الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

التَّخصص: تاريخ حديث

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر

العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها علي الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الممتدة 1671-1830م

إعداد الطَّالبين:

1- حملاوي علي

2- أوسديدان حمزة

إشراف الأستاذ:

أ.د قاسيمي زين الدين

السَّنة الجامعيَّة: 1439هـ/1440هـ الموافق لـ: 2018م/2019م

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -

جامعة البويرة

كلية العلوم الإجتماعية والإنسانية

التَّخصص: تاريخ حديث

العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها علي الدبلوماسية الجزائرية في الفترة الممتدة 1671-1830م

مذكرة مقدَّمة لنيل شهادة الماستر

إعداد الطَّالبين:

1- حملاوي علي

2- أوسديدان حمزة

إشراف الأستاذ:

أ.د قاسيمي زين الدين

اللَّجنة المناقشة:

1- بوسبعين سعيد.....رئيسا

2- سيريج محمد.....مناقشا

3- د قاسيمي زين الدين .....مشرفا

4-

السَّنة الجامعيَّة: 1439هـ/1440هـ الموافق لـ: 2018م/2019م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله عز وجل أولا وأخيرا علي ماقدر من التيسير ويسر من التقدير لإنجاز هذا العمل المتواضع، كما لا يسعنا في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان والتقدير للدكتور" قاسيمي زين الدين"، المشرف علي هذا العمل، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه التي استفدنا منها،كما لاننسي أن نشكر عمال مكتبة الجامعة ومتحف المجاهد.

كما لايفوتنا أن نشكر أصدقاء الدراسة الذين ساعدونا سواء من قريب أو بعيد، وأيضا العائلة الكريمة التي وفرت لنا الجو الملائم للدراسة.

الإهـــــــــداء

إهداء

الحمد لله الذي عم برحمته جميع العباد وخص أهل طاعته بالهداية إلي سبيل الرشاد ووفقهم بلطفه إلي صالح الأعمال، والفوز ببلوغ المراد.

اهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلي:

أمي العزيزة أطال الله في عمرها،التي علمتني أبجديات الحياة و الشمعة التي تذوب لتنير دربي، إلي التي علمتني العطاء دون مقابل والسهر دون ملل، وكرست حياتها حتى تراني في أعلي المراتب.

إلي أعز الناس إلي قلبي إخوتي وأخواتي الذين ساندوني طيلة مشواري الدراسي.

إلي أستاذي المشرف قاسيمي زين الدين الذي لم يبخل علي بنصائحه القيمة.

إلي كل أصدقائي وزملاء المشوار الدراسي سواء من قريب أو بعيد.

إلي كل من سقط من ذاكرتي سهوا.

إلي كل طالب سما بالعلم والأخلاق لرفع راية الدين و الوطن.

علي حملاوي

إهداء

إلى... منبع الحنان و الحب و من سهرت على تربيتي إلى...من علمتني الصبر و الفضيلة... إليك أمي الغالية

إلى... الشخص العزيز علي و الذي سعى جاهدا لتربيتي و تعليمي والوقوف إلى جانبي...إليك أبي حفظك الله.

إلى أولائك الذين شاركوني الحياة انتصارا وانكسارا إخوتي الأعزاء.

إلى كل الأصدقاء و زملائي في الدراسة

إلى الأستاذ المشرف الدكتور قاسيمي زيدين

إلى كل من ساعدونا في إتمام هذه المذكرة

إلى كل من يعرفني من قريب أو بعيد

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

حمزة

قائمة المختصرات

قائمة المختصرات:

الرمز	المعنى
د.ت	دون تاريخ
د.ط	دون طبعة
ط	طبعة
ج	جزء
ص	صفحة
ص ص	صفحات عديدة متتالية
تح	تحقيق
تق	تقديم
تر	ترجمة
تع	تعليق
Op, cit	Opera citation
p	Page

مـــــقدمـــــة

لقد ربطت الجزائر في الفترة الأخيرة من حكم العثماني(1671-1830م) عدة علاقات مع مختلف الأقطار الأوروبية،لما في ذلك فرنسا وبريطانيا ،سواء في الجانب السياسي(الديبلوماسي) أو الاقتصادي ولقد تطورت تلك العلاقات السياسية مع بلدان أوربا الشمالية إلي غاية أن أثمرت جانبا آخر من العلاقات عبر عليها المؤرخون الجزائريون بالعلاقات الاقتصادية.

ولقد كان الحوض البحري المتوسط مركز التقاء الدول الأوروبية وهذا ما دعي هذه الدول وفي طليعتها فرنسا و بريطانيا، اسبانيا، البرتغال، تخطت ود الجزائر من أجل إعطائها حق المرور في حوضها الحيوي وبهذا صارت هذه الدول تدفع لها الضرائب و الإتاوات من أجل أن تؤمن أمن سفنها وتجارتها في حوض الغربي المتوسط.

ومن هذا المنطلق أردنا دراسة موضوع العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها الدبلوماسية الجزائرية الخارجية خلال سنتي 1671-1830م، حيث تمثل 1671م بداية مرحلة الدايات فقد أردنا بها معرفة العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا في المرحلة الأخيرة من الوجود العثماني في الجزائر، أما سنة 1830م فأرنا بها تتبع المعاملات التجارية بين الجزائر وفرنسا إلى غاية نهايتها، وكيف أثرت على الدبلوماسية الجزائرية بعد حادثة دوفال إلى غاية الاحتلال 1830م.

دوافع اختيار الموضوع :

إن اختيارنا لدراسة هذا الموضوع الموسوم بعنوان:العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية وانعكاساتها الدبلوماسية الجزائرية الخارجية خلال سنتي 1830/1671م كانت لنا عدة دوافع دفعتنا إلى ذلك من بينها:

- الرغبة في الإطلاع والإلمام بتاريخ الجزائر من جانبها الاقتصادي.

- الرغبة والفضول في معرفة المسألة التي أدّت إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وفرنسا من خلال الإطلاع على قضية الديون.

- حب الاستطلاع وإثراء الرصيد المعلوماتي حول علاقات الجزائر الخارجية وفي طليعتها فرنسا.

إشكالية الموضوع:

من خلال هذه الدراسة حدّدنا إشكالية عامة لموضوع المذكرة وكانت كما يلي:

. - ما طبيعة العلاقة بين الطرفين الجزائري والفرنسي(1671-1830م) ؟

فهذه الإشكالية تتخللها عدة تساؤلات هي:

- فيما تمثلت الأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل من الطرفين خلال القرن 16 ؟

- ماهي وسائل تجسيد العلاقات التجارية ؟

- ما مدى تأثير وكالة الباستيون على العلاقات التجارية بين البلدين ؟

- ما مدى تأثير قضية الديون بكري وبوشناق على الجزائر ؟

- ما هي أهم الحملات الفرنسية على الجزائر ؟

خطة البحث:

للإجابة على هذه التساؤلات اتخذنا الخطة التالية:

تضمنت مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول متبوعة بالملاحق، فالفصل الأول قسمناه إلى مبحثين وكل مبحث إلى مطلبين، حيث المبحث الأول يتضمن الوضع الاقتصادي والوضع السياسي للجزائر خلال فترة الدايات، أما المبحث الثاني فقد خصصناه أيضا بدراسة الوضع الاقتصادي والسياسي لفرنسا خلال القرن 16، وذلك لتسهّل لنا عملية المقارنة بين البلدين في هذين المجالين.

أمّا الفصل الثاني الذي جاء بعنوان العلاقات التجارية الجزائرية الفرنسية، وقسمناه إلى مبحثين، فالبحث الأول جاء بطبيعة العلاقات بين البلدين خلال القرن 16 والذي ينقسم بدوره إلى مطلبين، المطلب الأول يتحدث عن بداية العلاقات بين الطرفين، أمّا المطلب الثاني فيشمل الحديث عن وكالة باستيون وتأثيرها في المجال التجاري على فرنسا والجزائر.

ثم نأتي إلى المبحث الثاني الذي جاء بعنوان وسائل تجسيد العلاقات التجارية، والذي قسمناه إلى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول تضمن أهم المعاهدات الاقتصادية التي عقدت بين الطرفين بهدف الصلح والسماح بممارسة النشاط التجاري، ثم يليه المطلب الثاني نستعرض فيه أهم الشركات

الفرنسية الاقتصادية التي أنشأتها فرنسا بهدف احتكار التجارة الجزائرية وخصوصا تجارة المرجان والقمح، أمّا المطلب الثالث فيتمثل في المبادلات التجارية بين الطرفين يشمل فيها أهم الصادرات والواردات.

أمّا الفصل الثالث والذي جاء بعنوان الانعكاسات الدبلوماسية الجزائرية الخارجية خلال القرن 18، يتضمن مبحثين:

المبحث الأول عنوانه مرحلة التوتر بين البلدين، ويتضمن مطلبين: الأول يشمل أهم الحملات الفرنسية على الجزائر (حملة دوكين الأولى والثانية، وحملة ديستري)، ثم المطلب الثاني الرأي العام الأوروبي ضد الجزائر(مؤتمر فيينا، ومؤتمر اكس لاشبيل).

أمّا بالنسبة للمبحث الثاني يتمثل في تطور العلاقات بين الطرفين، وقسمناه إلى مطلبين أيضا، فالمطلب الأول يتضمن مسألة ديون بكري وبوشناق، والمطلب الثاني حادثة المروحة واحتلال الجزائر، أي الحملة الفرنسية على الجزائر 1830.

وفي الأخير ختمناها بخاتمة عامة لخّصنا فيها أهم الاستنتاجات التي توصلنا إليها.

المنهج المتبع:

اتبعنا في دراسة موضوعنا على المنهج التاريخي الذي يعتمد على دراسة الأحداث التاريخية ويتتبعها بشكل دقيق، والمنهج الوصفي الذي تم الاعتماد علية في وصف العلاقات الجزائرية الفرنسية .

أهم المصادر والمراجع المعتمدة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على عدة مصادر ومراجع وكذا أطروحات ومجلات فكانت كالتالي:

مصادر عربية:

- مذكرات ويليام شالر للمؤلف ويليام شالر الذي أفادنا كثيرا في تحديد قيمة الصادرات والواردات الجزائرية.

- المرآة لحمدان خوجة والذي اعتمدنا عليه في ذكر قضية الديون.

- التحفة المرضية في الدولة البكداشية لابن ميمون الجزائري الذي أفادنا كثيرا في تحديد الإتاوات بين الجزائر والدول الأوروبية.

أهم المراجع العربية والفرنسية:

- التجارة الخارجية للشرق الجزائري لمحمد العربي بن زبيري أفادنا كثيرا في الحديث عن التجارة الخارجية بين الجزائر والدول الأوروبية، كما ساهم في ذكر بعض الشركات الفرنسية الاقتصادية.

- معاهدات الجزائر مع فرنسا لجمال قنان، ساعدنا في تحديد أهم المعاهدات الاقتصادية بين الطرفين.

- علاقات الجزائر مع دول وممالك أوروبا ليحيى بوعزيز، أفادنا في الحديث عن أهم الحملات الفرنسية على الجزائر.

PAUL MASON ETABLISSMENT ENTRE COMMERCE DE FANCAIS DANS L AFRIQUE BERBERESQUE.

أفادنا هذا الكتاب في الحديث عن الشركات الفرنسية الاقتصادية.

TRAIT E DE LA FRANCE AVEC DES PAYS DE L AFRIQUE DES NORD ALGERIE,TUNISIE,TRIPOLITANE,MAROC,RETRAID.

أفادنا هذا الكتاب في ذكر أهم المعاهدات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.

أهم الأطروحات:

رسالة ماجيستر لمحمد بن سعيدان،علاقة جزائر مع فرنسا افادتنا كثيرا في ذكر اهم الشركات الفرنسية.

نشاط وكالة باستيون وأثره علي العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال النصف الأول من القرن 11ه/17م للشيخ لكحل، ساعدنا في إبراز دور وكالة باستيون في الميدان التجاري وتأثيرها على الطرفين.

صعوبات البحث:

أثناء انجازنا لهذه المذكرة اعترضتنا بعض الصعوبات من بينها:

-صعوبة ترجمة بعض الكتب الفرنسية إلى اللغة العربية.

- ندرة الكتب العربية التي تتحدث عن وكالة باستيون.

وفي الأخير نشكر كل من ساعدنا في إتمام هذا العمل من قريب أو من بعيد، كما لايفوتنا شكر الأستاذ المشرف قاسيمي زين الدين الذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته، كما نشكر لجنة المناقشة التي شرفتنا بمناقشة هذه المذكرة.

الفصل الأول

الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر وفرنسا خلال عهد الدايات (1671-1830م)

- **المبحث الأول: الوضع الساسي والاقتصادي للجزائر**
  - **المطلب الأول: الوضع السياسي.**
  - **المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي**
- **المبحث الثاني: الوضع السياسي والاقتصادي لفرنسا.**
  - **المطلب الأول: الوضع السياسي**
  - **المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي**

بعد ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية في بداية القرن (ق) 16 مرت بعدة مراحل في ايطارها الخارجي وعلاقاتها التجارية ، فكانت مرحلة الدايات أطول مرحلة إذ شهدت وضعا اقتصاديا مزدهرا اثر علي الوضع السياسي، أما عن فرنسا فشهدت قيام ثورة فرنسية بسبب

الأوضاع المزرية التي تعاني منها والتي أدت بها إلي قيام علاقة مع جزائر خلال تلك الفترة .

المبحث الأول: الوضع السياسي والإقتصادي للجزائر

المطلب الأول: الوضع السياسي

يعتبر عهد الدايات من أطول فترات العهد العثماني 1676-1830، وهي مدة تعادل نصف تاريخ أيام وجود الحكومة التركية العثمانية في الجزائر[1]، تسلم الدايات السلطة بعد سيطرة زعماء الطائفة الرياس على الحكم وحلت محل الأغاوات سنة 1676 واستمر انتخاب الدايات من قبل رجال الطائفة إلى سنة 1689م، تداول خلال هذه الفترة أربع دايات من الطائفة، في عهدهم نشطت البحرية الجزائرية وعملوا على تقليص نفوذ الديوان، كما حاولوا تجنب أخطاء الأغوات في إقرار مبدأ تحديد فترات الحكم، حيث أصبح الداي ينتخب لمدى الحياة لكن ليس له الحق من يخلفه[2]، من أهم مهامه: العمل على إقرار الأمن والمحافظة على النظام والضرائب أو الرسوم أو من مصادره الخارجية مثل غنائم القرصنة والإتاوات من الدول الأجنبية والهدايا الإلزامية التي يساهم بها القناصل والتجار المقيمون في الجزائر، فضلا عن إشرافه على النظام الاقتصادي للبلاد ومراقبة سير جهاز الدولة ورعاية مصالح الموظفين، وغالبا ما يحرص على دفع الأجور الانكشارية بدون تأخير وعلى إقرار أسعار

[1] -عبد الرحمان الجيلالي ،**تاريخ الجزائر العام** ، ط4 ،دار ثقافة، بيروت،1980،ص187.

[2] - أحمد بحري ، **الجزائر في عهد الدايات** ، 2ج، دار الكفاية ، الجزائر ،2013، ج1.ص 68.

المنتجات ومعاقبة المتلاعبين بالأسعار، والنظر في تقييم عملة الإيالة وتحديد قيمة العملات الأجنبية الأخرى[3].

تميزت هذه المرحلة باستقلال الجزائر عن الإمبراطورية العثمانية بحيث أصبحت لها حدود واضحة وجيش منظم وعاصمة معترف بها دوليا، وفي هذه الفترة تحول الصراع من إسبانيا إلى فرنسا[4]، إلى جانب هذا رفض الدايات قبول الباشوات كممثلين للسلطان بالجزائر منذ سنة 1711م، رغم أن سلطة هؤلاء كانت سلطة شرفية منذ عهد الأغوات، إلى أن وجود هذه الازدواجية في هرم السلطة لم يكن ليروق لهم وهو ما يؤرخ لديه ضعف الصلات بين الجزائر والدولة العثمانية، وتعزيز سلطة الداي الذي أصبح يحمل أيضا لقب الباشا منذ ذلك التاريخ 1711م[5]، فبينما التزم الدايات في بداية الأمر بتعليق الارتباط مع الدولة العثمانية فإن المتأخرين منها قد تخلوا عن هذه السياسة، ولم يبقى للسلطان غير السيادة الاسمية باعتباره الخليفة الشرعي للمسلمين يدعون له في صلاة الجمعة ويضربون السكة باسمه، ومع هذا فإن الدايات كانوا يرسلون وفود التهنئة لدى تولي سلطان جديد، كما كانت الجزائر في أوقات الرخاء تبعث هدايا عظيمة إلى الباب العالي مرة في كل ثلاث سنوات وقد جرت هذه العادة أن ترسل إلى القسطنطينية مع سفير وعلى متن سفينة حربية، وبالمقابل كانت الجزائر تتقاضى من تركيا جنود انكشاريين ومعنويات مالية وأسلحة وبارود وسفن حربية لتقوية الأسطول[6].

---

[3] -ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات جزائرية:** دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000، ص162.

[4] -عمار عمورة ، **الموجز في تاريخ الجزائر**، ط 1، دار الريحانة، الجزائر، 2002، ص100.

[5] - أرزقي شويتام ، **نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل انهياره(1800-1830)** ، ط1، دار الكتاب العربي ، الجزائر ،2011،ص22.

[6] - عمار عمورة ، **الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلي 1962** ، 2ج، دط ،دار المعرفة ، الجزائر، 2006 ، ج2ص94.

إن ضعف الارتباط نوعا ما مع الباب العالي فهذا لا يعني انقطاع كل التعاون مع الدولة العثمانية، ففي حالة الحرب كانت الجيوش الجزائرية تشارك الجيوش العثمانية في عملياتها الحربية ويتضح ذلك من خلال مشاركة الأسطول الجزائري مع الأسطول العثماني في الحرب الروسية التركية 1768-1774م، ومعركة نفارين 1827م[7].

النظام الإداري:

عرف النظام الإداري في عهد الدايات مختلفا عن بقية الأنظمة في الفترات التي سبقته، وكانت ميزة هذا النظام في هذه الفترة هي وضع ديوانين هما: ديوان خاص وهو بمثابة المجلس التنفيذي للدولة يرأسه الداي ويساعده في المهام خمسة موظفين سامين من الأتراك يمثلون وزارتهم، أما الديوان الثاني فهو ديوان عام الذي يعتبر المجلس التشريعي ويتكون من موظفين سامين كلهم أتراك[8]، ومن أهم هؤلاء الموظفين:

- **الخزناجي:** هو المختص بالإشراف على الخزينة بعد أن وكّل إليه أمر حراستها وإيداع مصادر الدخل للدولة فيها في شكل نقود ومقتنيات ثمينة مع الإشراف على وجوه الإنفاق المختلفة كدفع أجور الأوجاق وهذتا ما أصبح يطلق عليه صاحب الخزينة[9].

- **أغا العرب:** هو أغا العسكر، قائد الفرقة الانكشارية "أوجاق" وجماعات فرسان المخزن، يتلقى أمره من الداي مباشرة، وأوكل إليه مراقبة قيادات متيجة والساحل وأوطان دار السلطان، تزايد نفوذه أواخر العهد العثماني داخل مدينة الجزائر بعد أن كلّف بإقرار الهدوء والمحافظة على الأمن بالضواحي القريبة من المدينة[10].

---

[7] - عمار عمورة ، **الجزائر**...المرجع السابق ، ص95.

[8] -عمار عمورة ، **الموجز** ...المرجع السابق ، ص 104.

[9] - ناصر الدين سعيدوني ، **ورقات** ... المرجع السابق ، ص 164.

[10] -ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، **الجزائر في تاريخ العهد العثماني**، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص 17

- **خوجة الخيل:** هو عبارة عن الوزير يشرف على الحيوانات التي لدى الأهالي والتي تعود إلى الدولة، كما يشرف على جمع الضرائب من أملاك الدولة[11]، ولهم أتباع يركبون الخيل ويسمونهم السرارجة [12].

- **بيت المالجي:** هو مكلف بالأموال المصادرة ومراقبة الأموال الآتية من البايات والشخصيات المعزولة أو التي اغتيلت[13].

- **وكيل الحرج:** هو موظف سامي يراقب النشاط البحري وأعمال الترسانة البحرية، ويشرف على تهيئة عتاد الحرب وتوزيع غنائم الحرب، وتتوسّع صلاحياته في بعض الأحيان إلى الشؤون الخارجية والعلاقات الدولية[14]، بالإضافة إلى هذا نجد موظفين سامين من الطبقة الثانية تمثلت في:

- **الكتاب الأربعة أو الحاجة باش لار:** تزايد نفوذهم واكتسبوا مرتبة سامية في جهاز الدولة حتى أصبحوا يعتبرون من الموظفين الكبار وهم على التوالي:

* **الكاتب الأول أو ما يسمى المكتباجي:** وهو المشرف على سجلات الدولة.

* **الكاتب الثاني أو الدفتر دار:** تتمثل مهمته في مراقبة مخازن الدولة، بالإضافة إلى تسجيل مصادر دخل البلاد من الضرائب المختلفة والرسوم.

* **الكاتب الثالث أو وكيل الحرج الصغير:** يقوم بحفظ سجلات غنائم الجهاد البحري وضبط أمور الدولة.

---

[11] -أبو قاسم سعدالله ، **محاضرات في تاريخ الجزائر** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، ص50.

[12] - أحمد الشريف الزهار ، **مذكرات احمد الشريف الزهار نقيب أشراف مدينة الجزائر** ، تح : أحمد توفيق المدني ،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1980 ، ص50.

[13] -ابو قاسم سعد الله ، المرجع السابق ، ص 50.

[14] - هلايلي حنيفي ، **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر ،2008،ص140.

* **الكاتب الرابع أو الرقمنجي**: تنحصر مهامه في المحافظة على السجلات الرسمية للدولة التي تتصل بالشؤون الخارجية وهذا يتطلب وضع ترجمان خاص تحت تصرفه[15] .

عرف نظام الدايات خلال القرن(ق) 18 عدة اضطرابات كان سببها انتفاضة الجيش الانكشاري ضد نظام الحكم أدّت إلى مقتل 8 دايات منهم: الداي مصطفى باشا قتل عام 1805م، الداي أحمد باشا عام 1808م، الداي علي باشا 1809م، والداي الحاج علي باشا 1809م، والداي محمد باشا 1814م، والداي عمر باشا 1817م، ولم تمس هذه الاضطرابات مدينة الجزائر لوحدها بل تعدتها إلى المقاطعات الأخرى مثل بايلك قسنطينة كانت نتيجتها مقتل صالح باي 1792م، وفي بعض الأحيان كان النزاع يقع بين طائفة الرياس وطائفة اليولداش[16]، كما شهدت هذه الفترة انغماس الدايات في كثرة التبذير والإسراف وإنفاق أموال الخزينة على الملذات الشخصية مما جعل أغلبهم ينتهي نهاية مؤسفة إذ وبعد غضب الجنود عليهم تنتهب أموالهم ويتعرضون هم وعائلاتهم للإنتقام ونادرا ما ينجون من الشنق[17].

كما عرفت الجزائر خلال هذا العصر عدة ثورات عنيفة، الأولى بنواحي قسنطينة قادها أحد زعماء الدرقاوية الشريف بن الأحرش سنة 1804م، وكذا ثورة أخرى اندلعت بالغرب الجزائري في حوض الشلف قادها محمد بن عبد القادر الشريف الدرقاوي بسبب إرهاق الفلاحين بالضرائب[18].

---

[15] -ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي ، **الجزائر**....المرجع السابق ، ص ص 17- 18.

[16] -عمار عمورة ،**الجزائر** ... المرجع السابق ، ص 95.

[17] -أحمد بحري ،المرجع السابق ،ص69.

[18] - عمار عمورة ، **الجزائر**... المر جع السابق ،ص95.

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي

عرف الاقتصاد الجزائري في مطلع القرن 16 انتعاشا ملحوظا بسبب قدوم الجالية الأندلسية الذين أدّوا أدوارا فعالة في قطاعات الاقتصاد: الصناعة، الزراعة، والتجارة، لكن مع هذا لا يمكن أن نقول أنه في فترة تطور مستمرة ولاسيما في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني (الدايات) الذي أصيب بالشلل بسبب الحملات المتكررة التي أثرت سلبا على الاقتصاد بشكل عام، ومن أجل تتبع مسار الاقتصاد الجزائري وجب علينا تسليط الضوء على أهم قطاعاته[19] :

1- **الفلاحة :** يعتبر النشاط الزراعي موردا أساسيا لتلبية حاجات السكان حيث قدّر المجتمع الفلاحي بالنسبة لسكان الأرياف ب90%. [20]

عُرفت الجزائر بإنتاجها لعدة محاصيل زراعية منها الحبوب، اختلفت نوعيتها من جهة إلى أخرى، إذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب العليا تنتج نوعا جيدا منها فتعرف بالقمح الصلب، فيقبل التجار الأوربيون على تصديره وتزويده الأسواق الأوروبية منه[21]، ففي سهل متيجة كان يزرع كل عام حوالي 160 حمولة من الحنطة، وما بين 100إلى 120 حمولة من القمح[22]، أما خلال سنة 1830 فقدر إنتاج القمح ب 20قنطارا في الهكتار الواحد والشعير يبلغ مردوده 19 قنطار[23]، إلى جانب الحبوب نجد زراعة الأشجار المثمرة التي ارتبطت بالمناطق الجبلية في منطقة القبائل والمدية ، إلى جانب ازدهار البساتين بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران، معسكر وتلمسان، كما يضاف إليها إنتاج بعض المزروعات النادرة مثل القطن في نواحي مستغانم، والتبغ بالقرب من الجزائر وعنابة، والأرز

---

[19] - مؤيد محمود حمد المشهداني، رشيد رمضان، **أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830**، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد 16، جامعة تكريت(العراق)،2013، ص 421.

[20] - صالح عباد، **الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830)**، د ط، دار الهومة، الجزائر، 2005، 325.

[21] - ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، **الجزائر**... المرجع السابق ، ص 58.

[22] - حمدان خوجة، **المرآة**، تع و تح: محمد العربي الزبيدي، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2006، ص70.

[23] - ناصر الدين سعيدوني، **دراسات في الملكية والوقف والجباية في العهد العثماني**، الطبعة 2، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 252.

في الأراضي المروية بسهول الشلف[24]، فخلال سنة 1830 قدّر عدد أشجار الزيتون ب 28000 شجرة، أمّا عن مردودها في منطقة السهل قدر ب 42 لتر للشجرة الواحدة، إلى جانب هذا نجد أشجار البرتقال والليمون والرمان والخوخ قدرت ب 450 شجرة[25].

رغم تنوع المحاصيل الجزائرية فإن الفلاحة الجزائرية في أواخر العهد العثماني كانت تعاني من عدة مشاكل وصعوبات تمثلت في استخدام الفلاح أدوات تقليدية للزراعة شملت المحراث الخشبي، والمنجل البدائي، والفرشاة البسيطة، إضافة لتعرضها للكوارث الطبيعية كالزلازل والجراد، وكذا خضوع الفلاح لدفع الضرائب لقبائل المخزن، وأيضا تعرضه لحملات عسكرية[26].

2-**الثروة الحيوانية** : إلي جانب هذا توفرت الجزائر على ثروة حيوانية شملت الأغنام الأبقار والماعز والخيول والبغال... الخ، أما في جهة السواحل فتوفرت على أسماك لم يقبل على استهلاكها سكان المدن والجهات الساحلية، بل ظل نشاطا مقتصرا علي صيد كميات صغيرة من السمك و المرجان[27].

3- **الصناعة:** عرف المجتمع الجزائري صناعة تقليدية كانت تستمد خامتها الأولية من الإنتاج الزراعي والحيواني، كانت معظم الأسر الريفية تنتج حاجتها الضرورية، كما أن بعض الحرف لم تكن مقتصرة على الرجال بل كانت المرأة تساهم بقسط وافر من إنتاج بعض المصنوعات مثل النسيج والفخار[28]، كما كانت القبائل الرعوية تنتج المنسوجات

---

[24] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني**(1792-1830)، ط 2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ص 32.

[25] - ناصر الدين سعيدوني، **دراسات**...، المرجع السابق، ص ص 254-255.

[26] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي**...، المرجع السابق، ص ص 32-33.

[27] - عمار عمورة، **الموجز**.. المرجع السابق، ص ص 60-61.

[28] - أرزقي شويتام، **المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني**(1519-1830)، إشراف: عمار بن خروف، رسالة دكتوراة ، تخصص تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الجزئر، 2005-2006، ص 221.

الصوفية والخيام والزرابي والحياك، أما سكان المناطق الجبلية فكانوا يصنعون الأدوات الفلاحية والأسلحة لأنفسهم، بينما سكان المدن اهتموا بصناعة المواد الغذائية من مخابز ومعاصر الزيتون[29].

خضعت تلك الصناعات لتحكم ومراقبة النقابات المهنية، بحيث انحصرت صلاحيات أمناء هذه النقابات في الإشراف على أصول المهنة والحرص على جودة البضاعة وتحديد كمياتها[30]، كما أنها اقتصرت على تلبية حاجات السكان المحلية وذلك لعوامل معينة وأسباب خاصة[31].

4- **التجارة:** عرفت التجارة الجزائرية بوجود نوعين، منها التجارة الداخلية التي كانت تتم داخل المدن عن طريق الأسواق الأسبوعية والسنوية في الأرياف، وقد عزز هذا التبادل اتجاري الداخلي عاملين هما:

- تشجيع الحكومة للأسواق التجارية سعيا لفرض نفوذها على سكان الأرياف.

- مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية نحو المشرق العربي أو بلاد السودان.

أما التجارة الخارجية فإنها كانت تتم مع بقية بلدان المغرب والأقطار العثمانية بالمشرق بالإضافة إلى الدول الأوروبية التي ما فتئت أهمية التبادل التجاري تتزايد معها شيئا فشيئا[32]، كانت تخضع تجارة القمح للمراقبة من طرف الداي، وقد مكّنت هذه المراقبة المسؤولين من الحصول على الأموال الضخمة[33].

---

[29] - صالح عباد، مرجع سابق، ص 335.

[30] - حنيفي هلا يلي، **أوراق** ... المرجع السابق، ص 152.

[31] - ناصر الدين سعيدوني ومهدي بوعبدلي، **الجزائر**...، المرجع السابق، ص 70.

[32] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام المالي** ...، المرجع السابق، ص ص 36-37.

[33] - صالح عباد، المرجع السابق، ص 343.

إلى جانب عملية التبادل التجاري كانت المواد المصدرة تتمثل في المرجان، الحبوب، زيت الزيتون، الشموع، الجلود، والصوف، وكانت منطقة قسنطينة تعتبر مخزنا هاما ومركزا استراتيجيا للتموين بالنسبة لجنوب أوروبا[34]، كما كانت تصدّر أيضا المنتوجات المصنوعة مثل ماء الورد،المناديل الحريرية، العسل، ومن الحيوانات الأبقار،الأغنام، الخيول[35].

أما عن الواردات فكانت تستورد من البلدان الأوروبية، ففي مدينة مرسيليا في كل سنة تأتي ب 5 أو 6 سفن محملة بالسكر واللبن والحديد والورق والخردوات[36]، إضافة إلى الغنائم التي كان يحصل عليها البحارة عن طريق المعارك البحرية والهدايا والحمولات والجزية التي كان يدفعها الأوروبيون، تضاف إليها المساعدات العثمانية[37].

تميزت التجارة الخارجية في الجزائر في أواخر العهد العثماني بالكساد والتراجع، وذلك نظرا إلى وقوف الدول الأوروبية في وجه حركة التجارة الجزائرية، بالإضافة إلى أن الحكام العثمانين في الجزائر لم يهتموا ببناء موانئ خاصة بالتجارة [38].

بلغت قيمة الواردات الجزائرية في العهد العثماني 1200000 دولار إسباني، بينما مجموع الصادرات بلغت 273000 دولار إسباني، مما أدى إلى عجز الميزان التجاري فقد بلغ

[34] - محمد العربي الزبيري، **التجارة الخارجية للشرق الجزائري**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص 76.

[35] - حياة قزاين، **الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر أواخر العهد العثماني 1800-1830**، إشراف عب القادر فلوح: مذكرة ماستر، تخصص تاريخ حديث، جامعة خميس مليانة، 2015-2016، ص21.

[36] - صالح عباد، المرجع السابق، ص 47.

[37] - مؤيد محمود حمد الشهداني، المرجع السابق، ص 423.

[38] - صونيا مازوزي، **السلطة والمجتمع في الجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830**، إشراف: أمير بوغدادة، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تاريخ معاصر، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 57.

مقداره 937000 دولار إسباني[39].

5- **الإتاوات والغنائم**: عرفت الغنائم البحرية خلال العهد العثماني بالتكاثر ثم أخذت تتناقص حتى كادت أن تتلاشى في القرن 18، وفي سنتي 1800-1802 قدر عدد الغنائم 575152 فرنك، وتم الاستيلاء على 200 غنيمة، منها سفينة برتغالية استولى عليها الرايس حميدو مجهزة ب 84 مدفع، قدر ثمنها ب194231.26 فرنك، أما في سنتي 1805-1815 قدرت قيمة الغنائم ب 8000000 فرنك منها 1800 أسير، و30 سفينة[40].

لقد ألزمت الجزائر الدول الأوروبية وأمريكا البحرية بدفع إتاوات لحكومة الداي مقابل حماية أساطيلها التجارية في البحر الأبيض المتوسط من القرصنة[41]والسماح لهم بإرساء مراكبهم في الموانئ الجزائرية وكذا إعطاء تجار تلك الدول امتيازات خاصة، فكانت الإتاوات تختلف من دولة لأخرى حسب العلاقة التي كانت تربط بينها وبين الجزائر، وكذا الظروف السائدة آنذاك كان لها تأثيرا على تحديد مبالغ تلك الإتاوات، فنجد أهم الدول الأوروبية التي منحت الإتاوات هي:

- **إسبانيا**: كانت تساهم بما قيمته 96800 فرنك كإتاوة سنويا من أجل حماية مصالحها بالجزائر وإقرار السلم معها لجأت إلى إرسال 2000 قنطار من البارود وذلك بتاريخ 7 شعبان 1999هـ/1785م، وفي سنة 1804 ألزمت بإرسال مدافع من عيار 24 ،و18 مدفع

[39] - ويليام شالر، **مذكرة ويليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر** 1816-1824، ت ع، ت ق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 142.

[40] - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات** ...المرجع السابق، ص 141.

[41] - ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص 197.

من عيار 18، وفي سنة 1826 أكدت مع معاهدة السلم المبرمجة مع الجزائر الالتزام بدفع 150000 فرنك[42].

- **فرنسا**: كانت تدفع قبل سنة 1790 ما قيمته 37000جنيه، ففي شهر جوان 1790 كانت قيمة الالتزامات التي تدفعها فرنسا 56700 فرنك تدفع على ستة \اجزاء، وفي سنة 1791 قدّم القنصل الفرنسي فالير هدايا قيمتها 2000 ريال بوجو بمناسبة تعيين الآغا والخزناجي في وظائفهم الجديدة.

- **سردينيا**: أرغمت على دفع 216000 فرنك إثر معاهدة 1746م وكانت الإتاوة السنوية يقدر ب 54000 فرنك حتى سنة 1816م[43].

- **الدانمارك**: التزم ملك الدنمارك بأن يرسل للجزائر سنويا 50000 بارود، و25 حبل من نوع قريلين، و80000 قذيفة، وبمقتضى معاهدات 1747 و1748 و1749م التزم كذلك بتقديم تجهيزات معتبرة وأرسل لها عام 1747 مدافع هاون مخالفة للمقاسات التي طلبها الداي فرفضت تسلمها لأنها طلبت مدافع من البرونز وقدم لها بمدافع من حديد.

- **انجلترا**: التزمت هي الأخرى بتزويد الجزائر بمعدات السفن الخاصة بالتجهيز، ففي سنة 1787 قدمت 4 مدافع ذات عيار 40 رطلا، و200 برميل من البارود يزن كل واحد منهم نصف قنطار، و400 قنبلة من عيار تلك المدافع[44].

---

[42] - ابن ميمون، **التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية**، تح: محمد بن عبد الكريم، ط 2، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص40.

[43] - حنيفي هلايلي، **بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني**، ط 1، دار الهدى، 2007، ص ص 71-72.

[44] - يحيى بوعزيز، **الموجز في تاريخ الجزائر**، د ط، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 165-166.

- **البندقية**: فقد نالت حق التجارة مقابل إتاوات سخية قدرة في معاهدة 1747 ب 2200 سكة ذهبية، ثم ارتفعت هذه الإتاوات إثر معاهدة 1763 إلى ما يقارب 50000 سكة.بالإضافة إلى عتق 15 مسلما كانوا مستعبدين في أوروبا[45].

- **هولندا**: تدعمت العلاقات بين الجزائر وهولندا بتاريخ 12 مارس 1711 حينما أرسلت المفاوض اليهودي كوهين من ليفورنا لإعطاء نفس جديد للعلاقات بين البلدين وبهذه المناسبة زودت هولندا الجزائر ب 8 مدافع نحاسية و16 مدفع حديدي، و800 بندقية، أما في سنة 1757 تم التوقيع على معاهدة يتم بموجبها دفع إتاوة للجزائر ودفع اللزمة المقدرة ب 125000 فرنك.

- **الولايات المتحدة الأمريكية**: في سنة 1783 كانت جمهورية الولايات المتحدة تدفع للجزائر 100000 دولار سنويا، وفي أواخر 1794 وافق الداي حسين على أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية ضريبة سنوية في شكل عتاد وأجهزة بحرية، وأن تقدم الهدايا مرة في سنتين مقرة بحوالي 279500 دولار، أما في سنة 1795 تم التوقيع على معاهدة السلم، بموجب هذا الاتفاق التزمت الولايات المتحدة بدفع مبلغ قدره 642500 دولار للجزائر نقدا، بالإضافة إلى ضريبة سنوية قدرها 21600 دولار تدفع على شكل عتاد حربي وأجهزة بحرية[46].

- **توسكانيا**: ألزمت قبل سنة 1823 بدفع قيمة 250000 فرنك.

- **النمسا**: قدرت قيمة الإتاوات التي دفعتها سنة 1807ب 200000 فرنك [47].

---

[45] - ناصر الدين سعيدوني، **النظام**...، المرجع السابق، ص 70.

[46] - حنيفي هلايلي، **البنية**...، المرجع السابق، ص ص 73-74.

[47] - ناصر الدين سعيدوني، **ورقات**....، المرجع السابق، ص 141.

كانت للدول الأوروبية بالجزائر قناصل ترعى المصالح التجارية لدولها وتموين مصادر الخزينة العامة للدولة من طرف ضرائب الزكاة والعشور والرسوم الجمركية والأسواق[48].

5- **العملة**: كانت الجزائر تعتمد على نوعين من العملة:

أ- **العملة المحلية**: كانت تضرب بدار النقود أو ما تسمى بدار السكة، كان اليهود هم الصناع اللذين يضربون العملة تحت المراقبة المباشرة لأمين السكة التركي[49]، وقد امتازت هذه العملة بأنها كانت ذات شكل مستدير مع أن نقود أقطار المغرب العربي كان يغلب عليها الشكل المربع وكانت الجزائر تملك ثلاثة أنواع وهي:

1- العملات الذهبية: وهي السلطاني ونصفه وربعه، والمحبوب ونصفه وربعه.

2- العملات الفضية: تضم الريال بوجو ضرب بالجزائر سنة 1820، وزنه 10 غرام، وريال دراهم ونصف ريال دراهم، وثمن بوجو الذي ضرب بالجزائر سنة 1821 ووزنه 12 غرام.

3- العملات النحاسية: وفيها الصائمة، والريال البسيطة، وبعض القطع الأخرى أقل منها قيمة[50].

ب- **العملة الأجنبية**: عرفت العملات الأوروبية من العملات المتداولة والمنتشرة في الجزائر منها قرش ليفورنة، وتالاري النمسا، والجنيه والريال والفرنك الفرنسية، لكن تبقى العملات الإسبانية أكثر العملات الأوروبية انتشارا ومنها قطعة الديلون(5.40 فرنك)، والدوقة والكرونة الدورو(5.25 فرنك)، والقرش والدولار ...الخ، يعود انتشار هذه العملات في الجزائر إلى تعاملها مع شركات أجنبية وحصولها على الإتاوات من بلدان أوروبا وعلى الفدية

[48] - ناصر الدين سعيدوني، نفس المرجع، ص 107.

[49] - صالح عباد، المرجع سابق، ص343.

[50] - نصر الدين براهيمي، **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، منشورات تالة ، الجزائر ، دط ،2010، ص187.

مقابل تحرير الأسرى ، إضافة إلى ذلك ما كان يحصل عليه القراصنة من نقود في غنائم البحر، وما كانت تخلّفه وراءها الحملات الأوروبية على مدينة الجزائر[51].

إنّ أهم ما يميز العملة الجزائرية في العهد العثماني عدم استقرارها وصعوبة تحديد قيمتها بسبب تذبذب الأحوال الاقتصادية والسياسية في البلاد، مما ساعد على ندرة المعادن الثمينة وتسبب في تدني القدرة الشرائية على الرغم من تدني أسعار العملة، وزاد من ذلك رواج أعمال تزوير العملة ولاسيما في بلاد القبائل[52].

المبحث الثاني: الوضع السياسي و الاقتصادي في فرنسا

المطلب الأول: الوضع السياسي

شهدت فرنسا خلال القرن(ق) 18 تحت حكم مستبد فيه الملك مطلق غير مسؤول إلاّ أمام الله، فهو يضع ضريبة العقار كل عام فيجمع بواسطتها سدس واردات الدولة ثم يحفظها سرا ويصرفها كيف يشاء ولا يقدم بها للأمة حسابا بشأن وارداته الأخرى[53]، ومن هنا كان يعتبر نفسه المصدر الأساسي لكل القوانين والتشريعات وبالتالي كان يرفض أن تشاركه أي هيئة شعبية حقه في التشريع، كما في التنفيذ هو المرجع الأول والأخير في الدولة وكلمته دوما يجب أن تكون نافذة، الاستبداد كان حقا من حقوقه المعترف بها في التقاليد السياسية الفرنسية والحريات الشخصية والدينية لم تكن معترفا بها[54].

إلى جانب هذا عرفت الحكومة الفرنسية تبذيرا للأموال في بناء القصور وإجزال العطايا الباهظة للأصدقاء، وكثيرا ما كانت تجرف البلاد في هاوية الحروب التي لم تكن تنتج عنها

---

[51] - صالح عباد، المرجع السابق ، ص343.

[52] -مؤيد محمود الشهداني ، المرجع السابق ، ص424.

[53] - جفري براون، **تاريخ أوربا الحديث** ، تر : علي مرزوق، دار الأهلية للنشر والتوزيع ،بيروت ، 2009 ، ص 360.

[54] -عبد العزيز سليمان و نوار النعنعي ، **تاريخ معاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلي الحرب العالمية الثانية** ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، ص 20.

إلاّ الهزيمة والعار حتى أصبحت فرنسا تائهة في الديون[55]، وهكذا ما كانت تسير عليه الملكية الفرنسية في أواخر القرن 18 ما تزال تسير وفق سياسة لويس الرابع عشر، ونظريات الحكم الاستبدادي المطلق ثم هناك نظام الطبقات الموروث من العصور الوسطى وما كان يرافقه من امتيازات لفئة قليلة من الناس على حساب عامة الجماهير، فقد كان المجتمع الفرنسي مقسّم إلى ثلاث طبقات تمثلت في[56]:

- الطبقة الأولى طبقة الأشراف: كانوا يحتلون أرفع المناصب الإدارية والعسكرية ويعفون من الضرائب إلاّ القليل.

- الطبقة الثانية رجال الكنيسة: كانت لهم ثروة طائلة من دخل الأراضي الموقوفة وكانت معفاة من الضرائب إلى فيما عدا إعانات اختيارية تقدمها من وقت لآخر، فرجال الدين والأشراف أصبحوا يعيشون في ترف[57] .

- الطبقة الثالثة عامة الشعب الفرنسي: كانت هذه الطبقة تحمل أعباء الدولة كلها، شملت تقديم الجنود أثناء الحروب، دفع الضرائب المتزايدة وخدمة البلاد والكنيسة، وفي الوقت نفسه كانت محرومة من الحرية والمساواة أمام قانون وحق اختيار نظام سياسي واقتصادي[58]، أدّى هذا إلى اضطراب الأمور في الأقاليم وأصبح حكام الأقاليم يستهينون بالسلطة المركزية وأصبح همّهم الإثراء على حساب الشعب الذي يحكمونه، واضطرّ القضاة شأنهم شأن مختلف الإدارات الأخرى.

عرفت خلال هذه الفترة فرنسا عدة مؤسسات دولية تمثلت في:

---

[55] - محمد قاسم ، حسن حسين ، **تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا : منذ عهد الثورة الفرنسية حتي نهاية الحرب العظمي** ، مطبعة دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ص2.

[56] - محمد قاسم ، المرجع السابق ، ص 280.

[57] - محمد قاسم ، نفس المرجع ، ص3.

[58] -ميلاد مقرحي، **تاريخ أوربا الحديث** 1453-1848 ، ط1 ، دار الكتب الوطنية ، بنغاري ، 1996، ص280.

- هيئة برلمانية: فتنفيذ سلطة الملك فيها لم تكن قوية، فبرلمان باريس لم يكن في الحقيقة هيئة برلمانية بل هيئة قضائية وأعضاؤها من الأشراف القدماء، فمع مرور الزمن أصبحت هيئة مقاومة للسلطة الملكية المطلقة وكانت تتخذ سلاحين للمقاومة:

- إما بجمع المحاربين القدماء حوله.

- رفض تسجيل القوانين وبذلك كان سيظل سريانها، وكان الملوك يضطرون أحيانا للذهاب للبرلمان بأنفسهم ويأمرون بتسجيل القوانين، وإن لم يخضع البرلمان كان الملوك الأقوياء يذهبون إلى حدّ أكثر في إجراء تهم لتشتيت أعضاء المجلس، لكن للأسف وصل هذا المجلس إلى حدّ معارضته للملوك أحيانا تمثل في تعطيل ومقاومة حركة الإصلاح[59].

- مجلس طبقات الأمة: هذا مجلس قديم يتكون من ممثلي الأشراف وممثلي رجال الدين وممثلي الطبقة العامة، كان التصويت على القرارات لا يؤخذ بعدد الأصوات المقترحة بل يؤخذ بعدد الحجرات وعلى هذا كان للأرستقراطية صوتان ضد صوت واحد للعامة فكانت الأكثرية دائما للأرستقراطية على حساب الشعب[60].

أما أقاليم فرنسا فكانت حتى نهاية القرن 16 توجد بها مجالس إقليمية تجمع في داخلها الطبقات الثلاث، وكان أهم حقوقها التصويت على الضرائب التي تفرضها الملكية، لكن منذ القرن 17 تعطلت فعالية هذا المجلس[61].

- وكيل الملك: تسمى بالسلطة المركزية، كانت ممثلة في الأقاليم فقط بموظف يدعى وكيل الملك كانت له من أيام راشيليو وهو الذي أوجد لهذه الوظيفة صلاحيات واسعة للغاية

---

[59] - شوقي عطا اله جمل ، ، **تاريخ أوربا من النهضة حتي الحرب الباردة** ، مكتبة المصري لتوزيع المطبوعات ، القاهرة ، 2000 ، ص86.

[60] شوقي عطا الله جمل ، نفس المرجع ، ص 86.

[61] - أمال سبكي ، **أوربا في القرن 19** ، ط1 ، عالم المعرفة ، جدة 1985 ، ص ص 16-18.

يستعملها في أكثر الحالات فقط لجمع الضرائب المقررة لصالح العرش والحكومة المركزية مما كان يجعل وجه من يشتغل هذا المنصب بغيضا للغاية في نظر الفلاحين وأبناء الأقاليم عامة[62].

- المؤسسات القضائية: كان القضاة يعينون من قبل الملك، أما بعد فأصبحوا يشترون مناصبهم بالمال من الملكية ومن ثم حرصوا على توريثها لأبنائهم.

- الجيش الفرنسي: كان يمثل يد الملكية القوية ومظهر عظمتها فقد توالت عليه الهزائم وفقد تدريجيا مكانته وهيمنته في أعين الجماهير[63].

كان القانون من أسوء مظاهر الحياة الفرنسية ومع ذلك كان القضاة من أفضلها، فاتبع جنوب فرنسا القانون الروماني وشمالها القانون العام والإقطاعي، وكانت السجون غير إنسانية والعقوبات وحشية والتعذيب القضائي ظل مسموحا به عام 1774م[64].

خلال سنة 1771م تم وضع دستور فرنسا على يد جمعية تأسيسية وأصبح الملك على رأس الدولة وله حق الاعتراض المؤقت على القرارات، كما أصبح القائد الأعلى للجيش لكن ليس من شأنه إعلان الحرب أو السلم وإنما تعرض على السلطة التشريعية لإقراره ومنح الملك حق اختيار الوزراء والموظفين على أن لا يكونوا من أعضاء السلطة التشريعية أو الجمعية التأسيسية حرصا على مبدأ الفصل بين السلطات، كما حرم على الوزراء حضور جلسات الجمعية التشريعية وعلى عدم تولي الوظائف الحكومية إلاّ بعد مرور أربعة أعوام على الأقل من تركه العمل في الجمعية التشريعية، أمّا التنظيم الإداري فقد أعاد تقسيم فرنسا حيث ألغى مقاطعاتها التاريخية مثل نورماندي وغيرها إذ قسمت 83 مديرية وكل مديرية انقسمت إلى 9 مراكز وكل مركز قسّم إلى 9 قرى، وأصبح لكل مديرية مجلس مكون من

[62] - عبد العزيز سليمان ونوار النعنعي ، المرجع السابق ، ص22

[63] - أمال سبكي ، المرجع السابق ، ص ص 18-19.

[64] - عبد العزيز سليمان و نوار النعنعي ، المرجع السابق ، ص 23.

63 عضوا وهيئة تنفيذية من 5 أعضاء تسمى إدارة المديرية وأصبح لكل مركز مجلس خاص به[65].

أما من الناحية السياسية الداخلية عرفت فرنسا قيام ثورة فرنسية سنة 1789م كحتمية ،كما أل إليه الوضع الداخلي عند تولي لويس السادس عشر الحكم وضعف شخصيته،وتردده في اتخاذ القرارات، وهذا ما جعل زوجته ماري انطاونيت بتدخل في الحكم،وهذا مما زاد في سخط الشعب فأمام الأزمة المالية والإصلاحات المقترحة ومطالبة الهيئات تجمع المجلس اضطر الملك إلي عقد هذا المجلس في 5 ماي 1785م،خلال سنة 1791م تم وضع دستور جديد من قبل الجمعية الوطنية التي أعطت للأمة الفرنسية دستورا ديمقراطيا يضمن الحريات العامة ويوزع السلطات توزيعا عادلا، فقد دعا الكثير من أحرار الكتاب الفرنسيين أمثال روسو، موتيسكو، إلى الحرية والديمقراطية والمساواة[66]، وقد تضمن هذا الدستور الجديد ما يلي: أنّ السيادة مصدرها الأساسي الأمة تمارسها بواسطة الهيئات المنتخبة والملك، كما أقرّ الدستور مبدأ الفصل بين السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، وقد تبنى الدستور الجديد جميع المبادئ الواردة في وثيقة حقوق الإنسان الصادرة عن الجمعية الوطنية مقدمة له[67].

استمرت الجمعية التشريعية سنة تقريبا حتى سنة 1792م حيث واجهتها منذ البداية ثلاث مهمات رئيسية وهي: العمل على تنفيذ ما جاء في دستور 1791م، صيانة المكاسب التي حققتها الثورة عام 1789م، والعمل على حماية فرنسا من الأخطار الخارجية والمهاجرين الفرنسيين الرجعيين، عجز الملك عن التكيف مع الأوضاع الجديدة، ودبر

[65] -أمال سبكي ، المرجع السابق، ص21.

[66] -عبد عزيز سليمان ونوار النعنعي ، المرجع السابق ، ص46.

[67] -عبد العزيز سليمان ونوار النعنعي ، نفسه، ص 48.

محاولة الهرب بالتنسيق مع القوات الأجنبية لكن أمره انكشف فنتج عن ذلك إعلان الحرب ضد الأجنبي والقبض على الملك في أوت 1792م[68].

نظرا لتخوّف الدول الأوروبية من انتشار أفكار ومبادئ الثورة الفرنسية ومحاولة هذه الأخيرة القضاء على الأنظمة الملكية ورغبة نابليون في إقامة إمبراطورية فرنسية بتوسعاته الداخلية وخارج أوروبا، كل هذه الأسباب دفعت الأنظمة الملكية في أوروبا إلى تشكيل تحالفات لمواجهة فرنسا طوال الفترة ما بين 1792-1830م[69].

المطلب الثاني : الوضع الاقتصادي

وصلت الحالة الاقتصادية في فرنسا إلى درجة كبيرة من السوء والاضطراب وكانت الضرائب متعددة ومتنوعة ووقع العبء الأكبر منها على كاهل الطبقة الفقيرة، فهناك ضرائب عقارية أعفي منها النبلاء ورجال البلاد والقضاة وكذلك ضريبة الرأس التي فرضها لويس الرابع عشر لسد نفقات حروبه، بالإضافة إلى هذا كانت النظم المتبعة في الزراعة سيئة، كما فرضت القيود على حرية تنقل الغلال بين إقليم وآخر وفرض المكوس الجمركية الداخلية على القمح حتى أصبح الشعب يشكوا من ندرة الخبز[70]،ففرنسا كانت من أكثر الدول الأوروبية قوميا،ففيها حوالي 15 مليون من المواطنين الذين يعملون في فلاحة الأرض، وما يزيد عن 5 ملايين يرتزقون من ربع أراضيهم[71].

---

[68] -عبد الرحمان نواضر، **مسالة الديون الجزائرية علي فرنسا و انعكاساتها علي علاقة البلدين في أواخر عهد الدايات** ، إشراف : مختار حساني ،مذكرة تخرج ماستر ، تخصص تاريخ حديث ، جامعة غرداية ، 2010 -2011 ، ص ص 46-47.

[69] - عبد الرحمان نواضر ،المرجع السابق ، ص 49.

[70] -شوقي عطا جمل ،المرجع السابق، ص ص89-90.

[71] - صلاح أحمد الهريدي ، **تاريخ أوربا الحديث من عصر النهضة حتي الثورة الفرنسية** ،دط ، مكتبة البستان المعرفة الإسكندرية ، 2014، ص 91.

أما في الجانب المالي فكانت فرنسا تشكوا فراغا مزمنا في خزينتها تعود جذورها إلى أيام لويس الرابع عشر وما خاضته فرنسا من حروب في زمنه، فنشأت أزمة مالية تمثلت في عجز الدولة عن موازنة مداخلها ومصارفها وذلك بالدرجة الأولى لكون الفئات القادرة على دفع الضرائب كانت لا تدفع بسبب الامتيازات القديمة، وفي سنة 1788م بلغت مصارف الدولة 629 مليون ليرة، بينما قيمة الواردات بلغت 503 ملايين أي بعجز قدره 136 مليون ليرة وهو ما يعادل 20% من الميزانية العامة للدولة[72].

ومما زاد في تردي الأوضاع العامة والمالية الاقتصادية سنة 1887م إصابة الطبقة البورجوازية في مداخلها بشكل عنيف وكذلك المواسم خصوصا موسم القمح العاطلة فعمّ القحط أنحاء البلاد وانخفض إنتاج الحنطة مما أدى إلى ظهور المجاعة وعم الاستياء بالمدن والأرياف خاصة الفلاحين[73]، رغم هذا شهدت فترة لويس الرابع عشر ظهور عدّة إصلاحات، فمنهم نجد كوليرا الذي اهتم بالجانب الزراعي وقام بتشجيع تربية المواشي والخيول وزراعة الكروم وأشجار التوت اللازمة لدودة الحرير[74]، أمّا في الجانب الصناعي فأحدث مصانع جديدة فاهتمت فرنسا بصناعة المرايا والمنسوجات الرقيقة، إضافة إلى ذلك صناعة الأثاث والأدوات وغيرها، كما أن حياة القصر الحافلة بالاحتفالات أتاحت فرصة العمل للكثير من المشتغلين بصناعة التطريز والتفصيل والخياطة وصناعة الحلي والأحذية والقبعات[75]، كما استدعى كوليرا بأثمان باهظة عددا من الفنانين والصنّاع الأجانب فقدم لهم الملك رؤوس الأموال اللازمة لإنشاء المصانع وشراء المواد الخام بسخاء، أمّا في الجانب التجاري فعمل على حماية المنتجات الفرنسية بفرض الضرائب المرتفعة على السلع الأجنبية فينفس الوقت الذي قلّل فيها الضرائب على المنتجات الفرنسية تشجيعا للتجارة مع الخارج

[72] -عبد العزيز سليمان و نوار عبد المجيد النعنعي ، المرجع السابق، ص 26.

[73] -عبد العزيز سليمان ونوار عبد المجيد النعنعي ، المرجع السابق، ص28.

[74] -جفري براون ؛ المرجع السابق ص288.

[75] - صلاح أحمد الهريدي ، المرجع السابق ، ص290.

ومع أقاليم ما وراء البحار، إضافة إلى ذلك تمّ إلغاء الجمارك الداخلية بين عدد كبير من المقاطعات وتشجيعا للتجارة الخارجية[76]، كما ساهم في إنشاء عدد كبير من الشركات التجارية في حوض بحر البلطيق والبحر الأبيض المتوسط وفي منطقة الهند الشرقية والعالم الجديد، وكان لويس الرابع عشر من أكبر المشجعين لهذه الشركات فساهم فيها بأمواله كما شجع النبلاء للمبادرة بالقيام به[77]، ومن أهم الشركات التجارية التي منحت لها حق احتكار التجارة تتمثل في: الشركة الصينية سنة 1698م، وشركة غينيا 1701م، كما أسست شركات أخرى مع أمريكا وأفريقيا[78] ومع السنغال أيضا، ولقد ارتبط كل ذلك بإنشاء بحرية فرنسية قوية، كما شجع على إنشاء أسطول تجاري هام[79].

تمثلت صادراتها للخارج في الساعات والمنتوجات الرقيقة والقطع الفنية إضافة إلى صادراتها التقليدية من نبيذ ومنسوجات خشنة، أما الواردات فكانت تستورد المواد الأولية المتوفرة في البلاد الجزائرية بكميات تجارية كالصوف والجلود والشمع والزيوت والحبوب والفول[80].

إلى جانب كوليرا نجد إصلاحات كالون 1783-1788م،تمثلت محاولاته في جعل الفرنسيين كلهم يتساوون في تحمّل مصارف الدولة بغض النظر عن طبقاتهم الاجتماعية، وعمل أيضا على هدم الحواجز والحدود الجمركية بين الأقاليم الفرنسية لتنشيط التجارة الداخلية وتسهيل انتقال السلع والبضائع داخل فرنسا وهذا بعد محاولة إقناع رجال الدين

[76] - جفري براون ، المرجع السابق ، ص ص 288-289.

[77] - صلاح أحمد هريدي ، المرجع السابق ، ص 290.

[78] -ميلاد المقرحي ،المرجع السابق، ص 198.

[79] - جفري براون ، المرجع السابق ، ص 289.

[80] -ناصر الدين سعيدوني ، **نظام** ...المرجع السابق ، ص38.

والإكليروس بقبول إصلاحاته باعتبارها ضرورية لابد منها لسلامة النظام والبلاد[81]، كما ظهر مصلحين آخرين نادوا بضرورة إلغاء الضرائب المحلية التي تحدّ من حرية التجارة[82].

[81] - عبد العزيز سليمان و نوار والنعنعي ، المرجع السابق ، ص27.

[82] -شوقي عطا الله ، المرجع السابق ، ص38.

الفصل الثانـي:

العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية

- **المبحث الأول: طبيعة العلاقات الثنائية في القرن 16م**
  - **المطلب الأول: بداية العلاقات الثنائية في القرن 16م**
  - **المطلب الثاني: حصن الباستيون ودوره في تجسيد العلاقات التجارية**
- **المبحث الثاني: وسائل تجسيد العلاقات التجارية**
  - **المطلب الأول: المعاهدات الإقتصادية**
  - **المطلب الثاني: نشاط الشركات الإقتصادية الفرنسية**
  - **المطلب الثالث: المبادلات التجارية**
    - ✓ **الصادرات**
    - ✓ **الواردات**

إن الجانب الاقتصادي لتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني كان له العديد من الآثار الحاسمة والانعكاسات المباشرة على المسرح الدولي، ونلاحظ أن الدّافع الاقتصادي كان توجيه للعلاقات الخارجية مع الدول الأوروبية وفي مقدمتها فرنسا التي جسدت مختلف الوسائل من أجل السماح لها بممارسة النشاط التجاري منها:

* عقد عدة معاهدات اقتصادية .

* إنشاء عدة شركات أجنبية .

المبحث الأول: طبيعة العلاقات الثنائية في القرن السادس عشر

المطلب الأول: بداية العلاقات الثنائية في القرن السادس عشر

تعود بداية تكوين علاقة الصداقة بين الجزائر وفرنسا منذ السنوات الأولى لخلافة سليمان القانوني[1] فكانت بالتالي تفرض علاقة صداقة بين فرنسا والدولة العثمانية تجمعهم مصلحة مشتركة وهي مواجهة العدو الإسباني، فقد تم التحالف بين فرنسا وسليمان القانوني في حصار قلعة نيس سنة 1543م التابعة للإمبراطور شارل الخامس، استغل الفرنسيون هذه الصداقة إذ تمكنوا من تعيين قنصل لهم في الجزائر عام 1577م وهو موريس سورون Maurice sauras، كما حصلوا على إذن من السلطان للسماح لهم باصطياد المرجان في السواحل الشرقية للبلاد بشرط أن يدفعوا الضريبة ولا ينشئوا القلعة ولكن رغم هذا فقد أسسوا مركزا تجاريا أسموه الباستيون[2]، يدخل هذا الأمر تحت مسمى العلاقات التجارية بين فرنسا والجزائر، إذ يقول المؤرخ الفرنسي دوفال عن نشأة هذه العلاقة" **شهدت مرسيليا منذ القرن**

[1] - هو عاشر السلاطين العثماني،اعتلي عرش السلطة سنة 1520م، بلغت الدولة العثمانية في عهده أوج قوتها،شارك بنفسه في 13 حربا،استولي علي بلغراد عام1521م وجزيرة رودس 1522م للمزيد أنظر: أحمد مهدي محمد الشويخات ،**الموسوعة العربية العالمية**،ط3،المملكة العربية السعودية،2004م، ص 180.

[2] - لمياء قاسيمي، **السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر** ، مقالة تاريخية،الجزائر، ص 5.

الثالث عشر ميلادي تكوين علاقات تجارية بالسواحل المغاربية متنافسة في ذلك مع الجنويين "،

ففي البداية فعلا شهدت علاقة طيبة لكن لم تجني منها فائدة إستراتيجية بل كانت على علاقات تجارية خصبة[3]، فمنذ القرن السادس عشر كانت فرنسا تتمتع بامتيازات تجارية خاصة فكانت لها مؤسسات تجارية في عنابة والقالة ورأس البونة والقل مقابل هذا تدفع المؤسسات ضرائب سنوية متفقا عليها إلى الباشا من جهة وإلى الباي للسماح لها بتصدير الحبوب إلى أوروبا وصيد المرجان.

وفي عهد الثورة الفرنسية زاد تطور العلاقات أكثر، فقد اعترفت الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوروبي محكم[4].

رغم تحسن العلاقة بينهما إلا أنها لم تخلو من بعض المناوشات حيث ظهرت الأطماع الفرنسية في امتلاك الجزائر ففي سن 1619م إثر حادثة المدفعين الذين سرقهما سيمون دانصا حيث دخل الجزائر سنة1606م وانشغل بممارسة القرصنة فقد حقق نجاحات كبيرة مما أكسبه شهرة كبيرة بين الأهالي زاد ذلك بعد أن أدخل تقنية جديدة وهي كيفية استعمال السفن الدائرية، فمن خلال مجهوداته أعاره الداي مدفعين من البرونز سلح بهما سفينته لكن ما لبث سيمون دانسا حتى سرقهما متوجها نحو مرسيليا هذا ما أثار غضب الداي فقام

[3] -مولود قاسم نايت بلقاسم، **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830**، 2ج، ط1، دار الأمة، الجزائر، 2007،ج2، ص8.

[4] -أبو قاسم سعد الله، **محاظرات في تاريخ الجزائر الحديث، بداية الإحتلال**،ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص 13.

بتقديم احتجاجات عديدة لدى ملك فرنسا لكن هذا الأخير تجاهله مما أدى إلى تصدع العلاقات[5].

ونظرا للتجاهل المستمر للاحتجاجات الجزائرية من طرف الحكومة الفرنسية تصدعت العلاقات بينهما بشكل نهائي، فسعت فرنسا لتحسين العلاقة مع الجزائر فقامت بإرسال بعثة مرسليه للتفاوض سنة 1619م وقامت بتحرير الأسرى الجزائريين ولكن هذه المفاوضات فشلت وظلت مطالبة باستعادة المدفعين[6] ولأجل تحسين هذا الوضع قام الباب العالي[7] بالتدخل بينهم فوافقت الجزائر على المفاوضات بعد أن قامت فرنسا بتهديدها بشن حملة عليها، فأرسلت مبعوثين إلى فرنسا هما كنان أغا و رازي باي، بعد المحادثة اتفقوا على عقد معاهدة بتاريخ 21 مارس 1619م حيث تضمنت بنودا منها:

* توقف كل الأعمال العدائية والقرصنة بين الطرفين، ولهذا ستنفي كل المعاهدات والامتيازات المبرمة ولا يمس بها لا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة

* إلى جانب ذلك عدم تعرض السفن الجزائرية للاعتداء من طرف الفرنسيين[8].

في سنة 1626م وقع الصلح بين الطرفين بعد أن أعاد سانسون نابليون الموكل من طرف الملك المدفعين إلى الجزائر وتحرير الأسرى، نص هذا الاتفاق على احتكار التجارة وصيد المرجان في منطقة الامتياز السابقة، كما سمح للشركة الفرنسية بإعادة بناء المراكز

---

[5] - عائشة محمد،**الأسري الأوروبين في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي المتوسط خلال القرنين 16و17**،رسالة لنيل شهادة الماجستر،تاريخ حديث، المركز جامعي غرداية،2011-2012م، ص 75.

[6] - عائشة غطاس،**العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1654م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستر،تاريخ حديث،جزائر،1984-1985م، ص ص 42-43.

[7] - هو مقر الرئيس الوزراء أو مقر الحكم في الدولة العثمانية، وقد أنشاه السلطان محمد الرابع سنة 1654م، أنظر: سهيل صابان، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، ط3،مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000 م، ص 49.

[8] - جمال قنان، **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث**، 1500-1830م،ط2، الجزائر،2010، ص74

المهدمة لتقي من غارات العدو، وفي المقابل حصلت الجزائر على مبلغ سنوي يدفع للخزينة إلا أن سانسون لم يحترم الاتفاق ونقضه بل جعل منها مركز للتجسس، كما انصرف إلى تصدير الحبوب[9]، في 17 سبتمبر 1628م انعقدت معاهدة بين الجزائر وفرنسا اتفق فيها على منح حق البواخر الفرنسية الرس في أي ميناء جزائري مهما داهمتها الأخطار[10].

وفي سنة1640م تم عقد معاهدة أخرى بعد انتفاضة الشرق الجزائري تم تسوية الخلافات بينهم ومن أهم ما جاء في هذه التسوية:

* تبادل الأسرى بين فرنسا والجزائر وتسليم الباستيون وكذا المؤسسات الفرنسية الأخرى في الشرق الجزائري إلى دوكيل ومقابل هذا يجب أن يدفع 34 ألفا ديلون كل سنة 24 ألف منها للباش[11].

إن ارتباط فرنسا بالجزائر منذ بداية العصر الحديث في المجال التجاري فقد سيطر هذا

العامل على الحفاظ على العلاقات بين البلدين خلال فترة من الزمن وذلك حفاظا على استمرارية التعاون بين الطرفين[12] ففرنسا كانت لها امتيازات تجارية في الشرق الجزائري، رغم ذلك فرنسا قامت بإلغاء عرقلة تجارة مرسيليا وحلت الشركة الإفريقية وأنشأت بدلا منها وكالة إفريقية وربطتها مباشرة بوزارة الداخلية الفرنسية[13].

كانت الجزائر تربطها معاهدات مع فرنسا تحتفظ بعلاقات دبلوماسية معها ويمثلها وكلاء في الإيالة يطلق عليهم لقب القنصل العام الذين كانوا يتمتعون بالامتيازات

---

[9] - عمار عمورة، **الجزائر**...المرجع السابق، ص 190.

[10] - صالح عنتري، **فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم علي أوطانهم**، تح: يحي بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009،ص 35.

[11] - صالح عباد، المرجع السلبق، ص117.

[12] - محمد زروال، **العلاقات الجزائرية الفرنسية** 1791-1830م، دط، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993،ص 171.

[13] - محمد خير فارس، **تاريخ الجزائر الحديث**،ط2، مكتبة دار الشرق،بيروت، 1979، ص 134.

والحصانة التي يعترف بها الباب العالي للوزراء المفوضين في قسنطينة[14] فكان في المناسبات والاحتفالات الدينية يقوم القناصل بتقديم الهدايا والعوائد إلى الداي وإلى كبار الضباط في الإيالة[15] ويبرز تطور العلاقات أكثر بين البلدين في منح الجزائر في العديد من المرات قروضا بدون فوائد لشراء الحبوب الجزائرية ولم يكن التوقف عند هذا الحد بل سارعت حكومة الجزائر إلى فتح الموانئ الجزائرية أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت الأسواق الأوروبية في وجههم[16] فسعت فرنسا إلى بذل المساعي للحفاظ على صداقتها مع الجزائر، ظهرت تلك الصداقة في عهد بابا حسين بحيث مكنت سلطات الثورة من الحصول على حمولات من القمح والشعير التي أنقذت مناطق الوسط الفرنسي من الجوع [17]، إلى جانب هذا نجد انجلترا قامت بكل المحاولات إذ قامت تطالب الداي بمنع تقديم إلى فرنسا، إلاّ أنه رفض ذلك وتعهد لفرنسا بتموينها ومنحها كل ما تحتاجه من محاصيل من الجزائر والمواد الغذائية الضرورية ، وكردّ على هذه المساعدات طلب القنصل فالير من لجنة الأمين العام أن توجّه رسالة شكر واعتراف على الخدمات التي أسداها الداي لبلاده في الظروف الصعبة التي مرّ بها، فقامت الحكومة الفرنسية مطالبة الداي حسين إقامة اتصال منظم ودائم بينها وبين الجزائر، كما كلف القنصل بدراسة مقترح أن تصبح الجزائر مركز الاتصالات الفرنسية أثناء الحرب خاصة في منطقة المغرب والمشرق[18].

---

[14] - وليام شالر، المصدر السابق، ص 32.

[15] -وليام شالر، نفس المصدر، ص 65.

[16] - الغالي العربي، **العدوان الفرنسي علي الجزائر** ، الخلفيات و الابعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007، ص 65.

[17] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 32.

[18] - فاطمة ورعي، **العلاقات الجزائرية الفرنسية**، مجلة، العدد3،4، ص64.

في سنة 1796م أعفى الداي حسين فرنسا من تقديم البارجة الحربية السنوية للجزائر وذلك لحاجتها هي لنفسها في استخدامها في سفنها ومؤوناتها [19]، أمّا في عهد نابليون الأول[20] تواصلت هذه العلاقة الطيبة، وعندما وقع احتلال جزيرة مالطا من طرف الجيوش الفرنسية أطلق بونابرت سراح جزائريين كانوا مستعبدين هناك مقابل إطلاق سراح الإيطاليين الموجودين في الجزائر [21]، وبفضل هذا التحسن في ازدهار العلاقات التجارية بين الجزائر وفرنسا فقد ساعد ذلك على صفاء الجو في العلاقات السياسية التي اتصفت بأنها كانت طيبة على العموم إذا قورنت بغيرها من الدول الأوروبية [22]، بحيث أصبحت الجزائر السند الذي مكّن فرنسا من تجميع قواها من جديد، وبقيت هذه الصداقة راسخة وقائمة حتى فترة الحملة الفرنسية على مصر 1798م وإن انقطعت بصورة شكلية فقط.

ففي سنة 1798م هاجم بونابرت مصر فأعلن الباب العالي الحرب عليه وأمر البلاد التابعة له أن تعلن الحرب عليها أيضا[23]، لكن مصطفى باشا اتصل مع القنصل الفرنسي ومنحه الوقت اللازم لتمكين الفرنسيين من مغادرة الجزائر صاحبين معهم أموالهم، وأخبره أنه اضطرّ اضطرارا إلى إعلان الحرب على فرنسا، لكن هذه الحرب لم تطل إذ أبرمت معاهدة الصلح بين الجزائر وفرنسا في 18 ديسمبر 1801م فقام مصطفى باشا على كسب ودّ

---

[19] -سيمون بفايفر،**مذكرات جزائرية عشية احتلال**، تق وتع: أبو العيد دودو، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص 34.

[20] -ولد في أوت 1769م بمدينة أجاسيكو دخل المدرسة الحربية وتدرج الوظائف إلي 1799م، في 18 ماي نودي به إمبراطور لفرنسا الاولي،توفي 1821م،أنظر: فريد بك المحامي،**تاريخ الدولة العلية العثمانية**،تح:إحسان حقي،ط1،دار النفائس،بيروت،1981م،ص 272.

[21] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص33.

[22] -محمد زروال، المرجع السابق، ص33.

[23] - أحمد توفيق المدني، **الجزائر**، عالم المعرفة ، الجزائر،2010،ص 76.

فرنسا على حساب الانجليز، فطرد قنصلهم في الوقت الذي قدّم فيه ترضّيات للحكومة الفرنسية التي طالبت بمعاقبة بعض الريّاس الجزائريين الذين هاجموا بواخر فرنسية[24].

خلال منتصف القرن 17 شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية توترا، أي تحولها من علاقة صداقة إلى علاقة عداوة وهذا راجع إلى عدة أسباب تمثلت في تماطل وملل القناصل من تقديم الهدايا للداي، وإلغاء عادة تقبيل يد الداي إذ أرجعوها مذلة في أنفسهم[25]، فالقنصل ديبوتانفيل رفض تقديم الهدايا للداي كالمعتاد، وحين طلبها مصطفى باشا رسميا غضب نابليون ورد عليه قائلا:"**إنّ فرنسا على عهده ليست فرنسا على عهد البوربون**"، وهدّد الجزائر بحملة عسكرية تكون عواقبها وخيمة[26]، إضافة إلى ذلك اعتبرت فرنسا أن المؤسسات الاقتصادية مثل القالة وعنابة ملكا لهم فلا يحق للجزائريين التدخل في شؤونهم ولا أن يدخلوها نهارا إلاّ بإذنهم، كما أنها قامت بتسليم كل الامتيازات إلى هيئة جديدة الشركة الملكية الإفريقية والتي صار نشاطها متسعا تمثل في تجارة الحبوب والجلد والشمع وغير ذلك ما تنتجه الإيالة، أمّا من جهة أخرى فإن تدخل الانجليز كان عاملا رئيسيا في محاولة إفساد العلاقة بين الطرفين فقامت ببذل كل مجهوداتها في تحقيق مخططاتها ففي سنه 1802م قامت بالاستحواذ على المؤسسات التجارية التي كانت تشرف عليها فرنسا في الشرق الجزائري، ثم بدأت تدعّم علاقاتها مع الإيالة عن طريق منحها لهم باخرتين محمّلتين بالأسلحة والبارود والصواريخ[27].

ومما زاد من شدة توتر العلاقات عندما تحتجزت البحرية الجزائرية سفينتين فرنسيتين وضربت أخرى في ميناء تونس مما أدى إلى مقتل ضابط فرنسي عندئذ كتب نابليون رسالة

---

[24] - مبارك بن ميلي،**تاريخ الجزائر في القديم والحديث**،ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص ص 250-251.

[25] - وليام شالر، المرجع السابق، ص68.

[26] -عمار عمورة،**الجزائر**...المرجع السابق، ص202.

[27] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 39-40.

بتاريخ 18 جويلية 1802م إلى الداي مصطفى مطالبا فيها بدفع تعويض ومعاقبة المسؤولين[28] عن هذا الحادث، ومما زاد في تعقّد الأمور مسألة الديون بكري وبوشناق، فالقنصل دوفال عقد اجتماع مع الداي يوم 29 فيفري 1816م أعلن فيه أنه ليست له أي صلاحية تسمح له حتى الإطلاع على هذه القضية[29]، وبما أن بكري كان مدينا لخزائن الجزائر بمبالغ هامة تمثل كميات الصوف التي اشتراها من الدولة، فإنه كان يعتمد على التصفية لدفع هذا الدين وغيره من الديون التي ترتبت عليه في فرنسا، فالداي حسين أصرّ مرارا على الحكومة الفرنسية بتسديدها للديون لكن هذه الأخيرة كانت دائما تتماطل في الرّد باعتبار أن قضية الديون في أيدي الحكومة الفرنسية، فكتب الداي للحكومة الفرنسية أن تدفع له، ولما علم أن هناك علاقة مشبوهة بينها وبين بكري حول قضية الديون أدى ذلك لعدم ثقة الداي فطلب استدعاء بكري.

من خلال هذا أدّى إلى انتهاء العلاقة السلمية والصداقة بين الجزائر وفرنسا خلال سنة 1806م إذ يظهر ذلك أنها زادت العلاقة سوءا[30].

المطلب الثاني: حصن الباستيون ودوره في تجسيد العلاقات التجارية

أصل كلمة الباستيون حسب بعض الكتب المتوفرة لدينا هي الباستيد la bastide ومعناها الحصن، وهو عبارة عن حصن ضخم مربع الشكل يشمل على ساحة وحديقة وكنيسة

[28] - عمار عمورة، **الجزائر**....المرجع السابق، ص 202.

[29] -جمال قنان، **العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م**، المؤسسة الوطنية للنشر و الإشهار، الجزائر،2016، ص381.

[30] - حمدان خوجة، المرجع السابق، ص146.

ومقبرة بالإضافة إلى منازل الضباط ومخازن للبضائع، كل هذه الهياكل محاطة بسور مزوّد بالمدافع، كما يضم مجموعة من الأطباء والصيادلة للعلاج[31].

بني هذا الحصن في السور عند باب سانت أنطوان بغية حماية مدينة باريس من الشرق وحماية باب سان دونيس وسان مارتان[32].

وإذا عدنا إلى تأسيس الباستيون فنجده يعود إلى القرن 16 حين حضر المارسيال توماس لانش وكارلين ديديه وتحصلا على موافقة الأهالي لاستغلال 30 كلم من الشريط الساحلي الممتدّ من الرأس الأحمر إلى واد السيبوس[33].

ومع مرور الوقت أثرت وكالة الباستيون بما تملك من نقود وأنشطتها على العلاقات التجارية بشكل خاص على البلدين وتجلى ذلك في تأثيرها الكبير على الأوضاع الاقتصادية في بايلك الشرق، حيث جعلت القبائل تهتم بزراعة الحبوب وتربية المواشي حتى تتمكن من عملية التصدير التي تدرّ عليها أرباحا تسمح لها بسدّ حاجاتها اليومية وتسديد ما يترتّب عنها من ضرائب وما أكثرها، كما أتاحت المبادلات التجارية الفرصة للمزارعين في توسيع محاصيلهم وتشجيعهم على تربية المواشي[34]، ومن أبرز القبائل التي تعامل معها الفرنسيون قبيلة مرداس التي تقع في عنابه والتي امتلكت أطنانا من القمح وقطعان من المواشي، كما ربطتها مبادلات تجارية مع نظيرتها من جنوى بغية شراء القمح والزبدة[35].

---

31 - يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا 1500-1830**، دار البصائر للنشر والتوزيع حسين داي، الجزائر،2009، ص 70.

32 - لويس عوض، **الثورة الفرنسية**، المؤسسة المصرية، المنامة للكتاب، 1792، ص 18.

33 -لكحل الشيخ، **نشاط وكالة الباستيون واثرها علي علاقات جزائرية فرنسية خلال نصف أول من ق 11**،مذكرة شهادة ماجستر،تخصص تاريخ حديث،جامعة غرداية، 2012-2013م، ص11.

34 -محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 130.

35 - حسن وزان، **وصف إفريقيا**،2ج؛ط2، تح:محمد حجي،محمد الاخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1983،ج2، ص62.

وبهذا عرفت التجارة الفرنسية استقرارا خاصة بعد تأسيس الغرفة التجارية الفرنسية التي عملت على رعاية مصالح التجار بجهات الشرق الجزائري[36]، كما انتشرت الصناعات اليدوية المختلفة والتي انتظمت في شكل مجموعات حرفية ذات طابع نقابي يتمركز كل منها في شارع خاص به، على سبيل المثال الأسواق الخاصة للتجار والحرفيين وبائعي البرانس والحدادين، وبفضل هذا أصبحت المدن الكبرى تضم أكبر الأسواق الرئيسية في شمال إفريقيا، وقد أدّى هذا النشاط التجاري الذي أفرزته وكالة الباستيون إلى تضخم مداخيل السلطة المحلية لدرجة أنّ دنوش بايلك الشرق كانت تعتبر الأغنى في تلك الفترة[37].

أمّا عن التجار الجزائريين فقد عانوا من العزلة التي طبقها عليهم التجار الفرنسيين الذين هدفوا إلى الانفراد بهذا النوع من النشاط التجاري، ومن بين العراقيل التي طبقوها عليهم نذكر منها: إلقاء القبض على ربان السفن التجارية واتهامهم بالارتداد وتجاوز الحد إلى إحراقهم أو استعبادهم[38].

المبحث الثاني: وسائل تجسيد العلاقات التجارية

المطلب الأول: المعاهدات الاقتصادية

نظرا لأهمية المصالح التجارية الفرنسية في الجزائر وحجمها فقد قررت الحكومة الفرنسية إقامة علاقة دبلوماسية معها [39] تمثلت في إبرام عدة اتفاقيات ومعاهدات خلال سنة 1619م إلى غاية 1830م بلغ عددها حوالي سبع وخمسين معاهدة (57)، منها ما هو متخصص في المجال الاقتصادي ومنها ما هو سياسي، كانت يتم انعقادها عن طريق

---

[36] - ناصر الدين سعيدوني،**الحياة الإقتصادية في بعنابة خلال العهد العثماني**،مجلة الأصالة،العدد 34-1976،35، ص 70.

[37] -لكحل الشيخ، المرجع السابق، ص105.

[38] - محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق، ص108.

[39] - مولود قاسم نابت بلقاسم، المرجع السابق، ص 10.

المبعوثين والقناصل الذين مثلوا الوساطة بين الجزائر وفرنسا قُدِّر عددهم آنذاك حوالي ستة وتسعين (96) قنصلا ومبعوثا دبلوما[40]، فمن أهم المعاهدات[41] التي انعقدت بين الطرفين نجد :

● **معاهدة استغلال الباستيون 1679:** عقدت هذه المعاهدة حول الباستيون بين داي الجزائر وديسو الذي تعهّد بدفع الديون المتراكمة على هذا الامتياز، تم عقدها في 11 مارس 1679 م من أهم بنود هي :

* ينص البند الأول علي انتهاء ديون السّادة كلّ من أرنو، لايور، لافوتين، لالو، ديسو، سواء كانت هذه الديون اقترضوها في مدينة الجزائر أو غيرها من الأماكن وإلغائها كليا، ولا يحق دخول الشركة إلاّ ديسو الذي له حق السماح بممارسة نشاط الباستيون.

- منع كل ضباط فرنسا ومراكبها من عرقلة النشاط مستخدمي الباستيون، إضافة إلى منعهم من زيارة الباستيون، ومنعهم من عرقلة نشاط مراكب الصيد وتفتيشها[42].

- منح الكاهية ثلاثة آلاف في السنة على ستة أقساط متساوية تدفع فيه اللزمة، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسؤولين، ولا يحق للكاهية الارتياد إلى الباستيون إلاّ بأمر من الديوان.

- إجبارية الدفع لقائد القل حوالي 10% من النقود التي بعثها السيد ديسو إلى هذه الأماكن ويمنع على القائد منعا باتا استخلاص أي ربع أخر، كما منع من الأهالي

---

[40] - يحي بوعزيز،**الموجز في تاريخ الجزائر**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2001، ص99.

[41] - هو اتفاق إستراتيجي،سياسي،عسكري،أو دولي يعقد بين الطرفين أو أكثر بالتراضي في القانون الدولي، موضوعه تنظيم علاقات صلح بين الطرفين إذ يتضمن حقوق والتزامات تقع علي عاتق الأطراف المنعقدة عليه أنظر: ويكيبيديا http.SIWKIPIDIAK.ORG

[42] - جمال قنان، **معاهدات الجزائر مع فرنسا، 1619-1830م**، دار الهومة، الجزائر،2010، ص 107.

غش السلع وبيعها[43].

- يرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في باستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، جيجل، و بجاية دون أن يمنعه عن ذلك.

- إنّ النقود والمرجان التي ترسل إلى الجزائر لسّد اللّزمة والعوائد لن يدفع عنها أي رسوم، كما يعفى عن جميع المواد المعاشية التي ترسل إلى وكيل السّيد ديسو بمدينة الجزائر ويحق للسّيد ديسو تغيره متى يشاء[44].

- **معاهدة تورفيل1684**: بعد رحيل دوكين قرّر الداي الحاج حسين ميزوموتو(1683-1686م) أن يعمل كل ما في وسعه حتى لا يتجدد قصف مدينة جزائر التي تضررت كثيرا من العمليات السابقة، فكلف دوسو مدير شركات الباستيون من أجل أن يتوسط لإبرام صلح حتى لا يكون على غرار صلح دوكين وبأسلوب أبلغ وصلت رغبة الداي إلى مجلس الدولة الفرنسي الذي رحّب بالعرض فطلب من تورفيل أن يلتحق بالجزائر لمباشرة عملية المفاوضات[45] وذلك راجع لأزمة حدثت في فرنسا، إذ أسرة آل هابسورغ النمساوية التي تحكم ألمانيا أعلنت الحرب على فرنسا، ولذلك قررت فرنسا أن تتبع سياسة جديدة في الجزائر تتمثل في الاعتدال أن وجود بحّارتها في مكان آخر حيث الحاجة إليهم شديدة أجدر وأنفع من وجوده في هذه الأخيرة[46].

---

[43] جمال قنان ، **معاهدات** ... المرجع السابق، ص 358.

[44] -Rouard de card, Traités de la France avec les pays de l'Afrique du Nord:Alger,Tunisie, Tripolitaine ,Maroc, Liberaire de la cours D'Appel et de l Arche de wacot,paris,1946,p37.

[45] - يحي بوعزيز، **علاقات** ...المرجع السابق، ص 80.

[46] -جوون وولف،**الجزائر وأوربا 1500-1830م**، تعر وتع: أبو قاسم سعد الله، م،و،ك، الجزائر،1986، ص348.

ففي يوم 02 أفريل 1684م تقدم دي تورفيل إلى الجزائر رفقة كبير بوّابي الباب العالي وكان يرافقهما أسطولا ضخما، فحضي باستقبال حار وباحترام، وبعد 20 يوم من المباحث تم الاتفاق على عقد معاهدة مع فرنسا مدّتها 100 عام، تمّ بموجب هذه المعاهدة الاتفاق على عدة بنود من بينها: نصت على إطلاق جميع الأسرى[47] من كلا البلدين، كما تعاهد مدير الباستيون من جهته بنقل الأسرى من فرنسا إلى ميناء الجزائر حيث يتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين رجل برجل، وكذلك الغنائم التي استولى عليها كلا الطرفين منذ إعلان تاريخ المعاهدة[48]، إضافة إلى ذلك اتفقوا على توقّف كل الأعمال العدائية سواء كانت برية أو بحرية وكذا أعمال القرصنة، كما تمّ إقرار السلم في المستقبل بين إمبراطور فرنسا والديوان وميلشيا مدينة ومملكة الجزائر وبين الرعايا، والسماح لهم بممارسة التجارة في كلا البلدين دون التعرّض لأي ضغط أو سبب ما[49].

أما بخصوص الامتيازات الجمركية فقد نصّ الاتفاق على أن لا يدفع الرعايا الفرنسيون رسوما جمركية في الجزائر تزيد عن تلك التي يدفعها الجزائريون أنفسهم، كما لا يدفع الجزائريون في فرنسا رسوما تزيد عن تلك التي يدفعها الرعايا الفرنسيون، أمّا فيما يتعلق بقطاع الأهالي فإنه لا يمكن فصل هذا النزاع بواسطة القضاة العاديين وإنما يعرض على المجلس القضائي[50].

كان لهذه المعاهدة أثر طيّب على العلاقات بين البلدين ولو لمدة وجيزة فقد أعاد الماركيز دامغيل 360 أسير إلى جعفر آغا من بينهم عدد من المشارقة، أما الجزائر فقد حررت 400 أسيرا أوروبيا بنهم عدد من الانجليز والهولنديين وغيرهم، ففي ديسمبر 1686م قدّم محمد

47 -عزيز سامح، المرجع السابق، ص424.

48 -جمال قنان، **معاهدات** ...المرجع السابق، ص115.

49- Rouard de card, OP, CIT, P, P45

50 - جمال قنان، **معاهدات** ... نفسه ، ص 115.

أفندي مرسلا 12 حصانا عربيا كهدية للملك الفرنسي من طرف الداي و15 أسيرا أوروبيا، وطلب في المقابل إطلاق سراح باقي الأسرى المسلمين في فرنسا فاستقبله الملك الفرنسي في مارس 1686م بقصر فيرساي فأكد له أهداف بعثته وألحّ على إطلاق سراح الأسرى المسلمين[51].

● **معاهدة 1689م:** لقد سبقت هذه المعاهدة حملة المارشيال ديستري على مدينة الجزائر الذي انسحب بناء على أوامر الملك الذي كان يحضّر لغزو منطقة الراين، كما أن المجلس الملكي خشي على ضياع تجارة فرنسا في الشرق واحتكار الانجليز لأنهم كانوا يعملون بنشاط للحصول على ذلك، وهنا عمل الفرنسيون على التفاوض مع الجزائريين فأرسلوا المترجم الفرنسي مير كاداي(mercadier)، ففي منتصف سنة 1689م كتب إلى دي فوردي(vaurdè) بأن الداي يحضّر لإعادة العلاقات بين البلدين عن رغبة منه، كما سمع المجلس الملكي لذلك أرسل إلى الجزائر مفتش البحرية الذي وصل في بداية سبتمبر واستطاع في يوم 25 من نفس الشهر أن يجدّد معاهدة دي تورفيل مع إدخال بعض التعديلات عليها، وأرسل محمد أمين إلى فيرساي لكي يحصل على توقيع الملك[52].

لم تحدث هذه المعاهدة تغيرات جوهرية على ترتيبات معاهدة سنة 1686م إلاّ فيما يتعلق بقضية الأسرى، فبعد الأخذ والرّد اتفق الطرفان على تسوية المسألة بالكيفية التالية: حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل من الطرفين ما عدا تجارة سفينتين جزائريتين فقد تم التنصيص بخصوصهم على أن يتم شراء كل واحد من العساكر الأوجاق ب 150 قرشا، والبحارة الآخرين ب 100 قرش، وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية ستزُدُّ عددا مماثلا

51 - يحي بوعزيز، **علاقات** ...المرجع السابق، ص87.

52- De Grammont ,Histoire d'Alger durant La domination Du turque 1515-1830 Eriest Leroux,Paris,1787,p 257.

من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم أي 100 قرش[53]، وإلى جانب هذا نجد البند رقم 9 ينص على حماية السفن التجارية الراسية في ميناء الجزائر من قبل مدافع حصون، أمّا البند رقم 8 فتضمن انتقال كل السفن الحربية والتجارية سواء كانت جزائرية أو فرنسية في موانئ كلا البلدين مع تقديم المساعدة لها إضافة إلى تزويدها بالمعدات والمواد التموينية[54]، كما اتفق الطرفان على عدد من الترتيبات الأخرى بقيت سرا ولم تتدرج ضمن ترتيبات المعاهدة وتتعلق أساسا على ما يبدو بالثمن الذي يتم به افتداء الأسرى على أن لا يتجاوز هذا الثمن سعر شرائهم في الأصل[55].

لم يرضى الديوان على هذه البنود السرية كونها بنود غير مكتملة لهذه المعاهدة وإنه لا يوافق على هذا الأسلوب إذ يجب أن يكون الاتفاق علنا لا سرا وعلى كل الأمور التي اتفقا عليها، وبناء على هذه فإنه تم دراسة هذه المعاهدة اعتمادا على النسخة الموجودة في حوزة المبعوث الفرنسي مارشيال، وعقد تحريات مطولة معهم حيث تم الاتفاق في هذه القضية بعد إجرائها تعديلات تضمنت وصول السفن الخمسة وبعدها ستقوم هذه بتنفيذ ما عليها من التزامات مؤكدا بأنه منذ أن تأسست هذه الجمهورية لم يحدث مطلقا أن تم التراجع عن اتفاق معاهدة قد أبرم[56]، ولتأكيد حسن النوايا إزاء الجزائر قامت السلطات الفرنسية بإطلاق سراح عدد من الأسرى وكذلك الرّد بسفينتين، وقد استغل مارسيل هذه الأجواء ليؤكّد أن بلاده على استعداد لأن تفي بجميع الالتزامات التي تعهّدت بها، وبالفعل لقد اقتنعت السلطات الجزائرية بحسن النوايا هذه وبدأت في إعداد العدّة لإرسال وفد إلى فرنسا في نفس الوقت الذي بدأ فيه عملية تبادل الأسرى بين الطرفين[57].

---

[53] جمال قنان، **معاهدات** ...المرجع السابق، ص 141.

[54] - جمال قنان، **نصوص** ...المرجع السابق، ص157.

[55] -محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 83.

[56] -محمد بن سعيدان، نفس المرجع، ص84.

[57] - جمال قنان، **معاهدات** ...المرجع السابق، ص 142.

بفضل هذه المعاهدة خرجت العلاقات الجزائرية الفرنسية من حالة الاضطراب والمدّ والجزر إلى حالة من الاستقرار والهدوء وأصبحت الركيزة الصلبة التي ترتكز عليها العلاقات بين البلدين[58].

● **معاهدة 1695م:** هي معاهدة وقعت بين حاجي أحمد داي في مدينة الجزائر والسيد أنيت كاسيل من أجل الباستيون، تم عقد هذه المعاهدة يوم 01 جانفي 1695م، من أهم البنود التي اتفق عليها الطرفين[59]:

- البند الأول ينص بالترخيص للفرنسيين بممارسة تجارتهم في البيع والشراء كما كان سابقا في الباستيون والقلعة(القالة) وفي مدينة بونة وموانئ جيجل وبجاية...إلخ، إضافة إلى عدم السماح بتدخل لأي تاجر من جنس آخر.

- البند الثالث بنص على السماح لمستخدمي الباستيون باقتناء مواد ضرورية من أجل إعادة إصلاح القلعة (القالة) والباستيون، كما يرخص بإقامة سور حول الرحى.

- البند السادس ينص على الإعفاء من الضروب والرسوم الحكومية الأخرى الجارية حاليا في مدينة بونة بعد سنة، وعدم تشحين سفن من جنسية أخرى في حالة دخولها إلى الميناء لا تشحن لا بالسلعة ولا بالزيت ولا بالعسل ولا ينطبق ذلك على التجار الفرنسيين فقط، كما يجب على معلم الدبابغية[60] بيع الجلود التي يجمعها بنفس السعر الذي كان جارٍ على عهد القبطان صانصون ولا يجوز بيعها لأي شخص آخر، إضافة إلى ترخيص تجار الباستيون بإقامة قسّيس معهم ولا يحق لأي أحد أن يتدخل في شؤونهم[61].

---

[58] -جمال قنان، نفس المرجع ، ص 164.

[59]-Rouard de Card,OP,CIT,P 64

[60] - هم أصحاب حرفة مريحة في قسنطينة يدبغون جلود الأبقار والماعز والأغنام، انظر: صالح عباد ، المرجع السابق، ص 338.

[61] - جمال قنان، **معاهدات** ...المرجع السابق، ص ص 172-176.

- البند الثاني عشر ينص على عدم إخضاع التجار الفرنسيين المقيمين في الجزائر لأي ضريبة ولا لأي رسم جمركي كان، كما أوجب العفو من أي رسم على المواد المعاشية لاستهلاكهم الشخصي، ويحق لهؤلاء التجار التبديل والاستغناء عن خدمات مستخدميهم كلما بدا لهم ذلك دون أي اعتراض أو عرقلة.

- البند الثالث عشر ينص على حماية تجارة أنيت كاسل في الباستيون وبدأ محاسبة الأموال والهدايا والعوائد التي تم النص عليها في هذه المعاهدة، وبذلك يكونوا قد أعفوا عن دفع اللّزمة لمدة ثمانية أشهر بدءاً من أول يوم شهر شوال، ففي خلال هذه الشهور لا يطلب منهم شيئا ولا يطالبهم باي قسنطينة ولا آغا بونة[62].

● **معاهدة 1801م:** هي معاهدة السلم والتجارة بين نيابة الجزائر وفرنسا وقعت يوم 17 ديسمبر 1801م، عقدت من طرف الداي مصطفى وديبو تانفيل المكلف بالشؤون والمحافظ للعلاقات التجارية الفرنسية[63]، وهي المعاهدة التي أكّدت المعاهدات السابقة المتعلقة بالامتيازات الممنوحة لشركة إفريقيا، موضع التنفيذ من جديد وأمرت باستعادة الأشياء المصادرة ماعدا تلك المتعلقة بتلك المتعلقة بتصفية الحسابات الخاصة المتأخرة في قضية الديون[64]، وقد جاءت هذه المعاهدة بعدة بنود منها:

- البند الأول ينص استعادة العلاقات التجارية والسياسية بين الدولتين إلى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.

- البند الثاني ينص على إعادة إقرار المعاهدات والامتيازات القديمة والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.

---

[62] - جمال قنان، نفس المرجع، ص 358.

[63] - يحي بوعزيز، **علاقات** ...المرجع السابق، ص 150.

[64] علي تابلت، المرجع السابق، ص 9.

- البند الثالث ينص على إعادة إيالة الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية امتياز الشركة الإفريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة.

- البند الرابع ينص على إعادة جميع النقود والأمتعة والسلع التي استولى عليها وكلاء النيابة في الوكالات التجارية وتخفيض المبالغ التي استعملت لدفع العوائد المطلوبة وقت إعلان الحرب.

- البند السادس ينص على منح الداي إعفاءً استثنائيا للشركة الإفريقية من اللّزمة لمدة عام لتعويض خسائرها[65].

- البند السادس عشر ينص على أن يحق للقائم بالأعمال والمحافظ العام للعلاقات التجارية الفرنسية في التمتع بالحقوق والمزايا المشروطة في المعاهدات القديمة والاحتفاظ بالتفوق على وكلاء الجنسيات الأخرى.

- البند اسابع عشر ينص على قيام الداي مصطفى بتعيين صالح خوجة بالتوجه نحو باريس بصفة سفير[66].

المطلب الثاني: الشركات الاقتصادية الفرنسية

لم يكن التجار الأفراد العناصر الوحيدة المشاركة في الحركة التجارية بين الإيالة الجزائرية وفرنسا فهناك الشركات والمؤسسات التي استفادت من الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا خلال القرن 16 حيث تعاقبت مجموعة من المؤسسات على استغلال الامتيازات في شرق الجزائر وكانت هذه الشركات تحت وصاية القناصلة الذين اهتموا كثيرا بهذه

[65] -Rouard De CARD,OP,CIT,P 83.

[66] - يحي بوعزيز، **علاقات** ...المرجع السابق، ص 152.

الشركات حتى أصبحت وسيلة من وسائل التدخل الفرنسي في شؤون الجزائر الداخلية، ومن أهم هذه الشركات نجد[67]:

- **شركة أرنو دوسن 1666-1676م**: خلال سنة 1666م تم عقد معاهدة السلم والتجارة بين علي بابا مكسيك و لويس الرابع عشرأعلن هذا الأخير بموجب القرار الملكي القاضي بمنع التجارة من بلدان المغرب، ونظرا للجهود التي قام بها أحد التجار المدعو أرنو من أجل تحقيق السلم، منح امتياز استغلال للمؤسسات في 21 جوان 1666م ولكنه لم يمتلك رأسمال كافٍ إلّا أنه استطاع أن يعقد معاهدة مع الحكومة الجزائرية تضمنت بعض التنازلات كانت في صالحه.

ونتيجة لوفاة حاكم القالة الذي يعتبر من المسيرين للمؤسسات أدي إلي ظهور صراع حول من يترأس الكرسي مما اثر علي الشركة الفرنسية حيث قد تؤدي إلي حرمانها من الامتياز فيظهر ذ لك عندما حاول الجنويين استغلال الفرصة لإزاحة منافسيهم الفرنسيين اقترحوا على الديوان مبالغ ضخمة، كما تعهدوا بتسديد ديون الشركة الفرنسية إذا ما أعطي لهم الامتياز[68].

فقرر كوليرا استقالة أرنو من إدارة المؤسسات بحجة أنه سدد رأسمال الشركة، وحينما رفض التخلي عن مركزه بفضل مساندة الحكومة الجزائرية له، قررت الحكومة الفرنسية منع السفن الفرنسية من التوجه إلى المؤسسات، وكرد فعل لهذا فتح أرنو المجال للجنوويين والليفورنيين ولم يتم تسوية الخلاف إلاّ بعد وفاة أرنو[69].

[67] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 119.

[68] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص121.

[69]- Paul Masson, Histoire des établissements de Commerce Françaises dans l'Afrique Barbaresque 1560-1793,paris, 1909, p 133.

- **شركة لافون 1676-1678م:** يعود تأسيس الشركة بعد وفاة أرنو فخلفها لافون الممثل السابق لشركة أرنو في مرسيليا بعد مجهودات شاقة من طرف القنصل الفرنسي آرغو تعهد فيها لافون أمام الحكومة الجزائرية بعدم المساس بأبناء أرنو، لكنه لو يفي بوعده لأنه كان حاقدا على أبناء أرنو[70]، ويتضح ذلك عندما أصبح واليا على المؤسسات جلب لنفسه عداوة الديوان والأهالي معه نتيجة تصرفاته غير المرضية، يتضح ذلك من خلال الخطاب الذي وجهه الحاج محمد داي إلى كوليرا إذ يقول "**أخبركم أنّ المدعو يعقوب لافون الذي أوكلتم إليه إدارة شؤون الحصن لم يمكث بها سوى شهرين ورجع إلى مدينة الجزائر وهو لا يشتغل إلّا بالدسائس وعلاوة على التراخي في العمل، لم يؤد ما عليه من الديون إلى الباي ولا الرسوم إلى الحكام المحليين**"، **وانتهت الرسالة بكلام موجه لحكام الجزائر** "إذا كنتم ترون في الحصن من فضة فعليكم باختيار أبناء حكيم"، هذا الأمر دفع الداي إلى الحقد عليه وسجنه، نظرا لهذه الأحداث وبعد أن أصبحت شركة لافون عاجزة عن مواصلة نشاطها أصدر الملك لويس الرابع عشر قرارا يقضي بإلغائها وكانت الجزائر مطالبة بتسديد ما عليها من ديون اتجاه الشركة، إضافة إلى ذلك أرغمت الشركة لافون عن التنازل عن حقوقه التي دونت في 14 أوت 1667م بعد أن ألغى الملك مختلف الصلاحيات المعطاة لها آنذاك، كما أنها حدّدت في حالة عدم استجابتها لهذه الأوامر يفرض عقاب قاسٍ بضريبة قدرها 30000[71].

- **شركة دوزو 1678-1683م:** تأسست هذه الشركة بعد تراجع شركة لافون عن ممارسة التجارة وتشكيلها من طرف الملك يظهر ذلك من خلال الرسالة التي وجهها كوليرا إلي الأب لوفاستي فكانت الشركة المقصودة آنذاك شركة دوزو أن يعقد اتفاقا مع الديوان بتاريخ 1089هـ/1679م جاء في ثلاثة عشر بندا التي تعتبر بالنسبة له بالغة الأهمية كونها

[70] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 121.

[71] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 179-180.

سمحت للشركة الفرنسية بتصدير مركبين من الحبوب إلى فرنسا قصد تموين عائلاتهم المقيمة بمرسيليا، وبمقابل هذا كله يتعهّد دوزو بدفع الديون السابقة ودفع ضريبة تقدر 34000 ودبلن سنويا، منحت لهذه الشركة عناية خاصة من طرف الحكومة الفرنسية حيث منحها الملك كل الصلاحيات لإبرام المعاهدات التجارية[72].

اتسع نشاط الشركة حيث ارتفع من أربعة إلى ثمانية سفن كما حدّدته موافقة الملك ومعها انتقل المركز الأساسي للمؤسسات من الحصن إلى القالة بعد أن ظلّ حصن فرنسا المركز الأساسي إلى غاية ذلك التاريخ، كما أنها صار نشاطها دون التعرض لأي عقبات، لكن عقب قنبلة دوكين لمدينة الجزائر، أرغمت الشركة التخلي عن المؤسسات في 1095هـ/1683م[73].

رغم توتر العلاقات السياسية بين البلدين فإنّ الحركة التجارية ظلّت متواصلة نشاطها وبصورة منتظمة إلى غاية جويلية 1683م، إذ قدّر حجم ما دخل إلى موانئ الشرق الجزائري حوالي 1778 طن، غير أنّ انسحاب الشركة بسبب الأميرال دوكين سبب خسارة كبيرة لم تجني أرباحا كبيرة للظروف المواتية آنذاك، فأوروبا كانت تعاني بالمجاعة بينما القمح كان متوفرا في المؤسسات.

بعد انتهاء الحرب شكل دوزو شركة جديدة وعقد معاهدة بشأن المؤسسات، كما حصل أيضا بمقتضاها مكاسب عديدة تمثلت في العفو عن دفع الضرائب أو اللّزمة لمدة سنتين، لكن تدخّله أثناء مرحلة التوتر بين البلدين جعله يتعرّض لسخط الحكومة الجزائرية وهذا بعدما حاول التدخل لتفادي الحرب، ولم يسمح لدوزو بعد ذلك باسترجاع نشاط المؤسسات ولم يتمكن بعد 1684م من استرجاع المؤسسات، فبعده مباشرة حلّ محلّه الانجليز اللذين

[72] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص122.

[73] - محمد بن سعيدان، نفس المرجع،ص 122.

تحصّلوا على الامتياز إلى غاية 1694م وواصلت شؤون الحصن غامضة حتى ذلك التاريخ[74].

- **شركة هيلي 1694-1713م:** يعود ظهور هذه الشركة خلال سنة 1694م بعد تحصل شركة مرسيليا علي الإمتياز تحت سيطرة هيلي بيار، وقد شهدت تطورا ملحوظا خلال سنة 1701م تمثل في زيادة صادراتها باتجاه فرنسا، إضافة إلي سيطرتها على الباستيون لاهتمامها باستغلال المرجان[75].

خلال يوم 11 جانفي 1694م تم عقد اتفاق بين أنتين كاسيل والحاج أحمد شعبان داي الجزائر على شروط إعادة المؤسسات تضمنت 15 بندا، من خلالها نصّت على تعهّد الشركة بدفع 3000 ريال تدفع خلال ستة مرات، كما التزمت بدفع حصانة 500 ريال إلى أغا بونة غير ذلك إلى الفوائد التي منحت للشيوخ المعزولة.

أولت هذه الشركة اهتماما خاصا بتصدير الحبوب إلى منطقة البروفاس خاصة في سنوات 1684 و1699م وقامت بتصدير القمح لمدينة باريس[76]، ونظرا للخدمات التي قدّمتها الشركة لفرنسا خاصة في الظروف الحرجة فإنه سرعان ما تعرّضت سفن فرقاطة للجل في 1713م مما أدّى إلى تعويض شركة أخرى باعتبار الملك الفرنسي لمدة 5 سنوات، وفي هذه الظروف طلب من المحاسب أرنوول دراسة اقتراحات لإنشاء شركة جديدة فجاء الطلب المرسيلي بالاحتفاظ بوحدة المؤسسات في شمال إفريقيا[77].

- **الشركة الملكية الإفريقية: 22-02-1741م:** أنشئت هذه الشركة في يوم 22 فيفري 1741م بأمر ملكي صدر بنفس التاريخ حيث جاء في مقدمته "لقد أردنا أن ننمي تجارتنا

[74] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص183.

[75]- Paul Masson, op.cit, p263.

[76] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص ص 184-185.

[77]- Paul Masson, op,cit, p271.

في إفريقيا و نوفر الرخاء لرعايانا، فقررنا أن نعطي لأصحاب الشركة الجديدة كل الوسائل التي تساعدهم على تطوير العمليات التجارية"[78]، حظيت الشركة باهتمام ملكي في 25-08-1741م ويظهر من خلال منع الفرنسيين ممارسة التجارة بمناطق الامتيازات وكل من يخالف ذلك تفرض عليه غرامات مالية تقدر ب3000 جنيه، ويمنع على القنصليات قبول عقود الشحن والمخالفة تعني 500 جنيه[79].

حققت الشركة أرباحا طائلة خلال عملها الطويل بالجزائر والشمال الإفريقي، و كان رأسمالها عند إنشائها 120.000 جنيه، فارتفع إلى 450.000 جنيه ومجموع مراكبها البحرية 120 ومصاريفها السنوية 300 ألف جنيه[80].

اتخذت الشركة القالة مركزا تجاريا لها فتم تعيين فيها والي وأمين العمال ومفتشا تجاريا وراهبا ومشرفا ومساعدين، كما أنها جاءت بعمال فرنسيين من مختلف الأصناف، فكان الفرنسيون يعتبرون ميناء القالة ملكا لهم لا يحق للجزائريين أن يقيموا فيه، بل كان الأهالي يأتون بالسلع ثم ينسحبون قبل غروب الشمس، فمن حيث النشاط التجاري كانت القالة تدفع إلى مرسيليا في كل سنة كمية من الحبوب تتراوح مابين 40 أو 80 ألف حمولة قمح، و200 ألف حمولة شعير[81]، كما ساهمت الشركة في تطوير نشاطها التجاري فوسعته ليشمل مختلف موانئ الشرق الجزائريين، امتد نشاطها في المنطقة الواقعة بين رأس العيد بالأراضي التونسية شرقا إلى ميناء بجاية غربا، اتسع هذا النشاط ليشمل جانب السلع المحتكرة التقليدية وشملت الجلود، الشمع، والصوف، إضافة إلى مواد أخرى حيث تمكنت الشركة من الحصول على حق احتكار تصدير الشحم، الفول، زيت الزيتون، والحبوب التي تأتي في مقدمتها القمح

[78] -محمد العربي بن الزبيري، المرجع السابق، ص194.

[79] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص124.

[80] - محمد العربي بن الزبيري، المرجع السابق، ص198.

[81] - محمد العربي بن الزبيري، نفس المرجع، ص198.

في بعض الفترات، فكان معدل صادرتها السنوية من الشمع في مدينة القالة وحدها حوالي 100 قنطار، ومن الجلود حوالي 10 ألاف قطعة من الجلد[82].

في عام 1794م تم إلغاء الشركة الملكية الإفريقية بقرار من مجلس الأمن العام وعوضت مكانها وكالة إفريقية التي تحملت جميع مسؤولياتها[83]، ويرجع سبب إلغائها في فرض الجمعية عدة قرارات هامة تمثلت في إلغاء كل أشكال الاحتكار في أي نشاط تجاري كان أو صناعي، إضافة إلى ذلك منح الحق للمواطن الفرنسي حرية اختيار نوع نشاط تجاري الذي يريد ممارسته وفي أي جهة يكون[84]، إضافة إلى ذلك تفطّن الداي إلى احتكار الشركة له فقرر أن يحتكر عمليات البيع مع الأهالي مستعملا في ذلك أمواله الخاصة، كما قرر السماح لليهود الجزائريين و لبعض الاسبانيين بالتعامل مع تجار الشرق الجزائري للحد من نفوذ وكلاء الشركة الفرنسية وقد أثر ذلك على نشاط وكلاء الشركة الفرنسية، كما أن الشركة حرمت من الأرباح التي كانت تحصل عليها من صيد المرجان ومن تجارة الحبوب وبالتالي لم تعد قادرة على تقديم الهدايا للباي من أجل سير أعمالها، أما العامل الأساسي الذي أثر على انهيار الشركة هو تعكر الجو السياسي بين الجزائر وفرنسا ابتداء من سنة 1794م ويظهر ذلك من خلال رفض السلطات الفرنسية أن تعفو عن السيد مايفرن فقد أثر ذلك تأثيرا بالغا على العلاقات التجارية بين البلدين إلا أن الداي عندما رأى عدم استجابة الفرنسيين لمطالبه أباح لسكان الشرق أن ينقلوا حبوبهم إلى العاصمة، كما أمر بأن لا يتعامل مع ممثلي الشركة الملكية الإفريقية إلا عندما يعلن العفو عن مايفرن، وبما أن هذا لم

[82] - جمال قنان، **المعاهدات** ...، المرجع السابق، ص231.

[83] - يحيى بوعزيز، **العلاقات**...، المرجع السابق، ص107.

[84] - جمال قنان، المرجع السابق، ص233.

يحصل فإن الشركة لم تتمكن من أداء مهمتها، كل هذه الأسباب أدت إلى انهيار الشركة وزوالها[85].

- **الوكالة الإفريقية1793م:** أنشئت هذه الشركة في 7 فيفري 1793م، حلّت محل الشركة الملكية الإفريقية بعد القرار الذي تم إصداره من الجمعية، حافظت على هياكل الشركة القديمة كالوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية بالشرق الجزائري لم تستبدلهم بهدف الاستفادة من خبراتهم، ساهمت في تغيير الاسم من جهة وطريقة الاستغلال من جهة.

خلال عام 1793م تعرضت الوكالة الإفريقية لعدة صعوبات داخل فرنسا تمثلت في فقدان الأمن ومطاردة كبار التجار والمالكين الأثرياء وإعدامهم في كثير من الأحيان، أدى هذا إلى هجرة الطبقة المحتكرة لوسائل الإنتاج، ومما زاد الأمر تعقيدا إفتقار الدولة للأموال الضرورية لسد رمق المواطنين، وبهذا رفضت الحكومة شراء السفن الجنويّة التي تقدمت به الوكالة وإلى جانب هذا الوضع المتردّي طالب البحارة برفع أجورهم[86]، كما أن تخوف وقلق الفرنسيين من انتزاع الامتيازات[87] من أيدي السلطات الفرنسية لتسليمها إلى الإنجليز خاصة بعد أن توقفت الوكالة في الموسميين الأخريين عن صيد المرجان.

رغم الوضع المزري الذي عرفته الوكالة الإفريقية ومن ورائها المصالح التجارية الفرنسية فإنّ المبعوث هيركلي يرى ضرورة إقامة اتصال منتظم بين مرسيليا والجزائر عن طريق تخصيص سفينة تكرى سنويا أو شهريا لهذا الغرض والتي ستقوم بنقل البريد الرسمي والأنباء الخاصة بالحكومة، كما ألحّ على ضرورة استئناف صيد المرجان ملاحظا أنّ الموسم على الأبواب والسلطات الجزائرية تلحّ من جهة أخرى على ذلك، وأنّ إهماله سيدفع بالصيادين

---

[85] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 208 -209.

[86] - محمد العربي بن الزبيري، نفس المرجع، ص213.

[87] - هي الحقوق والضمانات التي منحها السلاطين العثمانيين للدول الأجنبية على أراضي الدولة العثمانية في فترات مختلفة. انظر: سهيل صابال، المرجع السابق، ص76.

المورسكيين والإيطاليين إلى الاستحواذ عليه[88]، كما اقترح من جهة أخرى إجبار المورسكيين والإيطاليين على تفريغ محاصيلهم في مرسيليا مطالبا من حكومته الترخيص له بفتح أبواب التفاوض مع الجزائر بغرض الحصول على ترخيص صيد المرجان على سواحل غرب البلاد[89].

خلال طلع القرن 19 تعرضت الوكالة الإفريقية لمنافسة شديدة من طرف شركة بكري وبوشناق التي أصبحت تسيطر على التجارة الخارجية بفعل تأييد الحكومة الجزائرية لها وتمتعها بالحماية[90].

عرفت الوكالة في ميدان النشاط التجاري بحرمانها من صيد المرجان ولم يبقى لها سوى المتاجرة بميدان الحبوب والشموع والصوف والجلود، كما أنها حاولت أن تستبدل المرجان وأرباحه بنوع آخر من النشاط التجاري يتمثل في تصدير المواشي والأبقار على وجه الخصوص إلى فرنسا وإنشاء معمل في مدينة القالة لتصدير لحوم الخنازير البرية وإرسالها إلى مرسيليا في شكل علب وبراميل، نجحت هذه العملية في البداية لكن سرعان ما توقفت لقلّة الإمكانيات المادية ومن جرّاء المشاكل الأخرى[91].

إلى جانب هذه العلاقات التجارية كان هناك تواصل بين الباي كتاجو وممثلي الوكالة الإفريقية بعنابة والقل فكان الباي يقوم ببيع منتوجات المخازن، كما سمح بالاستراد من أوروبا عن طريق الوكالة كافة المواد الضرورية له، وبهذا عرفت الحالة تحسن إيجابي، ولكن ممثلي

---

[88] - محمد العربي بن الزبيري، المرجع السابق، ص221.

[89] - جمال قنان، **العلاقات...**، المرجع السابق، ص241.

[90] - حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830**، ط1،دار الهدي،عين المليلة، الجزائر،2007م، ص47.

[91] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص218-220.

الوكالة كانوا يستعملون جميع الوسائل من المقايضة والمحايلة من أجل استغلال الفائض من المواد.

في يوم 17 جانفي 1801م تم إلغاء الوكالة الإفريقية رسميا على يد نابليون الأول الذي يعتبر سببا في توقف نشاطها[92].

- **شركة بكري وبوشناق:** ارتبط ظهور هذه الشركة وتطورها بنشوب الحرب والازدياد الشديد للطلب على الحبوب في أوروبا عامة وفرنسا خاصة، فببروزها على الساحة التجارية استجابة لمصالح الأطراف المعنية الثلاثة والتي سمحت لفرنسا باستقبال كميات من القمح عن طريق المأمون من جهة ومن جهة أخرى إلى أسعار الحبوب التي كان يعرض نقلها عن طريق قنوات أخرى بأسعار مغرية، وإلى جانب ذلك فقد كانت الأرباح التي يجنيها التاجران من خلال هذه المعاملات ضخمة مما يجعلها شركة عملاقة[93].

كان لليهودي بكري صلات دائمة مع قراصنة ليفورن وجنوى وبحارة الجزائر مما نشّط عمله التجاري إذ أصبح وسيط تجاري من خلال بيعه لغنائم البحارة والريّاس من الجزائريين وبذلك كوّن لنفسه علاقة مع يهود أوروبا اللذين يشتغلون بالتجارة، وكان يقوم ببيع غنائم الدايات المتحصّلة لديهم من أسواق مدينة الجزائر وأوروبا، وعندما توسّعت عملياته التجارية وكبرت شركته انضم إليه بوشناق وكوّن معه شركة احتكرت لنفسها رعاية المصالح التجارية لإنجلترا بالجزائر وتصدير حبوب الجزائر إلى فرنسا[94].

[92] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص ص 222-230.

[93] - حنيفي هلا يلي، **العلاقات** ...المرجع السابق، ص45.

[94] - يحي بوعزيز، **علاقات** ...المرجع السابق، ص 109.

تفاوض اليهوديين مع الداي حسين[95] سنة 1799م من أجل السماح لهم بممارسة عملهم التجاري مع الخارج خلال سنة 1818م فحققوا نجاحا وتأكّد لهم حق الانفراد والتمتع باحتكار تجارة الحبوب ووضعا يديهما على الضرائب المالية كما عرفا كيف يتدخلا في أمور الدولة[96].

تمكنت الشركة اليهودية من احتكار تجارة الحبوب في مختلف أنحاء البلاد وبالخصوص الإقليم الشرقي، ثم أخذت تسيطر شيئا فشيئا على الأسواق العالمية، خلال سنة 1793م تم تصدير منتوجاتها إلى مرسيليا، وفي شهر جويلية 1795م بدأت الشركة بالازدهار والتألّق حتى وقوع القطيعة مع فرنسا عند نهاية سنة 1798م، فانتقال يعقوب إلى مرسيليا تم استقبال حوالي 33 سفينة شحن سنة 1795م، و، ولكن العدد انخفض خلال السنتين الأخيرتين 1797 و1798م إلى 16 سفينة[97]، إضافة إلى هذا استولى اليهوديين على مؤسسات مضيفين إلى نشاطهما الأساسي المتمثل في تجارة الحبوب والصوف والشموع والجلود والزيوت، وكذا نشاط آخر يتعلق باستغلال غابات الكوستة في نواحي بحاية حصلوا عليه من الداي مصطفى مقابل ضريبة مرتفعة[98]، وبما تواطدت المعاملة التجارية بين الجزائري وفرنسا على يد هذه الشركة بحيث وصل مديونيتها بخزينة الجزائر مبلغ 300000 فرنك، ولتجار آخرين بمبلغ ضخم من المال، وفي مقابل هذا ترتب عليها ثمن ما اشترت به من الصوف من الحكومة الجزائرية ولم تسدده، فكلما طالبت حكومة الجزائر والتجار الدائنون

---

[95] - هو آخر الدايات تولي الحكم مرغما سنة 1818م، كان رجلا حاكما وشجاعا، في عهده أصيب البلدة بزلزال، وقعت حادثة المروحة و الحصار سنة 1827م،وقعت الحملة الفرنسية علي الحرائر سنة 1830م،نفي إلي نابولي ثم إيطاليا ثم إسكندرية1833م حتي توفي1833م، انظر: حمدان خوجة، المرجع السابق، ص 146.

[96] - عبد الرحمان محمد الجيلالي، **تاريخ جزائر عام**،ج3، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص349.

[97] - حنيفي هلايلي،**علاقات** ...المرجع السابق، ص47.

[98] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص231.

بمحاسبة الشركة وتسديد الديون التي اقرضوها لهم تتماطل الشركة في شكل اعتذارات وتسويف[99]، بعد هذا الردّ السلبي أمر تانفيل بأن يصفّي جميع الحسابات مع شركة بكري وبوشناق[100] طالب فيها مهمة الرجوع إلى حكومة فرنسا، وكانت هذه الأحداث في حوالي 100يوم وطال الجواب مما أدّى بالداي بطرد دبلوماسي فرنسي من الجزائر[101].

في نهاية 1797م عبّرت الحكومة الفرنسية لأول مرة عن موقفها من التاجرين بحيث تماشى هذا الموقف مع القنصل دوفال وقال:" يجب عليكم أن تعملوا بجهد من أجل ابعادهم (اليهود) عن معاملاتنا السياسية منها والتجارية، فمن الناحية السياسية فإن تدخلهم يشكل إهانة للجمهورية ومن الزاوية التجارية فإن منافسيهم تضرّ بالمصالح التجارية لمواطنيها"[102].

إنّ عملية احتكار اليهوديين لتجارة القمح والحبوب بالشرق الجزائري أدى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي انتشرت الأمراض والمجاعات في أوساط الشعب فعمّ القحط والتذمّر في أوساط الرأي العام اللذين حمّلوا الداي مسؤولية هذا الوضع واتهموه بمشاركة عملية الاحتكار مع اليهوديين في اقتسامه الأرباح معهم، كما اتهم اليهوديين بالتحكم في زمام الدولة وإدارة الحكم في البلاد[103].

- **شركة باري:** يرجع أول اتصال للسيد باري بالجزائر إلى عام 1787م عندما جاء يشتري سفينة تتسع ل150 برميلا، أسماها في ذلك الحين الإخوة الثلاثة، وقد تكرر قدومه مرتين لنفس السبب خلال سنة 1789م، وقبل اندلاع الثورة بقليل عُيِّن مستشار في قنصلية فرنسا بمدينة الجزائر، وفي نفس الوقت كلفته الشركة الملكية الإفريقية بتمثيل مصالحها، ثم عُزِل

---

[99] -عبد الرحمان محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص 349.

[100] -هما من أصل ليفورني بإيطاليا،إستقرا بالجزائر خلال القرن الثامن عشر،انشأ شركة التجارة خلال سنة 1783م،أنظر: حنيفي هلايلي،المرجع السابق، ص 45.

[101] -محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 280.

[102] - جمال قنان، المرجع السابق،ص 283.

[103] - مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 250.

عن وظيفته الرسمية يوم 27 مارس 1790م، ولكنه بقي مع الشركة إلى غاية 1791م، حيث أنشأ محلا خاصا له تركه لابن أخيه ورجع إلى مرسيليا، وبعد غياب دام 5 سنوات رجع إلى مدينة الجزائر وتولى شؤونا، وفي 1797م اشترى سفينة أخرى أسماها "سعيد" وبذلك اقتنى باري ثمن السفن من بحارة الإيالة وكانت كلها من الغنائم[104].

في مستهلّ القرن 19 عندما بدأ الجو يتوتر بين الجزائر وفرنسا تدخّل باري لتسوية الخلاف بين البلدين وخاصة من جانب العلاقة التجارية، فقام بتقديم مساعدات مالية ومعنوية إلى السيد ديبو تانفيل، وعلى هذا الأساس فإنه تحصل على امتياز سمح له بالمساهمة في تجارة القمح حيث ما شاء، وبالمقابل يدفع الإتاوة السنوية إلى الداي وتعهده بإصلاح البناءات المهدّمة في موانئ عنابة والقالة، فالسيد باري سدّد جميع المصارف الأخرى وقدّم الهدايا والعطايا المتعاهد عليا للسلطات المحلية في بايلك الشرق، كما تعهّد بجمع الرسوم المفروضة على صائدي المرجان وتسليمها كاملة غير منقوصة للحكومة الفرنسية، إضافة إلى ذلك وجب عليه الالتزام بعدم توظيف غير الفرنسيين وبأن لا يستغل الأهالي إلّا إذا وافق نائب قنصل عنابة على ذلك.

إذا أردنا أن نتّبع نشاط السيد باري من ناحية التصدير وجدناه محصورا في تجارة الحبوب والصوف والجلود والشحوم، أما صيد المرجان فظلّ من اختصاصات الدولة وحدها، أما ما كان يستورده فكان قليلا جدا تمثل في المواد الغذائية ومواد الزينة وقطع الغيار الخاصة بالسفن وغيرها من المواد الضرورية التي يحتاجها اللّاجئين الأوروبيين[105].

[104] - محمد العربي الزبيري،المرجع السابق، ص 245.

[105] - محمد العربي الزبيري، نفس المرجع، ص ص 247-248.

المطلب الثالث: المبادلات التجارية

1- **الصادرات:** من أهم ما كانت تصدّره الجزائر نحو موانئ فرنسا:

- الصوف: إذ وصفه ويليام شالر بأنها بلغت من الجودة بحيث أنها تباع دون تنظيف وبأغلى الأثمان، فكان ثمن القنطار الواحد منها يساوي ضعف قيمة القنطار من الصوف العالمية الأخرى،، أما صوف بايلك الشرق فكانت شركة إفريقيا الفرنسية هي التي تحتكرها وتصدّرها من عنابة بلغت 10000 أو12000 قنطار خلال سنة 1788م، كما تمكنت الشركة من جمع 25000 قنطار في عنابة[106].

إلى جانب هذا كانت تصدّر بعض السلع الترفيهية كالمحافظ وماء الورد والمناديل الحريرية التي يستعملها نساء البلاد كمحازم، إضافة إلى الحنطة والعسل والشعير، ومن الحيوانات نجد الأبقار الأغنام الخيول وغيرها[107].

- **الحبوب:** أخذت موقعا هاما ضمن قائمة الصادرات خاصة بعد أن تقهقرت موارد القرصنة، فكان الشرق الجزائري أكثر المناطق تصديرا، فباري يذكر لنا أن 40 حمولة من الحبوب تخرج من ميناء عنابة في سنة جيدة للمحاصيل، وتخرج من ميناء أرزيو 30 حمولة، أما دلّس حمولتين أو ثلاث، خلال سنة 1788 خرجت من عنابة والجزائر وأرزيو ودلّس حوالي 150 حمولة (حوالي 1000 قنطار)من القمح والشعير[108].

- **المرجان:** اعتبر فرعا أساسيا من فروع التجارة الدولية خلال القرن 17 مما جعله يحظى باهتمام التجار الأوروبيين خاصة الفرنسيين منهم، حيث تُعَدُّ السواحل الجزائرية ولاسيما الشرقية منها من أغنى السواحل لما فيها من المرجان والتي جلبت إليها أنظار المشتغلين من

[106] - صالح عباد، المرجع السابق، ص242.

[107] - عمار عمورة، **بوابة** ...المرجع السابق، ص 195.

[108] - صالح عباد، المرجع السابق،ص 342.

غير الإيالة، كانت ترسل هذه المادة إلى الأسواق الجزائرية لصنع الحلي نتيجة لأهميته الاقتصادية.

دعت المؤسسات الفرنسية منذ نشأة الباستيون على احتكار صيد المرجان مقابل دفع الشركة الملكية الإفريقية 100000ليرة ، وصندوقين من أجمل المرجان للخزينة[109].

- **الجلود:** تم تصدير الجلود للشركة الملكية الإفريقية حوالي 2000 جلد في مدينة بجاية وجيجل[110].

إنّ عملية التصدير نحو أوروبا كانت تخضع للمراقبة وخصوصا تصدير القمح، فكان لا يتم تصديره إلّا بتصريح من الداي أو شراء اللّزمة[111].

2- **الواردات:** من أهم الواردات الجزائرية من فرنسا تمثلت في السكر واللبن والحليب والورق والخردوات، قدرت قيمة هذه التجارة ب 700000 إلى 800000 جنيه، نصفها تم السيطرة عليها من قبل الدارة الفرنسية أما الباقي من طرف اليهود والأهالي، إضافة إلى النسيج الألماني والموصلي من الهند والقماش والزجاج والمرايا وبعض البهارات كانت تأتي في سفينتين أو ثلاث وبلغت قيمة هذه السلع مليون جنيه[112]، كما كانت تستورد المشروبات الطبية، المعاجن، الحديد، الملح، الخمور والتوابل[113]، المواد الغذائية كالقهوة والسكر التي تعتبر المواد الضرورية لتلبية حاجيات الإنسان، بلغت قيمتها 200000 دولار إسباني[114].

---

[109] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 103.

[110] - محمد العربي الزبيري، المرجع السابق ، ص 200.

[111] - محمد بن سعيدان، المرجع السابق، ص 106.

[112] - صالح عباد، المرجع السابق، ص343.

[113] - محمد الزروال، المرجع السابق، ص16.

[114] -عمار عمورة، **بوابة** ... المرجع السابق، ص 195.

لقد كانت البضائع المستوردة تخضع لنظام جمركي محكم، فبمجرّد رسو السفن التجارية بالميناء يتقدم تاجران من السوق مكلفان بجرد البضائع المجلوبة وإحصاء المبالغ المالية المتوفرة لدى التجار، وبعد تقديرها يلزم كل تاجر بدفع 10% من قيمة مبلغه و50% إلى أمين الأمناء، و1% كضريبة للإرساء، و2% إلى قنصل فرنسا، كما كان يقدم قائد السفينة إلى الترجمان قيمة تعادل 35 دوبلاه، ونفس الهدية تقدم إلى أمين البحر، و10 دوبلو إلى رئيس الطائفة، و15 إلى المزوار، و16 إلى الحمالين اللذين يفرغون البضائع[115].

لتسهيل العمليات التجارية بين الطرفين كانت تتم عن طريق وكلاء أجانب يمثلون دولهم والجزائر أيضا كان لها وكلاء يقومون بدور الوساطة في المسائل التجارية[116]، كما كانت المبادلات التجارية تتم عن طريق المقايضة أحيانا وعن طريق البيع أحيانا أخرى، إذ مُعظم التجار الفرنسيين يلجئون إلى الطريقة الأولى إذا لم تتوفر لهم النقود، فمثلا التجار الفرنسيين كانوا يحصلون على الحبوب والصوف والجلد والشمع مقابل الأسلحة والشاي والقهوة[117]، أما فيما يخص الميزان التجاري فإنه عرف تسجيل فائض بلغ حوالي 400000 فرنك، فمثلا يقول ناصر الدين سعيدوني نقلا عن اللجنة الإفريقية سنة 1822م "**يقدر مجموع المعاملات التجارية بين الجزائر وفرنسا كانت تبلغ قيمتها 4800000 فرنك منها واردات 2200000 فرنك وصادرات بلغت 2600000 فرنك**"[118]

[115] - عائشة غطاس، المرجع السابق، ص127.

[116] - عمار عمورة، المرجع السابق، ص 195.

[117] -عائشة غطاس، المرجع السابق، ص164.

[118] - ناصر الدين سعيدوني، **نظام** ...المرجع السابق

الفصل الثالث:

الإنعكاسات الدبلوماسية بين البلدين

- **المبحث الأول: مرحلة التوتر بين الطرفين**
  - **المطلب الأول:** الحملات الفرنسية علي الجزائر
  - **المطلب الثاني:**موقف الدول الأوروبية من الجزائر
- **المبحث الثاني: تطور العلاقات الثنائية**
  - **المطلب الأول:** مسألة ديون بكري وبوشناق
  - **المطلب الثاني:** حادثة المروحة واحتلال الجزائر

المبحث الأول: مرحلة التوتر بين الطرفين

المطلب الأول:الحملات الفرنسية على الجزائر

1- حملة الأميرال دوكين علي الجزائر1682م: بعد انعقاد مؤتمر" تيمويجين" سنة 1678 م الذي انهي حرب الائتلافية ضد فرنسا[1] ,قررت حكومة لويس الرابع عشر مرة أخرى استعمال القوة ضد الجزائر لتصبح سيدة الموقف في البحر المتوسط وكلفت الأميرال دوكين بغزو الجزائر وتدمير مينائها وحرق أسطولها البحري[2]. وقد حاول كل من الديوان و القنصل لوفاشي ومدير الباستيون دوسول أن يتجنبوا الحرب ويصلوا إلى حل سلمي للمشاكل,ولكن لويس الرابع عشر كان متعطشا للحرب,فغادر دوكين طولون يوم 12 جويلية 1682م على رأس 33 مركبا بحريا ,وعدة آلاف من الجنود,ومر بشرشال وطب مركبين هناك ثم حظر إلى مدينة الجزائر فشرع في قذفها بالقنابل فطلب الديوان من لوفاشي أن يذهب ليتعرف على شروطه فرفض دوكين أن يتفاوض معه ,وطلب مندوبا رسميا من الداي والديوان وواصل قذفه للمدينة حتى يوم 12 سبتمبر وأصاب الكثير.

من دورها ومن بينها القنصل لوفاشي وقتل وجرح عدد من الأشخاص غير انه لم تظهر أية بادرة لإملاء شروطه وفي حين اضطربت الأحوال الجوية فرحل وخلف وراءه دوشيري ليواصل التجوال أمام المدينة بقواته لعله يحصل على نتيجة.

ولما صعب على هذه الحملة أن تحصل على ما تهدف إليه وهو تدمير تحصينات الجزائر, وتخريب أسطولها, عاد دوكين إلى فرنسا فجهز حملة أخرى في العام الموالي من

---

[1] جمال قنان،**علاقات**.... المرجع السابق,ص ص,92-94.

[2] يحيى بوعزيز,**علاقات**...,المرجع السابق,ص ص,84-85.

43 سفينة قادها من طولون يوم 06 ماي 1683م[3],وأرسل إلى القالة ليوافيه من هناك 400 شخصا فرنسيا عاملين في شركة الباستيون ليكونوا إلى جانبه ووصل إلى مدينة الجزائر يوم 18 جوان وأنذر الداي بابا حسن بأن يفرج في الحال على جميع الأسرى الفرنسيين والأوروبيين فلم يجبه الداي وشرع في قذف المدينة ورفض كعادته وساطة القنصل لوفاش وأصر علي ارسال مفاوض رسمي[4].

2-حملة دوكين الثانية1683م:

ولما صعب الأمر على الحملة السابقة لم تحقق ما كانت تهدف إليه وعاد دوكين إلى فرنسا وجهز حملة أخرى في السنة الموالية, حيث انطلق على رأس حملة قوامها واحد وعشرون عمادة حربية ,وفيلق يضم أربعة ألاف جندي عازما على حرق المدينة ,فما إن وصلت الحملة حتي بدات بقصف المدينة بوابل من القنابل[5].

سجل التلمساني أحداث هذا القصف فوصفها كالتالي " ...**ففي الليلة الأولى من رجب رموا قدر ستين بومبا ,وفي الليلة الثانية بومبا في دار الحاكم "بابا حسن" وتورد بعض المصادر الأخرى سبعة مائة قنبلة**[6].

تسبب هذاالقصف في إزهاق الأرواح وتدمير الممتلكات والاضطرابات هذه الأخيرة التي جعلت الداي حسين يعقد التفاوض ، فبفتح باب التفاوض استطاع قائد الحملة أن يفرض شروطا مجحفة,حيث طالب بكل الأسرى الفرنسيين.

---

[3]محمد سعيدان,المرجع السابق,ص66.

[4]-يحي بوعزيز، **علاقات** .... المرجع السابق، ص 86.

[5] -عائشة غطاس، المرجع السابق، ص 87.

[6]محمد بن عبد الرحمان التلمساني,**الزهرة النيرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة**، مجلة تاريخ وحضارة المغرب,كلية الآداب والعلوم الإنسانية ,جامعة الجزائر,جويلية,رقم 03 ,1967,ص21.

ومصروف العمارة,وهي ثلاثة مائة ريال متاع الميزان وقبلتم جميع ما اشترط عليكم، وقدرها جون ب وولف سبعة مائة ألف فرنك[7] ,ويضفي لويس الرابع عشر على نفسه أبهة الانتصار وبعث إلى دوكين رسالة من جملة ما تضمنته "...أرفض إدراج أي بند يتعلق بإطلاق سراح الأسرى الجزائريين بل يجب التأكيد لديهم لإرسال بعثة تقدم الاعتذار .

رضخ الداي لهذه الشروط رغم معارضة مختلف الفئات فسلم مائة وخمسين أسيرا فرنسيا لقائد الحملة مع مجموعة من الرهائن من بينهم رئيس طائفة الرياس الحاج حسين الملقب ب:"ميزو مورطو"لضمان أية محاولة للهجوم.

استطاع ميزو مورتو أن يفلت من يد دوكين بعد ما وعده بتسوية الخلاف وإنهاء الحرب وإلا انه قرر مواصلة الحرب مع فرنسا,فكان يجوب الشوارع ويحث الأهالي على التصدي للعدو ,أمام هدا التحدي قرر دوكين تدمير المدينة وقصفها باثني عشر قنبلة ورغم ما خلفته هذه القنابل من خسائر رهيبة دافع السكان بكل بسالة ورفضوا الصلح.

ومن نتائج هذا القصف تقاربت الآراء ,فالقنصل الفرنسي ركوت أورد التقدير التالي" تقدر عدد الدكاكين والمنازل التي هدمت بثمانية مائة "وبينما تورد مصادر أخرى انه أصاب ألفي مسكن[8], وأمام الخسائر التي ألحقت بالمدينة كان من الطبيعي للحكومة الجزائرية أن تنتقم ,فوضعت الأب لوفاشي على فوهة بركان به سفينة دوكين ولقي عدد كبير من الفرنسيين نفس المصير[9].

رغم الخسائر التي ألحقت بالمدينة فإن الحكومة الجزائرية لم تطلب الصلح ,ولخص القنصل الإنجليزي روكوت موقف الجزائريين من هدا القصف كما يلي ."انظر كم هي قليلة المبالاة التي أعطاها هؤلاء الناس إلى القنابل الفرنسية التي أحصى عددها فكانت حوالي

[7] محمد بن عبد الرحمان التلمساني,مصدر سابق,ص22.

[8] عائشة غطاس,مرجع سابق,ص91

[9] مولود قاسم نايث بلقاسم,مرجع سابق,ص45

ستة ألاف,كما يئست فرنسا من حرب سخرت فيها معظم إمكانياتها واستعملت أحدث الأسلحة لكنها لم تسفر عن النتائج التي رسمتها لنفسها واضطرت إلى استدعاء الأميرال دوكين واستبداله بالأميرال دوتوربيل وأوكلت إليه مهمة التفاوض وبل التعجيل به ,مثلما أكد له الملك نفسه "ستقدم لي خدمة كبيرة إذا تمكنت من عقد الصلح[10].

3- حملة دوستري على مدينة الجزائر:

إنطاق دوستري على رأس حملة عسكرية قوامها أربعة وأربعين عمارة وبمجرد وصول الأسطول إلى المياه الجزائرية في أول جويلية شرع في قنبلة المدينة ولم يحاول قائد الحملة أي تفاوض مع الجزائر.

استغرق القصف نحو ستة وعشرون يوما فبلغ عدد القنابل عشرة ألاف وأربعة مائة وعشرون قنبلة أصاب مختلف المنشئات من ثكنات ومنازل ومساجد حيث بلغت تسعة ألاف ومأتي مبنى ,ونظرا لهذه الخسائر الجسيمة التي وصفها احد التجار الإنجليزيون "كول" كان مقيما بالجزائر قائلا أن عشرين سنة لن تجعل مدينتكم جميلة مثل جمالها السابق[11],ذهب ضحية هذا القصف عدد كبير ,فبعد أن قتل الجزائريين لثلاثة فرنسيين رد "دوستري" بقتل ثلاثة جزائريين من بينهم رياسين.

وكان رد الحكومة الجزائرية على ما ارتكبه قائد الحملة "دوستري" وعلى ما خلفته من خسائر في المدينة بوضعها لأربعين فرنسيا في فوهة المدفع.[12]

---

[10] جمال قنان,**معاهدات الجزائر**...المرجع السابق,ص,294

[11] جون ب وولف,المرجع السابق,ص,214.

[12] عائشة غطاس,المرجع السابق,ص97.

رغم الخسائر التي نجمت عن هذه الحرب في مختلف المجالات على الجانبين الجزائري والفرنسي ,ولم يتمكن منها لويس الرابع عشر من إملاء شروطه على الحكومة الجزائرية مثلما كان يزعم,بل الأكثر من ذلك نزل عند رغبة الجزائريين فالتزم بتعويض سفينة أحد الرياس وتقديم العتاد الحربي ,كما تعهد بتقديم تسعة ألاف قنبلة وأربعة مدافع [13] فلويس الرابع عشر أعلن الحرب ضد الجزائر لكنه وجد نفسه عاجزا للتصدي للبحرية الجزائرية ,وعن تمويل الحرب وهذا من جهة ومن جهة أخرى تخوف المجلس الملكي من أن تفقد فرنسا تجارتها من الشرق وتستولي عليها انجلترا لذا تخلت فرنسا عن سياسة العصا وحذت حذو الانجليز والهولنديين ورغبت هي الأخرى في السلم فاضطرت إلى إنهاء القصف بإبرام معاهدة الصلح في الرابع والعشرين من شهر سبتمبر 1689م التي تناولت مختلف النزاعات بين البلدين.[14]

لقد هونت المصادر الفرنسية الأضرار التي ألحقها هذا الأسطول بالمدينة تهويلا كبيرا تسعة أعشار مساكن المدينة إلى جانب قتل عدد كبير من الأنفاس وتهديم العديد من المساجد والمباني الرسمية وتعتقد أن هذه التقديرات وضعت جزافا أو لا تعتمد على أساس إذ العبرة بالنتائج،فالحملة لم تحقق أي هدف من أهداف بل العكس فقد أدت إلي تشديد الأسطول

الجزائري للسواحل الفرنسية ومهاجمة المناطق في غارات متصلة مما دفع سكان هذه المناطق إلى رفع شكوى تلوى الأخرى للسلطان في باريس من أجل إعادة السلم مع الجزائر، من جهة أحرى فقد رفضت السلطات الجزائرية الدخول في أية مفاوضات بقصد إنهاء الحرب ووقف الأعمال العدوانية بين الطرفين، ففرنسا هي التي سعت إلى وقف الحرب وأوفدت

[13] جون ب وولف,المرجع السابق,ص354

[14] -صالح عباد، المرجع السابق، ص 141.

مبعوثا سريا إلى الباشا "حسن ميزو مورتو" في مهمة السعي لوضع أساس سلمي جديد بين البلدين.[15]

لقد عمد مأمور البحرية "فوفري" إلى تكليف "سورهايند " متعهد استغلال صيد المرجان والتجارة في منطقة رأس العبد المجاورة للباستيون في الأراضي التونسية بالقيام برحلة سرية إلى الجزائر في شهر أفريل 1689م للاتصال بالحاج "ميزو مورتو" للتباحث معه والوصول إلى اتفاق بإنهاء حالة الحرب وكانت اتصالات "سورهايند"مشجعة وقد استقبل الباشا هذه المبادرة بارتياح لكنه عبر للمبعوث الفرنسي في نفس الوقت عن الصعوبات التي تواجه هذه الفكرة من طرف الديوان ذلك أن هذا الأخير كان مصمما على المضي في الحرب ضد فرنسا ,وبين لهم أن ما لم تكن فرنسا مستعدة لتقديم تنازلات معتبرة فإنه يشك في قدرته على الديوان بجدوى هذا السلم[16].

أمام هذا الموقف لم يجد "فوفري" طريقا إلى السلم سوى الإلحاح على باريس على ضرورة تقديم بعض التنازلات للجزائريين لإنهاء الحرب معهم ,لأنهاء مصلحة فرنسا القيام بهذه الخطوة في هذا الظرف.[17]

لقد اقتنعت فرنسا بوجهة نظر مأمور البحرية وفوضته للإشراف على هذه المفاوضات مع البحث على ضرورة تقليص التنازلات وتنص هذه التعليمات على التزام فرنسا برد السفن الجزائرية الثلاثة وهي سفينة "الشمس "المسلحة بستة وثلاثين مدفع ومركبين صغيرين واحد منهما مسلح بخمسة عشر مدفع، وتقبل فرنسا في حالة الضرورة من أجل الوصول إلى تسوية إما برد السفينة، أو رد المركبين وليس جميعها كما أن على المبعوث الفرنسي أن

[15]جون, ,وولف:المرجع السابق,ص354.

[16]إبراهيم سعيود،المرجع السابق,ص40.

[17]إبراهيم سعيود، نفس المرجع,ص41.

يسعى لإقناع الحاج حسين ميزومورتو لإطلاق سراح الاسرى الفرنسيين[18]. كما نصت هذه التعليمات على ضرورة منع البحارة الجزائرية من مهاجمة عساكر الأوجاق ولا يقبل فكرة مبدأ المعاملة بالمثل حول هذه المسألة ولكن في الحالة القصوى يمكن للمبعوث أن يقبل بالتنصيص ليس على مبدأ المعاملة بالنسبة للسواحل الجزائرية، وإنما يعتمد صيغة مبهمة توصي بأن عرض هذا النطاق ما بين فرسخين إلى عشرة فراسخ وليس محددا مثل السعة التي اعتمدت بالنسبة للجانب الفرنسي.

يجب على المبعوث الفرنسي أن يسعى كذلك للحصول على تعهد من الحاج "حسين ميزومورونتو" للوساطة لدى سكان المغرب "مولاي إسماعيل"ليقبل افتداء الأسرى الفرنسيين الذين هم في قبضته وبينت هذه التعليمات رغبة الفرنسيين في إقامة سلم جديد مع الجزائر ولكن بأقل تكلفة ممكنة[19].

المطلب الثاني:موقف الدول الأوروبية من الجزائر

-المسألة الجزائرية في مؤتمر فيينا 1815م:1

استغلت الجزائر الظروف الدولية المتمثلة في الحروب الأوروبية لكي تجدد قطع أسطولها الذي وصل إلى 30 قطعة[20] ولكن بمجرد أن توقفت الحروب الأوروبية تحالفت تلك الدول من اجل وضع حد لنشاط الأسطول البحري الجزائري الذي كان يشكل خطرا على مصالحها التجارية في البحر المتوسط وكانت إنجلترا من بين الدول التي خططت للقضاء على قوة الجزائر البحرية[21]

---

[18]عائشة غطاس,مرجع سابق,ص95.

[19]شارل أنري جوليان، **تاريخ إفريقيا الشمالية** (تعريب مزالي والبشير بن سلامة)2ج، دار التونسية للنشر,1983, ج1ص371.

[20]حنيفي هلايلي,مرجع سابق,ص ص11-12.

[21]أحمد عزت عبد الكريم، **دراسات في تاريخ العرب الحديث**،دار النهضة العربية,بيروت,لبنان,1970,ص326.

اجتمع مندوبو الدول الأوروبية في مؤتمر فيينا لتنظيم المسائل الأوروبية,وطبيعي أن يستطرد الحديث التي أوروبا في خارجها ومن هذه المسائل مسألة نقل العبيد من القارة الإفريقية وبيعهم في أسواق الرقيق[22] وقد أثير موضوع الجزائر في مؤتمر فيينا في مناسبتين الأولى عندما طالب فرسان مالطا بمنحهم مقرا في البحر الأبيض المتوسط ليكون قاعدة لجميع الشعوب المسيحية تعمل منها على تحطيم قراصنة المسلمين عامة وشمال إفريقيا خاصة, وتصدى المؤتمرون في هذا الاجتماع بالبحث بما أسموه بالقرصنة الجزائرية,والمناسبة الثانية تتعلق بموضوع تجارة الرقيق ورغبة المؤتمرون في تحرير الأسرى المسيحيين الذين ما يزالون بالمغرب,وكان اهتمام مؤتمر فيينا بهذه المسائل هو عبارة عن خدمة الأعضاء المشتركين فيه على حساب غير المشتركين[23].

اهتم الاميرال "سيدني سميث" بالموضوع وقدم مذكرة لمؤتمر فيينا طالبهم فيها بضرورة وضع حد لأعمال القراصنة، وذلك بقيام عمل أوروبي جماعي وتنظيم حكومات الدايات وإقامة حكومات أخرى مكانها، وأظهر اندهاشه من أن الدول الأوروبية تعتني بإلغاء تجارة الرقيق الأسود وتترك في نفس الوقت مسلمي شمال إفريقيا يأسرون المسيحيين[24] ،كما قدم "سيدني سميث"الوسائل الكفيلة للقضاء على القرصنة المغاربية كما وجه الأنظار خاصة إلى داي الجزائر الذي أتهمه بأنه لا يعترف بسيادة السلطان العثماني، ودعى الدول الأوروبية إلى القيام بعمل مشترك ضده, ويكفي في ذلك رأيه أن تقوم أوروبا بتحطيم الحكومات المغاربية القائمة وتقيم مكانها حكومات ترعى مصالح التجارة وتنسجم مع بقية دول العالم[25]

---

[22] صلاح العقاد،**المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر (الجزائر,تونس,المغرب الأقصى)**,ط6,مصر,1993,ص73

[23] محمد زروال,المرجع السابق,ص59

[24] جلال يحي، **المغرب الكبير العصور الحديثة وهجوم الاستعمار**,ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر,بيروت,لبنان,1981،ص91

[25] أحمد عزت عبد الكريم،المرجع السابق، ص327.

اقترح سميث على المؤتمرون في فيينا طريقتين رآهما متكاملتين لإجبار الجزائر خاصة على التخلي عن نشاط القرصنة ,تمثلت الطريقة الاولى في تكوين قوة بحرية –مشتركة بين الدول الأوروبية لمحاصرة السواحل المغاربية ومنع السفن الحربية الخروج من موانئها,أما الطريقة الثانية فهي قيام سفراء الدول الأوروبية بتحميل الباب العالي مسؤولية تلك الأعمال ,وهذا من خلال السماح لها بتنظيم عمليات التجنيد في أقاليم الدولة العثمانية[26] ,وبعد مداولات ومناقشات أجمع الحاضرون على ضرورة القيام بعمل مشترك للقضاء على حكومات الدايات وإيجاد حكومة محلية تحترم القوانين الدولية[27] ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تشعر بنشوة الانتصار على نابوليون في معركة" واترلو" 1815م وأصبحت بعد ذلك سيدة البحر الأبيض المتوسط ,فأوكل إليها المؤتمر في هذا الشأن إتخاذ الإجراءات الكفيلة لتنظيم القرصنة المغاربية[28]

القضية الجزائرية في مؤتمر ايكس لاشابيل:2-

لما اجتمع المؤتمرون في ايكس لاشابيل في موعده المحدد يوم 30 سبتمبر1818م,كانت كل الدول تقريبا ما تزال عند مواقفها وأرائها السابقة ,فالنمسا ترى أن يعاد تأسيس منظمة فرسان القديس يوحنا إلى جزيرة ليزا أو البا ويعهد إليها باعتبارها قوة دولية ضد الأتراك من الجزائر على اعتبار أنهم هم الذين يقومون بأعمال القرصنة وعادت بريطانيا إلى عرض مشروعها السابق[29].

وكما كانت مسالة أمن البحر الأبيض المتوسط إحدى القضايا التي نالت اهتمام الدول المسيحية بزعامة انجلترا منذ عقد مؤتمر لندن في 1816م ,غير أنها لم تؤد في الواقع إلى

---

[26] حنيفي هلايلي، المرجع السابق،ص17.

[27] محمد العربي الزبيري،**مقاومة الجزائر للاحتلال الأوروبي قبل الاحتلال**،مجلة الأصالة,الجزائر,1973،ص122.

[28] عمار عمورة،**الموجز**...,المرجع السابق,ص102.

[29] يحيى بوعزيز ،**الموجز**...,المرجع السابق,ص ص,113-114.

إنهاء النشاط البحري المغاربي عموما والجزائري خصوصا رغم تراجعه بصورة واضحة,فالجزائر قد تمكنت من بناء أسطولها رغم أنه لم يصل إلى مستوى البحرية قبل حملة اللورد اكسموث ,وتجدد نشاطه من جديد الأمر الذي جعل الدول الأوروبية تعود لإثارة هذه القضية من جديد في مؤتمر ايكس لاشابيل في جنوب ألمانيا ,حيث انضمت فرنسا هذه المرة إلى الحكومة الدولية التي أصبحت تظم كل من إنجلترا وفرنسا وروسيا النمسا وايطاليا...الخ

وازداد الخلاف بين الدول الأوروبية وضوحا عندما أعيد بحث موضوع نيابة الجزائر في هذا المؤتمر الدولي وأظهرت روسيا ميلا للاشتراك في القوة الأوروبية الرادعة للإيالات المغاربية ,مما أثار مخاوف كل من فرنسا وبريطانيا[30].

كان مؤتمر ايكس لاشابيل أخر المؤتمرات التي ناقشت مسألة القرصنة وقد تمكن مندوبو الدول الأوروبية من توقيع بروتوكول في 20نوفمبر 1818م جاء فيه :"اتفق المفاوضون طبقا لنص بروتوكولي على أن يواصلوا في المؤتمر الوزاري الذي سيعقد في لندن للنظر في المقترحات لإلغاء القرصنة التي تمارسها الدول البربرية(المغربية)بطريقة فعالة ...وقد طلبوا غلى مندوبي بريطانيا وفرنسا بوصفها ممثلين للبلاطين الذين يجب أن يكون لنفوذهما ثقل أكبر لدى هذه القرصنة الذي يقلق التجارة السليمة التي ستكون له اثأر تجعل الإيالات المغاربية أن تفكر عاجلا في نتائجه التي قد تمس وجودها نفسه...[31].

وقد خصص الداي حسين يومي 5و9 سبتمبر عام 1819م استمع خلالهما إلى قرارات ومطالب الدول الأوروبية التي أنذرت البلدان المغاربية بضرورة وضع حد لأعمال القرصنة[32] ,وبعد محادثات طويلة مع الداي حسين رفض الامتثال لهذه المطالب وقال للوفد الأوروبي. انه لا يخضع لأوامر الملوك الأوروبيين، وأن دولته حرة في أن تحارب وتسالم من

[30]صلاح العقاد،,المرجع السابق,ص77.

[31]شالر,المصدر، السابق ,ص323-324.

[32]نفسه، المصدر السابق، ص 326.

تشاء، وأنه سيتولى تفتيش جميع السفن الأجنبية ولم يكتف الداي حسين بهذا الرد بل أمر بتكثيف النشاط الحربي ,كما انذر جميع القناصل الأوروبيين المعتمدين بالجزائر في حالة ما إذا رفضوا دفع الإتاوات المقررة عليهم يعتبرون أعداء[33].

أبحر الوفد الأوروبي بعد تلك المحاولات الفاشلة إلى تونس التي وافقت على احترام كل المعاهدات المعقودة مع الدول الأوروبية والإجماع الأوروبي على إنهاء الحملات البحرية,وعلى الرغم من أن الجزائر هي التي تعرضت للقصف والتدمير من حملة إكسموث ,فإن موقفها كان قويا وفيه تحد واضح للقوى الأوروبية مجمعة على عكس تونس وطرابلس التي وصلتها الفرقة الانجلوفرنسية يوم 80أكتوبر 1819م حيث بلغت يوسف باشا (1779-1830) بما أبلغت به إيالات المغرب ,وقد كان رد يوسف باشا كما يلي:"صاحب السمو باشا طرابلس نشعر بكل مشاعر الاحترام والصداقة لأصحاب الجلالة ملكا إنجلترا وفرنسا إلى ملوك القوى الأوروبية الذين اجتمعوا في ايكس لاشابيل فإننا لندين من هذا اليوم (9 أكتوبر)وإلى الأبد كل مظاهر القرصنة والنهب سواء بالبحر أم الأرض وأيضا بعدم السماح لأي من سفننا التجارية بأن تدنوا لتهاجم في البحر أي سفينة أو مركب تابعة لتلك القوى[34].

ومما يلفت النظر أنه بعد هذا المؤتمر تأزمت العلاقات بين الجزائر والدول الأوروبية التي أضحت تتدخل في شؤون الجزائر الداخلية عن طريق قنصلياتها، خاصة القنصلية الفرنسية في مدينة عنابة التي كانت تورد الأسلحة وتبيعها إلى القبائل الجزائرية لإثارة القلائل في البلاد[35].

وعلى أية حال يعتبر مؤتمر ايكس لاشابيل بداية المرحلة الأولى لتفويض الإمبراطورية العثمانية وتقسيم البلاد العربية بين القوى الاستعمارية الإنجليزية والفرنسية ,وأن هذا المؤتمر

---

[33]محمد العربي الزبيري، المرجع السابق,ص42 .

[34]حنيفي هلايلي، المرجع السابق,ص35.

[35]العربي الزبيري،**التجارة**...المرجع سابق,ص127.

لم يؤد إلى تدني النشاط المغاربي فحسب بل أدى في النهاية إلى احتلال الجزائر عام 1830موحيث كانت البداية الفعلية لهذا المخطط الاستعماري الزاحف تحت ستار القضاء على ما يعرف في أدبياته ب"القرصنة" وحرصا على هذه الدول على إنجاح مخططها لجأت إلى إضعاف القدرات الحربية لإيالات المغرب وذلك من خلال عدم تزويدها بالمواد الإستراتيجية والأسلحة والسفن بعد هذا المؤتمر وهي المواد التي كانت تقدم في السابق كهدايا من طرف دول أوروبية

وحتى الإتاوات السنوية التي تدفعها الدول الصغرى أصبحت في تراجع مستمر نتيجة لحصول بعض الدول على حماية إنجلترا وفرنسا[36].

المبحث الثالث: تطور العلاقات الثنائية

المطلب الأول:مسألة ديون بكري وبوشناق

1- جذور مسألة الديون: تعود إلى الموقف الذي تبنته الجزائر إزاء فرنسا خلال قيام الثورة الفرنسية 1789 عندما أصيبت بانهيار اقتصادي ومجاعة قاسية بسبب تردي الأوضاع الداخلية والحصار الاقتصادي والعسكري اللذين فرضتهما الدول الأوروبية الملكية المعادية للثورة[37]، وخصص المجلس الوطني مبالغ لشراء الحبوب من الجزائر سنة 1792 وكلف القنصل الفرنسي "فاليار" بشراء أكبر كمية من القمح، بل وأكثر من ذلك قامت فرنسا بالاقتراض أكثر من مرة من الجزائر لتأمين شراء الحبوب[38].

توفرت الظروف لليهوديين حيث ازدهرت شركاتهم بسبب ارتفاع أسعار الحبوب ارتفاعا هائلا، ويعود ذلك بدوره إلى تعميم الحروب في أوروبا والتنافس الحاد بين التجار الأوروبيين

[36]راي غروين، المرجع السابق,ص144.

[37]يحيى بوعزيز، **الموجز**.. المرجع السابق، ص 120.

[38]محمد خير فارس، المرجع السابق ص 147.

على قمح الجزائر، ففي سنة 1794 تلقى وكيل الشركة الفرنسية في عنابة أمرا بشراء الحبوب مهما كان ثمنها وبكل الوسائل[39]، وفي نفس السنة كان الإسبان والفرنسيون يشترون كميات هائلة من القمح ليس فقط من قسنطينة وإنما كذلك من الغرب الوهراني، وبالنسبة لليهود كانوا يحققون فوائد كبيرة من خلال هذه المعاملات، أما الجزائر لم تحقق أي فائدة من هذه الوساطة خاصة أن الحبوب كانت مطلوبة بشكل كبير زمن طرف الدول الأروربي، ورغم علمها بالبعد الاستراتيجي لهذا الصراع حول القمح[40].

انتقل "يعقوب بكري" إلى مارسيليا لفتح فرع للشركة وقد زود برسالة من طرف الداي للسلطات المحلية يوصي فيها بتسهيل المهام التي ستقوم بها، وبالفعل حضى بمعاملة جيدة واستقبال حسن سنة 1795، ومن هذا التاريخ شرعت الشركة في تحقيق ازدهار وأرباح حتى القطيعة في نهاية 1798، بانتقال "يعقوب بكري" إلى مارسيليا استقبل 33 سفينة شحن سنة 1795 و34 سفينة سنة 1796، ولكن العدد انخفض إلى 11 سفينة سنة 1797، و5 سفن سنة 1798.

إضافة إلى أن شركة " بكري و بوشناق" ليست الوحيدة التي يصل من خلالها القمح الجزائري إلى فرنسا، ولا تدخل فقط من ميناء مرسيليا وحسب "حمدان بن عثمان خوجة"، فكمية القمح التي خرجت من الجزائر سنة 1795 يقدر ب 240 ألف صاع أي ما يعادل 225576 قنطار، وبالتالي تكون العملية نتيجتها 331296 قنطار[41].

وحققت الشركة أرباحا خيالية فكان سعر الصاع الواحد يباع ب 3 إلى 4 فرنكات، ويصل سعره إلى 50 فرنك في فرنسا، وبالتالي أكثر بعشرة أضعاف السعر المباع به، ورغم وجود

---

[39]Charles Feraud: Histoire des villes de province de Constantine,La Calle, Alger, 1877,PP 435-440.

[40]جمال قنان، **العلاقات**، المرجع السابق ص 275.

[41]عثمان بن حمدان خوجة، المرجع السابق ص ص 138-139.

الشركة اليهودية على الأراضي الفرنسية أمر غير مرغوب فيه من طرف التجار الفرنسيين إذ لا يحبون منافسة الأجانب لتجارتهم، ولكن بموجب ما تمخض عن الثورة الفرنسية إلغاء هذا الاحتكار وذلك لكون الشركة كانت بمثابة ثغرة في جدار الحصار البحري على فرنسا[42].

2- **سبب مسألة الديون:** إنّ مسألة الديون ترتبط مع القنصل الفرنسي "جون فون سانت أندري"[43] الذي دعا بإلحاح إلى تسييس هذه المسألة من أجل تحقيق أهداف منها: الضغط على التجار ومن ثم على الحكومة الجزائرية، وعملت فرنسا على دفع الجزائر لإعلان الحرب على بريطانيا لكن هذا لم ينجح لأن هذا المخطط لا يخدم المصالح اليهودية[44].

وأكّد الداي على معاملة اليهود معاملة حسنة كما يعامل الرعايا الفرنسيين في الجزائر رغم إلحاح الداي لكن وضعية اليهود لم تتحسن وذلك رغم أن شركة بكري وبوشناق استمرت في تزويد فرنسا بالحبوب ويعود ذلك إلى تحرشات القنصل، بل أبلغ الداي بأنه هو الذي دفع بالحكومة الفرنسية إلى عدم تسديد مستحقاتهم وبالتالي عدم تمكنهم من تسديد ما عليهم للخزينة الجزائرية[45].

حاول القنصل الفصل بين مسألة ديون الخزينة على التجار ودين التجار على فرنسا مصرّحا بأن فرنسا على استعداد لتسديد الدين الأول بينما الدين الثاني كرهينة حتى يحسن اليهود نواياهم اتجاه فرنسا، ولكن الداي عارض هذه الفكرة واقتنع بضرورة ابعاد هذا القنصل عن الجزائر كحل لهذه المشكلة.

وحسب نظرته أنه يشكل خطرا على مستقبل العلاقات بين البلدين، وعبّر عن ذلك في رسالة مؤرخة في 22 أكتوبر 1797م، لكن فرنسا تماشت ورأي قنصلها وذلك من خلال عدم الرد

---

[42] جمال قنان، **العلاقات** ...المرجع السابق ص 279.

[43] يحيى بوعزيز، **العلاقات**...، المرجع السابق ص 163.

[44] جمال قنان.، المرجع السابق ص 275.

[45] Masson (p): Op,Cit, P 57.

على الرأي ومن جهة أخرى للتماطل في دفع مستحقات الديون، وأكثر من ذلك أصدرت قرارا يحجز ممتلكات الدول المغاربية والرعايا العثمانيين في جميع الأراضي التابعة لها،

وأبرمت فرنسا في نفس الوقت اتفاقا مع شركة "بكري وبوشناق" بتزويدها ب 20ألف حمولة من القمح[46].

3- **تطورات مسألة الديون:** كانت مطالبات الجزائر ملحة على الجانب الفرنسي من أجل تسديد الديون التي أصبحت تتضاعف مع مرور الوقت، والتي أنهكت كاهل فرنسا بزيادة قيمة الدين، وأيضا لجزائر التي كانت تمولها بدون مقابل في ظل العجز المالي الذي تعاني منه فرنسا[47].

فلم تمر فترة طويلة على تصدير شحنة 1793 من الحبوب إلى فرنسا من طرف شركة بكري وبوشناق حتى طالب هذين الأخيرين بواسطة ممثلهما في باريس من الحكومة الفرنسية تسديد الديون التي عليها، لكن وزير الخارجية الفرنسي وقف ضد هذا الطلب[48].

بينما كانت فرنسا مدينة لتاجرين اليهوديين كما أنهما مدينين للدولة الجزائرية، وفي سنة 1795 قدر دين فرنسا بمليوني فرنك، أما دين اليهوديين للجزائر فقد بلغ 300ألف فرنك[49].

وبعد انتهاء بكري وبوشناق من عملية تزويد فرنسا بالحبوب سنة 1796 طالبا بدفع الثمن لطن الخزينة الفرنسية كانت خاوية، لذلك أعطي لهما بيان رسمي حدد فيه المبالغ المترتبة عن عملية التزويد وجعلها في ذمة الدولة الفرنسية[50].

---

[46] جمال قنان، **العلاقات**...، المرجع السابق ص 284.

[47] جمال قنان، نفس المرجع ص 199.

[48] فوزي سعد الله، المرجع السابق ص 308.

[49] أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق ص 16.

[50] العربي الزبيري، **التجارة**...، المرجع السابق، ص 120.

والملاحظ أنه في ظل هذا التماطل الفرنسي في تسديد قيمة الدين جعل الداي حسين يبعث برسالة إلى الحكومة الفرنسية في 18 ماي 1797 جاء فيها:" لكي نثبت لكم كم نتمنى توطيد وترسيخ العلاقات القائمة بين هذه الحكومة والشعب الفرنسي منذ قرن من الزمن فإننا مستعدين لتموينكم أثناء حربكم بالحيوانات والمواد الضرورية وكل ما تنتجه بلادنا ونحاول أن نلبي طلبات الجمهورية، ونطالب منكم فقط حسن المعاملة لرعايانا المقيمين عندكم وخاصة أسرة بطري وسيمون أبوقابة، الذي سيتولى تسليمكم هذه الرسالة، نحن نعتبر هذه الرسالة معروفا ونرجو منكم أن تتفضلوا بالتسديد الفوري لديون سيمون أبوقابة حتى يتمكن من مواصلة نشاطه"[51].

وبالرغم من هذه الرسالة الرسمية فهذه القضية بقيت عالقة ورفضت الحكومة الفرنسية الاستجابة لهذا الطلب بحجة أن اليهود يزودون أعداءهم الانجليز، وبالإضافة إلى أنه في ظل التحضيرات الفرنسية للقيام بحملة على مصر تلقى وزير الخارجية الفرنسي "تاليران" تعليمات باستقبال بوشناق وبقبول التزامات الديون العائدة على الشركة، فقدّم ممثل الشركة فاتورة قيمتها 2297415 فرنك مؤكدا على خدمات المؤسسة الغير مدفوعة منذ مدة، قبلت الحكومة الفرنسية هذا الالتزام لأنها كانت متخوفة من تعرض الحملة لأي هجوم في حوض البحر الأبيض المتوسط واتفقا على دفع مبلغ 170ألف فرنك كل أسبوع، لكن نظرا للقطيعة السياسية بين البلدين على أثر قيام الحملة على مصر سنة 1798 تم إلغاء الاتفاق بخصوص دفع الدين ولم تتم عملية التسديد[52].

كما قام الداي مصطفى بعد توليه الحكم في الإيالة سنة 1798 بمطالبة الحكومة الفرنسية بتسديد قيمة الدين من خلال الرسالة التي وجهها إليه والتي جاء فيها: "مضى وقت طويل على تزويد اليهود لفرنسا بعمليات جد معتبرة من الحبوب في وقت كانت في أمسّ

[51] ارزقي شويتام، المرجع السابق ص 124.

[52] ويليام سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، عبد القادر زبايدية، دار القصبة، الجزائر، د ط ،2006، ص82.

الحاجة لها ووجدت أشخاصا كانت لهم الجرأة والشجاعة ما يكفي لتقديم تنازلات في وقت حرج بالنسبة لفرنسا، حان الوقت لمجازاتهم لخدماتهم الجليلة، وهذه المجازاة تكون بإعطائهم مالهم عليكم لتموينكم، وفي المقابل إيفاء ما عليهم من ديون[53].

أما فيما يخص المعاهدات المتعلقة بالديون فحسب "مولود قاسم" أنّ فرنسا اعترفت على الأقل ثلاث مرات وبطريقة رسمية وفقا لمعاهدات مبرمة بالديون الجزائرية عليها، وهذه المعاهدات هي:

أ- اتفاقية 28 فيفري 1796 بين الداي حسين والمجلس التنفيذي الأعلى للجمهورية الفرنسية.

ب- معاهدة 29 ديسمبر 1801 بين الداي مصطفى ونابليون بونابرت.

ج- معاهدة 28 أكتوبر 1819 بين الداي حسين ولويس الثامن عشر، وعنوان هذه المعاهدة في جميع فهارس المعاهدات الدولية هو "الديون الجزائرية"، فالواضح من كل هذا أن الداي له الحق في المطالبة بحقوق الدولة التي يرأسها[54].

فبعد استقرار الأوضاع في الجزائر وفرنسا وعودة ملكية وآل بوربون للعمل في هاتها لأخيرة قام الداي حسين بإثارة قضية الديون من جديد مطالبا الحكومة الفرنسية بتسديد ما عليها من مستحقات مالية[55].

قامت هذه اللجنة بإعداد تقرير نهائي لها في أواخر فيفري 1819 والمتضمن:

---

[53]جمال قنان، **العلاقات...**، المرجع السابق ص 286.

[54]مولود قاسم بن بلقاسم، المرجع السابق ص 208.

[55]محمد السيد، **تاريخ دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، المغرب، موريطانيا)**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2006، ص 167.

- تحديد مكونات الدين الذي يتمثل في قيمة الشحنات التي زودت بها فرنسا منذ سنة 1794.

- قيمة السفن التي استولت عليها البحرية الفرنسية أو القراصنة الفرنسيين خلال السنوات الصعبة التي مرت بها فرنسا والفوائد المترتبة على هذا الدين لما يزيد عن 20 سنة.

- عدم رفض مطالب التاجرين بحكم المعاهدات المبرمة بين البلدين خاصة معاهدة 27 ديسمبر 1801 والتي يلزم فيها البند 13 فرنسا بتسديد ديونها.

كما قامت اللجنة بتحديد قيمة بطريقة جزافية وقدرته ب 9750000 فرنك وانقضت من هذا المبلغ مليوني ونصف قيمة المستحقات التي استلمها التاجران، وبالتالي المبلغ المتبقي ي ذمة الحكومة الفرنسية هو حوالي سبعة ملايين فرنك[56].

وبعد التدقيق في قيمة الدين بين أعضاء اللجنة أغلقت هذه الأخيرة الحساب على سند قدره سبعة ملايين فرنك كحد أدنى لهذه الديون[57]، وهو أقل من نصف المبلغ الذي حدّده الداي ومع ذلك وافق ممثلي الداي عليه وتم التوقيع على هذا الاتفاق في أواخر شهر أكتوبر 1819 على أن تدفع قيمة الدين على 12 قسطا بين كل قسط وآخر أيام ابتداء من شهر مارس 1820[58].

نقل نص الاتفاق إل الداي في 23 ديسمبر 1819 عن طريق يعقوب بكري والقنصل دوفال ليوقع عليه[59] والذي أعلن عن رضاه رسميا في 12 أفريل 1820 بهذا الاتفاق.

---

[56]جمال قنان، **العلاقات**... ، المرجع السابق ص ص 307-308.

[57]ارحمنن كوران، **السياسة العثمانية اتجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، ترجمة عبد الجليل التميمي، منشورات الجامعة التونسية، تونس،1970،ص 33.

[58]يحيى بوعزيز، **علاقات**...، المرجع السابق، ص 128.

[59]فوزي سعد الله، المرجع السابق، ص 312.

قامت الحكومة الفرنسية بعرض مشروع القانون على البرلمان في جويلية 1820 وتطرق النواب في مناقشتهم بخصوص التسوية المالية والتي امتزجت فيها مصالح الداي ومصالح الشركة وكذا التجار الفرنسيين، ونظرا لكون الحكومة الفرنسية تتوفر على الأغلبية صادق البرلمان على مشروعها، وبالتالي لم يصبح هنالك أي عائق لتطبيق الاتفاق[60].

كما يمكننا الإشارة إلى أنّ هذا الاتفاق ينص في المادة الرابعة منه على الاحتفاض التي حولها اعتراضات حتى يحصل التاجرين على حق رفع اليد من المحاكم أو حصول اتفاق بين التاجرين والمدينين لهما[61].

وهكذا فتحت فرنسا الباب أمام دائنين مصطنعين بلغت ديونهم في تلك الفترة خوالي خمسة ملايين فرنك[62].

كما أصدرت الخزينة الفرنسية في 24 جويلية 1820 قرارا بدفع قيمة الدين المتفق عليه وعملا بنص المادة سابقة الذكر، قامت الخزينة بحجز ما قيمته مليونين ونصف ودفع أربعة ملايين ونصف إلى وكيل شركة بكري وبوشناق، هذين الأخيرين بعد استلامهما لهذا المبلغ فرّ بوشناق إلى ليفورنة، واستقر بكري بفرنسا وحمل جنسيتها، كما كلف القنصل دوفال من طرف حكومة بلاده بإبلاغ الداي بأن الديون الفرنسية قد تم تسويتها حسب الاتفاق المبرم في 28 أكتوبر 1819[63].

---

[60]شارل أندري جوليان، **تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاحتلال** (1827-1870)، ترجمة جمال فاطمي وآخرون، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 50.

[61]محمد العربي الزبيري، **التجارة...**، المرجع السابق،ص 308.

[62]جون باوولف، المرجع السابق، ص 458.

[63]عزيز سامح، المرجع السابق ص ص 627-628.

المطلب الثاني: حادثة المروحة واحتلال الجزائر

العديد من المصادر التاريخية ومنها الفرنسية تتفق على انّ تاريخ حدوث الواقعة كان في 29 أفريل 1827، إلاّ "سايمون بفايفر" الذي انفرد لوحده بذكر تاريخ اليوم الأول من عيد الفطر لسنة 1828[64]، وبالعودة إلى حيثيات الواقعة نجد بأنه في ظل برودة العلاقات بين الداي حسين والقنصل دوفال جاءت مناسبة عيد الفطر في 29 أفريل 1827[65] والتي منحت للقنصل فرصة ملاقاة الداي لأن هذا الأخير يقوم باستقبال القناصل في هذه المناسبة وفق ما هو متعارف عليه[66].

وفي ظل تعدد الروايات بخصوص ما حدث بين الداي والقنصل الفرنسي نحاول أن نسلط الضوء على كل ماجاء في رواية الدي والقنصل باعتبارهما صانعي الحادثة، وكذلك رواية كل من حمدان خوجة وسيمون بفايفر كمعاصرين لها فحسب رواية القنصل التي جاء فيها: "تنقلت رغم ذلك في الوقت المحدد إلى القصر ثم أدخلت للمقابلة، فسألني الداي: هل أعلنت انجلترا الحرب على فرنسا؟، فأجبته أنها إشاعة لها علاقة بالاضطرابات في البرتغال والتي لا ترغب حكومة الملك التدخل فيها، فقال الداي: هكذا إذن تمنح فرنسا للإنجليز كل ما ترغب وأنا لا شيء؟، قلت: يبدوا لي سيدي أن حكومة جلالته منحتكم دائما كل ما في استطاعتها، فقال الداي: لماذا لم يجب وزيركم على الرسالة التي كتبتها إليه؟، قلت: كان لي الشرف أن آتيكم بالجواب فور وصوله، قال الداي: لماذا لم يجبني مباشرة هل أنا قروي، رجل من طين جاف؟ أنتم السبب في عدم وصول أيّة إجابة من وزيركم،أنتم أوحيتم له بعدم

---

[64] الغالي غربي وآخرون، **العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد**، مطبعة دار هومة، الجزائر، د،ت، ص79.

[65] عمار حمداني، **حقيقة غزو الجزائر**، ترجمة لحسن زغدار، ط2، منشورات ثالة، الجزائر، 2008، ص 69.

[66] أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 164.

الرّد، أنت شرير، خائن، وفاقد للإيمان. ثم وقف من مكانه وضربني بمقبض مروحته ثلاث ضربات قوية على جسمي ثم طلب من الانصراف"[67].

إنّ الملاحظ من خلال رواية القنصل هو أنّ الداي كان سلوكه عنيف وخارج عن الأعراف الدبلوماسية، لكن الشيء الذي يجعلنا نتساءل لماذا غضب الداي بهذا الشكل لدرجة قيامه بالتلويح بمروحته؟. هذا ما يجعلنا نستعرض رواية الداي نفسه والذي أكد فيما أورده إلى السلطان بقوله أنه تحدث إلى القنصل بكلام مهذب وبسلوك الصديق مع الصديق واستفسرت منه قائلا: لماذا لم يتم الرد على رسائلي التي بعثت بها إلى حكومتكم؟، فأجابني القنصل بتعنته وكبريائه وبعبارات مهينة: إنّ الملك وحكومة فرنسا لا يمكنها الرّد على الرسائل التي تبعثها إليها، وتجرّأ على إضافة كلمات مسيئة للدين الإسلامي وتمس جلالة السلطان، فلم أتمالك نفسي جراء هذه الإهانة التي تجاوزت الحد المعقول، واستجابة للشجاعة الفطرية للمسلمين ضربته مرتين أو ثلاث ضربات خفيفة بالمروحة التي كانت بيدي المتواضعة[68].

ومن خلال المقارنة بين الرسالتين يمكننا أن نلاحظ بأن القنصل تلفظ بعبارات جارحة جعلت الداي يضربه والذي لم يشر إليها في رسالته.

وحسب ما ذكره حمدان خوجة حول هذه الحادثة حيث قال: "لقد جرت العادة أن يقوم قناصل الدول المعتمدين لدى الجزائر بزيارة إكرام للداي بمناسبة اليوم الأول من العيد، ويتم استقبال القنصل في عشية يوم العيد بحضور أعضاء الديوان، وبعد انتهاء الحفل سأل الداي القنصل لماذا لم تجبه حكومته على البرقيات العديدة والخاصة بمطالب بكري، فكان جواب دوفال في منتهى الوقاحة، وأرجع حمدان خوجة إجابة القنصل بسبب للغة التركية، حيث قال أنه لا

[67] عمار حمداني، المرجع السابق، ص 70.

[68] شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 54.

يجيد التركية[69]، لكن سيمون بفايفر يذكر عكس ذلك ويقول بأن القنصل كان يجيد اللغة التركي نظرا لإقامته مدة طويلة في القسطنطنية[70].

ويفهم من كل ما سبق ذكره أن فرنسا كانت تخفي نوايا سيئة اتجاه الجزائر خاصة وأنها منذ زمن بعيد وهي تخطط لاحتلال الجزائر.

فالحقيقة أن دوفال كان يقوم بتنفيذ مؤامرة متفق عليها مسبقا مع حكومة بلاده بهدف خلق الأسباب لإعلان الحرب على الجزائر[71]بدليل ما ذكره سايمون بفايفر من أنه في اليوم نفسه الذي وقعت فيه الحادثة ظهرت في ميناء الجزائر سفينة فرنسية كما لو أنه كان على موعد معها، وقامت بنقله مع أتباعه إلى فرنسا[72].

وبعد وصول أسطول "كولي" إلى الجزائر يوم 18 جوان سلّم هذا الأخير للداي المطالب التي يجب عليه إتباعها لرد الاعتبار لكرامة فرنسا، وتضمن هذا الإنذار مايلي:

1- على كبار الشخصيات التقدم إلى السفينة وتقديم الاعتذار للقنصل دوفال.

2- تطلق المدافع 100 طلقة تحية له.

3- يرفع العلم الفرنسي في قصر الداي وأبراج وحصون المدينة.

- **الحصار البحري الفرنسي على الجزائر**: عزمت فرنسا على فرض حصار بحري على السواحل الجزائرية قبل حادثة المروحة بخمسة أشهر حسب مذكرة تعود إلى 7 ديسمبر 1826، بمقتضاها أعلنت فرنسا نيتها في فرض الحصار البحري[73] وتركت لقنصلها دوفال

---

[69]حمدان بن عثمان خوجة، المصدر السابق، ص 142.

[70]سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 38.

[71]الغالي غربي وآخرون، المرجع السابق، ص 80.

[72]سيمون بفايفر، المصدر السابق، ص 39.

[73]جمال قنان، **نصوص**...، المرجع السابق، ص60.

حرية التحرك في هذا الاتجاه والبحث عن ذريعة لتبرير هذا العمل العسكري، فكانت حادثة المروحة التي أتقن تمثيلها، كيف لا وهو متمرن على مثل هذه القضايا.

أ- ظروف الحصار: لاحظت فرنسا تصعيد الأزمة في هذا الوقت بالذات (أفريل1827) لأن الظروف ملائمة وعند رفض الداي حسين إعطاء ترضية للأسطول الفرنسي بقيادة "كولي" الراسي أمام مدينة الجزائر آنذاك فقرر يوم 15 جوان 1827 فرض الحصار[74]، اعتقدت فرنسا أن الداي سيتراجع ولهذا أمرت دوفال بأن يبقى على ظهر سفينة "كولي" من أجل التفاوض مع الداي، هذا الأخير الذي لم يرضخ لفرنسا رغم الحصار الذي دام ثلاث سنوات مكلفا فرنسا الملايين[75].

ب- أسباب الحصار:

- اعتقاد فرنسا بأن الجزائريين سيستسلمون بسهولة آخذة بالحسبان الظروف الصعبة التي مرّت بها الإيالة من كوارث طبيعية ابتداءا من نهاية القرن 18 والتي أفقدت الجزائر أكثر من نصف سكانها[76].

- النقص الكبير في بناء السفن منذ القرن الثامن عشر، إضافة إلى استعانة الدولة العثمانية في العديد من المرات بوحدات الأسطول الجزائري والتي بلغت في معركة نافارين 1827 ثلث الأسطول العثماني وفقدت معظم وحداته، فتأكد لفرنسا أن البحرية الجزائرية فقدت خيرة ضباطها وجنودها ولم تعد بقوتها السابقة[77].

---

[74]ناصر الدين سعيدوني، **الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830**، مجلة الثقافة تصدرها وزارة الثقافة والإعلام، الجزائر، السنة الخامسة، العدد 28، أوت- سبتمبر، 1975، ص 11.

[75]محمد خير فارس، المرجع السابق، ص159.

[76]العربي الزبيري، المرجع السابق، ص 47.

[77]محمد العربي الزبيري،المرجع السابق ، ص 125.

- الوضع الذي كانت تعيشه فرنسا قبل الحصار من فوضى واضطرابات سياسية واجتماعية فظنّت بأن الحصار سيشغل بال الفرنسيين.

- رغبة فرنسا في وضع حد للنشاط الإنجليزي المعادي لمصالحها وأن تدعم مكانتها في الجزائر ذات الموقع الاستراتيجي الذي يسيطر على الملاحة المتوسطية.

- استعادة هيبتها التي فقدتها في مؤتمر فيينا.

- تعتبر فرنسا طرفا في الحلف الذي وقع مع انجلترا وروسيا لإرغام الدولة العثمانية على الإعتراف بحقوق الثورة اليونانية، وعليه رأت أن تشغل الجزائريين بالحصار والحيلولة دون نجدة الدولة العثمانية.

ح- الحملة الفرنسية على الجزائر 1830: بعد فشل الحصار الفرنسي في تحقيق الأهداف المرجوة منه عزمت فرنسا على جرّ حملة ضد الجزائر بعدما أصبحت الظروف مواتية لذلك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وحسب المصادر التاريخية تعود مشاريع فرنسا لاحتلال الجزائر قبل الثورة الفرنسية1789م[78]، أحدها سنة 1782م والثاني في 1791م حيث قدم للقنصل "دوكورسي" تقريره تضمن تنظيم حملة ضد الجزائر، وفي سنة 1802 أعدّ الضابط "بيير هولان" تقريرا مفصلا عن الجزائر، وقدّر جميع مستلزمات الحملة[79]، وعند إبرام "نابليون" صلح "تالست" مع روسيا سنة 1807 وجّه أنظاره نحو الجزائر مكلفا وزير البحرية بإعداد مشروع لحملة ضد الجزائر، وفي هذا الإطار تم إرسال الجاسوس "بوتان" الذي أبحر من ميناء طولون في 09 ماي 1808، وقد أشارت إليه الوثائق العثمانية لوصوله ومعرفة الدولة العثمانية

[78]أبو القاسم سعد الله، **أبحاث وآراء...**، المرجع سابق، ص 255.

[79]أبو قاسم سعد الله، **أبحاث** ...المرجع السابق ، ص 255.

بمهمته[80]. وتضمن المشروع معلومات دقيقة عن نقاط ضعف وقوة التحصينات الجزائرية سواء من الناحية البرية أو البحرية، وقدر عدد القوات اللازمة ومكان الإنزال بسيدي فرج، والوقت المناسب للإنزال مابين شهر ماي وأكتوبر، ولكن نابليون لم يتمكن من تنفيذه نظرا للظروف التي حالت دون ذلك مثل المشاكل التي ظهرت في 11 أكتوبر 1827، ولكن لم يأخذ به آنذاك[81].

وفي سنة 1828 كلفت لجنة لدراسة إمكانية جرّ حملة ضد الجزائر وجمعت المعلومات من كتب الرحّالة والمذكرات التي كتبت عن الحملات السابقة ضد الجزائر منذ 1628، وكانت تقاريرها مطابقة لرأي "بوتان"، لكن لوجود معارضة في البرلمان بشأن الحملة والخسائر تسبب فيها الحصار والظروف الدولية حالت دون تنفيذها.

وفي عهد رئيس الحكومة "بولوناك" في سبتمبر 1829 أراد تنفيذ المشروع عن طريق والي مصر "محمد علي" كما أشرنا سابقا، لكن هذا المشروع فشل بدوره واعتبر إهانة للشرق الفرنسي، فكل من "حسين باشا" و"محمد علي" بربري، وفي 30 جانفي 1830 قرر مجلس الوزراء الفرنسي القيام بحملة ضد الجزائر، وفي 07 فيفري أقرّ الملك "شارل العاشر" مشروع الحملة وأصدر مرسوما ملكيا بتعيين الكونت "دوبرمون" قائدا للحملة و"دوبري" قائدا للأسطول[82].

[80] حنيفي هلايلي، **العلاقات الجزائرية...**، المرجع السابق، ص 73.

[81] أبو القاسم سعد الله، **بداية الاحتلال...**، المرجع السابق، ص ص 26-27.

[82] أبو القاسم سعد الله، نفس الرجع، ص ص 32-33.

الخاتمـــة

توصلنا من خلال دراستنا إلي مايلي:

- في بداية القرن 16 كانت الجزائر تتمتع بمكانة اقتصادية مرموقة من حيث النشاط، الزراعي من تجارة وزراعة وصناعة إضافة إلي قيمة الغنائم والإتاوات التي كانت تتلقاها من الدول الأوروبية، أما في الميدان السياسي فشهدت تحكم الدايات بأمور الدولة وانعزالهم عن الباب العالي، لكن في أواخر القرن الثامن عشر انهارت الجزائر وهذا راجع لعدة أسباب من بينها:ظهور الكوارث الطبيعية،ظهور عدة ثورات ضد نظام الحكم.

- رغم معاناة فرنسا في الجانب الاقتصادي (زراعة،تجارة،صناعة)،والجانب المالي الذي تمثل في إفلاس الخزينة بسبب حروب لويس الرابع عشر،ظهر عدة مصلحين أمثال كوليرا ،أما في الجانب السياسي شهد حكم مستبد مما أدي أهالي إلي تقهقر وكره من الوضع المزري،كما الدول الأوروبية رفضت قرارات فرنسا.

- تميزت علاقات جزائرية فرنسية في بداية ق 16 بالتحسن وتكوين صداقة فيما بينهم في الجانب التجاري، لكن خلال أواخر ق 17 بدأت بالتوتر .

- أثر نشاط وكالة الباستيون علي العلاقات التجارية بين البلدين بشكل كبير، أدت إلي تقريب العلاقات بينهم في المجال التجاري خصوصا في صيد المرجان.

- تم عقد بين الجزائر وفرنسا عدة معاهدات اقتصادية بهدف الصلح و سماح لفرنسا بممارسة النشاط التجاري،بلغت 58 معاهدة إذ كان بعض منها لا تحترم بنودها وهذا الأمر مما أدي إلي توتر العلاقة فيما بينهم.

- أنشأت فرنسا عدة شركات اقتصادية بهدف احتكار التجارة الجزائرية والسيطرة عليها.

- أن عملية المبادلات التجارية كانت تخضع لمراقبة من طرف الداي،أما فيما يخص الواردات فكانت تلبي فئة الغنية كالداي وأعوانه، أما الصادرات فكانت كثيرة احتلت في صدارتها الحبوب خاصة القمح وكذا المرجان كانت تصدر بنسبة قوية لفرنسا.

- إن شن فرنسا عدة حملات علي الجزائر كانت تهدف إلي معاقبتها علي تحرير الأسري ونشاط القرصنة.

- شهد التحالف الأوروبي ضد الجزائر حدثا مهما علي الصعيد الدولي لما فيه من أثر بالغ علي الوضع الاقتصادي والسياسي في البحر الأبيض المتوسط،فكان هدفها الأساسي هو محاربة القرصنة الجوية،فأصبحت الجزائر ضحية الصراع بين الدول الأوروبية.

- إن مسالة الديون بكري وبوشناق أثرت بشكل سلبي علي العلاقات الجزائرية الفرنسية فمن خلالها أدت إلي إثارة حادثة المروحة.

- أن حادثة المروحة كانت حجة أو ذريعة خلقها القنصل دوفال من اجل احتلال الجزائر فمن خلالها أدت إلي قيام حملة فرنسية علي الجزائر سنة 1830م.

الملاحـــــق

الملحق رقم01: معاهدات الجزائر مع فرنسا من 1619-1830م

الملحق السادس

قائمة المعاهدات والاتفاقات التي ابرمتها فرنسا مع الجزائر فيما بين 21 مارس 1619 و 5 جويلية 1830*

1 ـ معاهدة صلح وتجارة وامتيازات افريقية	21 مارس 1619م
2 ـ صلح وتجارة	19 سبتمبر 1628م
3 ـ امتيازات افريقية	23 سبتمر 1628م
4 ـ امتيازات افريقية	7 يوليو 1640م
5 ـ صلح وتجارة	09 فبراير 1661م
6 ـ صلح وتجارة	17 مايو 1666م
7 ـ امتيازات افريقية	فبراير 1670م
8 ـ صلح وتجارة	11 مارس 1679م
9 ـ صلح وتجارة وامتيازات افريقية	28 أفريل 1684م
10 ـ تجديد الامتيازات الافريقية	1686م
11 ـ امتيازات افريقية	13 مارس 1689م
12 ـ صلح المائة عام	24 سبتمبر 1689م
13 ـ امتيازات افريقية	05 مايو 1690م
14 ـ تجديد الامتيازات وصلح وتجارة	27 ديسمبر 1690م
15 ـ امتيازات افريقية	03 يناير 1694م
16 ـ تجديد الصلح والتجارة وامتيازات افريقية	04 مارس 1694م

[1]

[1]-يحي بوعزيز ، علاقات ، المرجع سابق ، ص164.

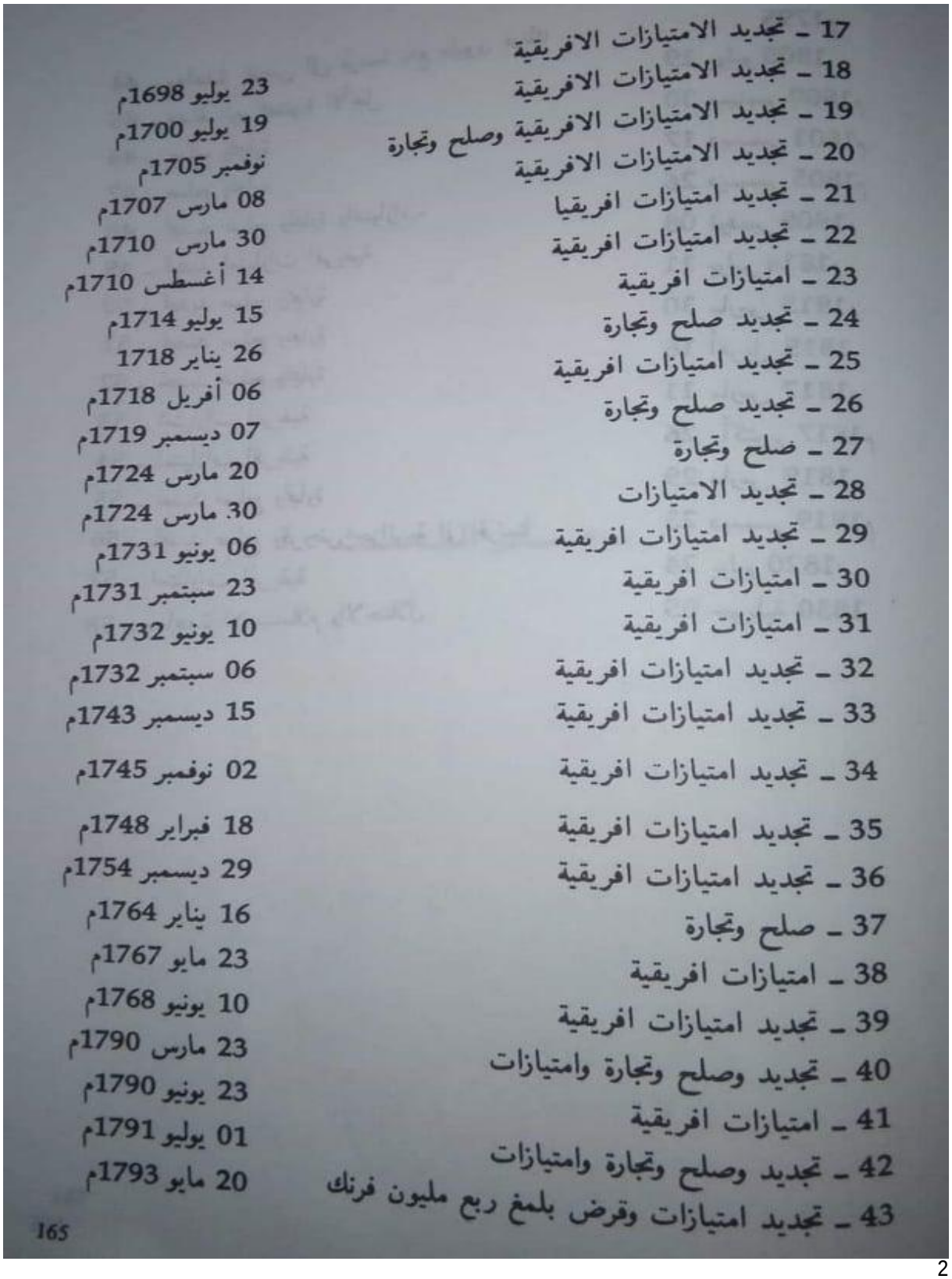

17 ـ تجديد الامتيازات الافريقية	23 يوليو 1698م
18 ـ تجديد الامتيازات الافريقية	19 يوليو 1700م
19 ـ تجديد الامتيازات الافريقية وصلح وتجارة	نوفمبر 1705م
20 ـ تجديد الامتيازات الافريقية	08 مارس 1707م
21 ـ تجديد امتيازات افريقيا	30 مارس 1710م
22 ـ تجديد امتيازات افريقية	14 أغسطس 1710م
23 ـ امتيازات افريقية	15 يوليو 1714م
24 ـ تجديد صلح وتجارة	26 يناير 1718
25 ـ تجديد امتيازات افريقية	06 أفريل 1718م
26 ـ تجديد صلح وتجارة	07 ديسمبر 1719م
27 ـ صلح وتجارة	20 مارس 1724م
28 ـ تجديد الامتيازات	30 مارس 1724م
29 ـ تجديد امتيازات افريقية	06 يونيو 1731م
30 ـ امتيازات افريقية	23 سبتمبر 1731م
31 ـ امتيازات افريقية	10 يونيو 1732م
32 ـ تجديد امتيازات افريقية	06 سبتمبر 1732م
33 ـ تجديد امتيازات افريقية	15 ديسمبر 1743م
34 ـ تجديد امتيازات افريقية	02 نوفمبر 1745م
35 ـ تجديد امتيازات افريقية	18 فبراير 1748م
36 ـ تجديد امتيازات افريقية	29 ديسمبر 1754م
37 ـ صلح وتجارة	16 يناير 1764م
38 ـ امتيازات افريقية	23 مايو 1767م
39 ـ تجديد امتيازات افريقية	10 يونيو 1768م
40 ـ تجديد وصلح وتجارة وامتيازات	23 مارس 1790م
41 ـ امتيازات افريقية	23 يونيو 1790م
42 ـ تجديد وصلح وتجارة وامتيازات	01 يوليو 1791م
43 ـ تجديد امتيازات وقرض بلمغ ربع مليون فرنك	20 مايو 1793م

165

2

[2]-يحي بوعزيز ، نفسه ، ص 165.

44 ـ معاهدة قرض الى فرنسا تبلغ مليون فرنك	1795م
45 ـ هدنة غير محدودة الأجل	19 يوليو 1800 م
46 ـ صلح وتجارة	30 سبتمبر 1800م
47 ـ صلح وتجارة	17 ديسمبر 1801م
48 ـ تجديد صلح وتجارة وامتيازات	26 ديسمبر 1805م
49 ـ تجديد امتيازات افريقية	08 نوفمبر 1808م
50 ـ تجديد صلح وتجارة	11 يوليو 1814م
51 ـ تجديد صلح وتجارة	30 مارس 1815م
52 ـ تجديد صلح وتجارة	16 أفريل 1815
53 ـ امتيازات افريقية	11 مارس 1817م
54 ـ امتيازات افريقية	26 أكتوبر 1817م
55 ـ تجديد صلح وتجارة	29 مارس 1819م
56 ـ تجديد صلح وقروض جزائرية الى فرنسا	23 ديسمبر 1819م
57 ـ امتيازات افريقية	24 يوليو 1820م
58 ـ معاهدة الاستسلام والاحتلال	05 جويلية 1830

3

[3]-يحي بوعزيز ،نفسه، 166.

الملحق رقم 02: معاهدة ديبوتانفيل 1801

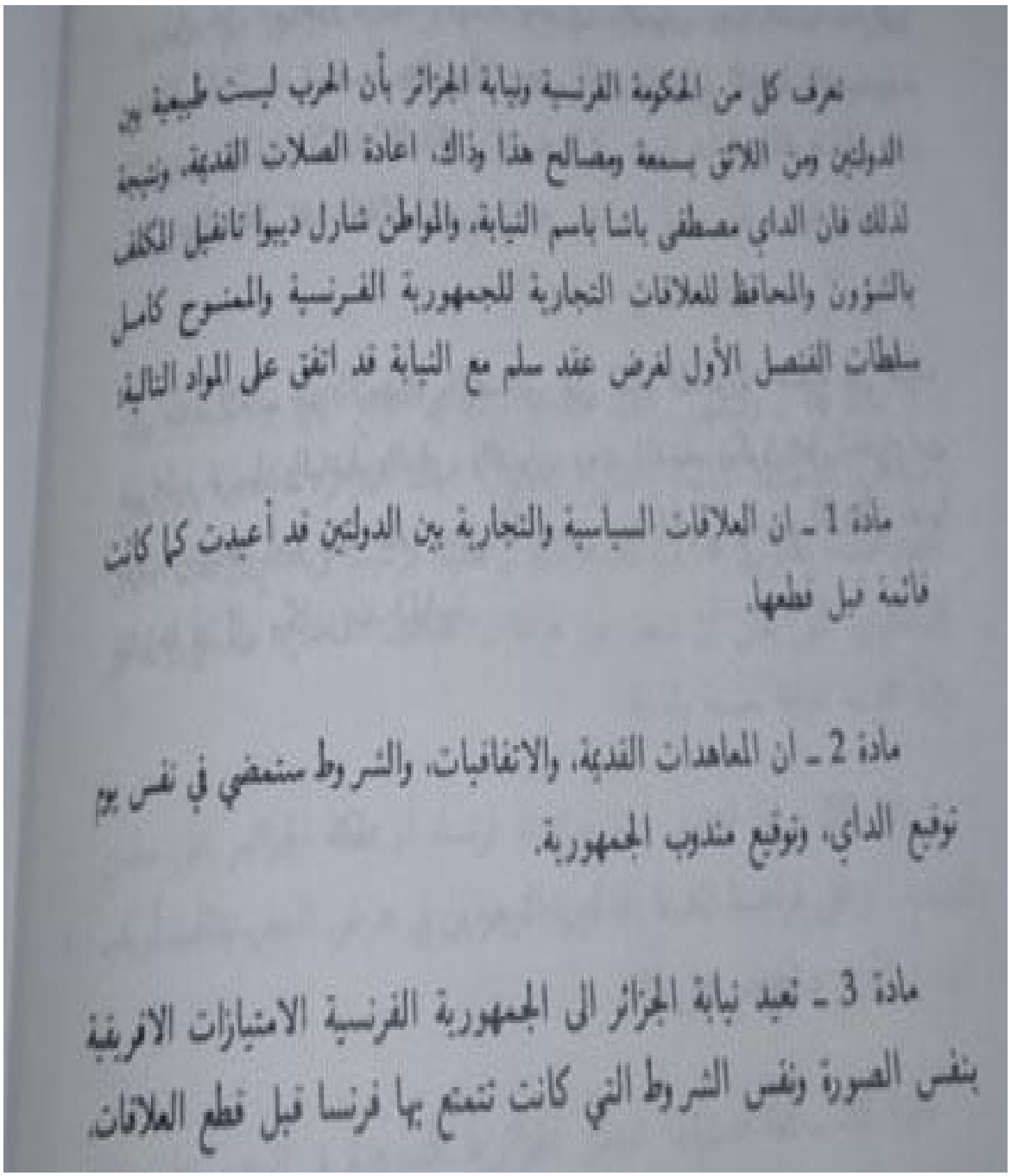

تعرف كل من الحكومة الفرنسية ونيابة الجزائر بأن الحرب ليست طبيعية بين الدولتين ومن اللائق بسمعة ومصالح هذا وذاك، اعادة الصلات القديمة، وتشجيعا لذلك فان الداي مصطفى باشا باسم النيابة، والمواطن شارل ديبوا تانفيل المكلف بالشؤون والمحافظ للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية والممنوح كامل سلطات التفصل الأول لغرض عقد سلم مع النيابة قد اتفق على المواد التالية:

مادة 1 ـ ان العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين قد أعيدت كما كانت قائمة قبل قطعها.

مادة 2 ـ ان المعاهدات القديمة، والاتفاقيات، والشروط ستمضي في نفس يوم توقيع الداي، وتوقيع مندوب الجمهورية.

مادة 3 ـ تعيد نيابة الجزائر الى الجمهورية الفرنسية الامتيازات الافريقية بنفس الصورة ونفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل قطع العلاقات.

1

[1]- يحي بوعزيز. **علاقات** ...المرجع السابق. ص 150.

مادة 4 ـ النقود، والامتعة، والسلع، التي استولى عليها وكلاء النيابة في الوكالات التجارية، تعاد جميعها؛ وتخفض المبالغ التي استعملت لدفع العوائد المطلوبة وقت اعلان الحرب في أول نيفوز Nivose عام سبعة (10 ديسمبر 1798). ونتيجة لذلك على كل طرف أن يوجه الى الطرف الآخر الحسابات التي يجب قبولها من الطرفين بالتبادل.

مادة 5 ـ لا يطالب بدفع اللزمة الا في اليوم الذي سمركز فيه الفرنسيون في وكالاتهم.

مادة 6 ـ ابتداء من هذا التاريخ يمنح الداي، الشركة الافريقية اعفاء استثنائيا عاما من اللزمة (الضريبة) لمدة عام لتعويض خسائرها.

مادة 7 ـ لا يحتجز الفرنسيون كعبيد في مملكة الجزائر مهما كان الظرف وتحت أي مبرر أو حجة كانت.

مادة 8 ـ الفرنسيون المحجوزون تحت علم عدو للنيابة لا يسترقون حتى ولو كانوا على ظهر البواخر ويدافع عنهم، الا اذا كانوا من بين أعضاء الطاقم أو جنودا، فلا يحجتزون الا والسلاح في أيديهم.

مادة 9 ـ يخضع الفرنسيون العابرون أو المقيمون بمملكة الجزائر الى السلطة الكلية لمندوب الحكومة الفرنسية ولا تستطيع النيابة، وليس لممثليها أي حق في التدخل في الادارة الداخلية لفرنسا في افريقيا.

مادة 10 ـ لا يجبر قباطنة البواخر الفرنسية سواء منها التابعة للدولة، أو الخاصة، على شحن أي شيء على ظهر بواخرهم ضد ارادتهم أو ارسالهم الى حيث لا يريدون الذهاب.

مادة 11 ـ لا يستجيب وكيل الجمهورية الفرنسية لاية ديون للخواص من أبناء جنسه الا اذا كان لديه تعهد مكتوب لتبرئتهم.

مادة 12 ـ اذا حدثت خصومة بين أحد الفرنسيين وأحد الرعايا الجزائريين لا يفصل في القضية الا من قبل الطرف الأول بعد استدعاء المحافظ الفرنسي.

2

[2]- يحي بوعزيز ،نفسه،151.

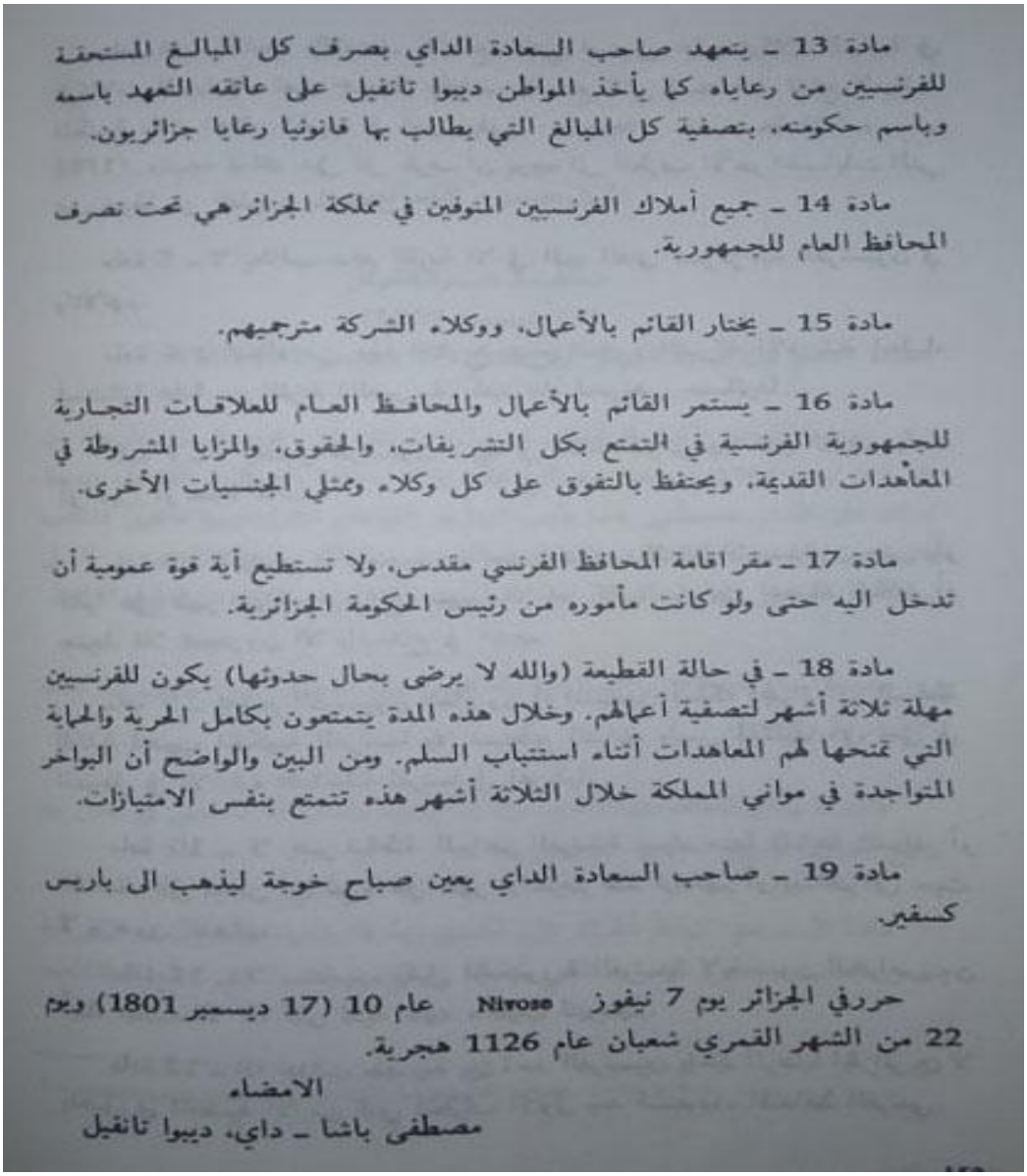

مادة 13 ـ يتعهد صاحب السعادة الداي بصرف كل المبالغ المستحقة للفرنسيين من رعاياه كما يأخذ المواطن ديبوا تانقيل على عاتقه التعهد باسمه وباسم حكومته، بتصفية كل المبالغ التي يطالب بها قانونيا رعايا جزائريون.

مادة 14 ـ جميع أملاك الفرنسيين المتوفين في مملكة الجزائر هي تحت تصرف المحافظ العام للجمهورية.

مادة 15 ـ يختار القائم بالأعمال، ووكلاء الشركة مترجميهم.

مادة 16 ـ يستمر القائم بالأعمال والمحافظ العام للعلاقات التجارية للجمهورية الفرنسية في التمتع بكل التشريفات، والحقوق، والمزايا المشروطة في المعاهدات القديمة، ويحتفظ بالتفوق على كل وكلاء وممثلي الجنسيات الأخرى.

مادة 17 ـ مقر اقامة المحافظ الفرنسي مقدس، ولا تستطيع أية قوة عمومية أن تدخل اليه حتى ولو كانت مأموره من رئيس الحكومة الجزائرية.

مادة 18 ـ في حالة القطيعة (والله لا يرضى بحال حدوثها) يكون للفرنسيين مهلة ثلاثة أشهر لتصفية أعمالهم. وخلال هذه المدة يتمتعون بكامل الحرية والحماية التي تمنحها لهم المعاهدات أثناء استتباب السلم. ومن البين والواضح أن البواخر المتواجدة في موانئ المملكة خلال الثلاثة أشهر هذه تتمتع بنفس الامتيازات.

مادة 19 ـ صاحب السعادة الداي يعين صباح خوجة ليذهب الى باريس كسفير.

حررفي الجزائر يوم 7 نيفوز Nivose عام 10 (17 ديسمبر 1801) ويوم 22 من الشهر القمري شعبان عام 1126 هجرية.

الامضاء

مصطفى باشا ـ داي، ديبوا تانقيل

3

[3]-يحي بوعزيز. نفسه ،152.

الملحق رقم 03: الماريشال ديستري

4

[4]-نصر الدين براهيمي ،المرجع السابق ،ص242.

الملحقرقم04: حملة ديستري علي الجزائر

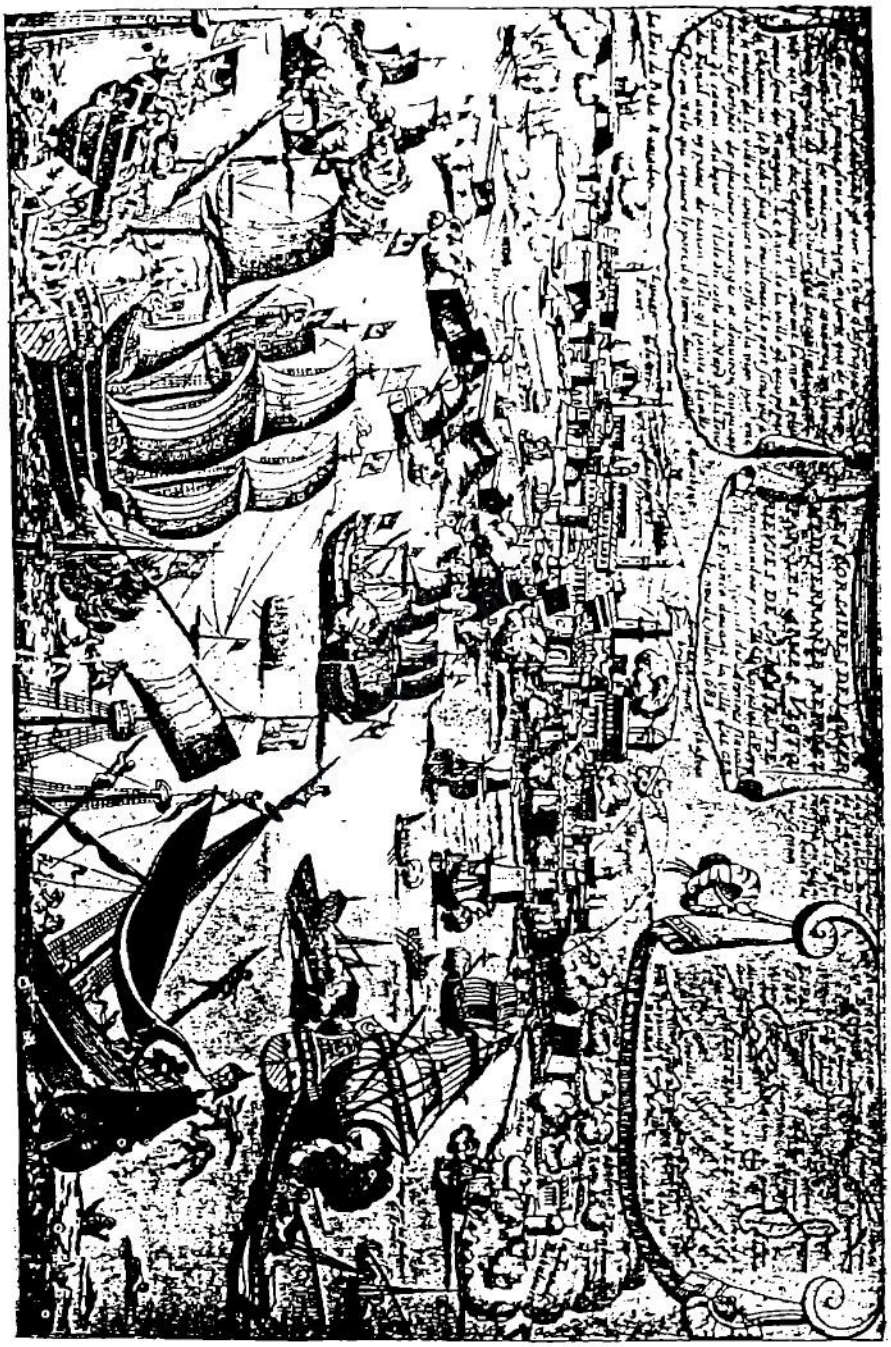

Bombardemant d'Alger par le Marechal d'Estrées (1688)

5

[5]-مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ،ص 54.

الملحق رقم 05: حادثة مروحة

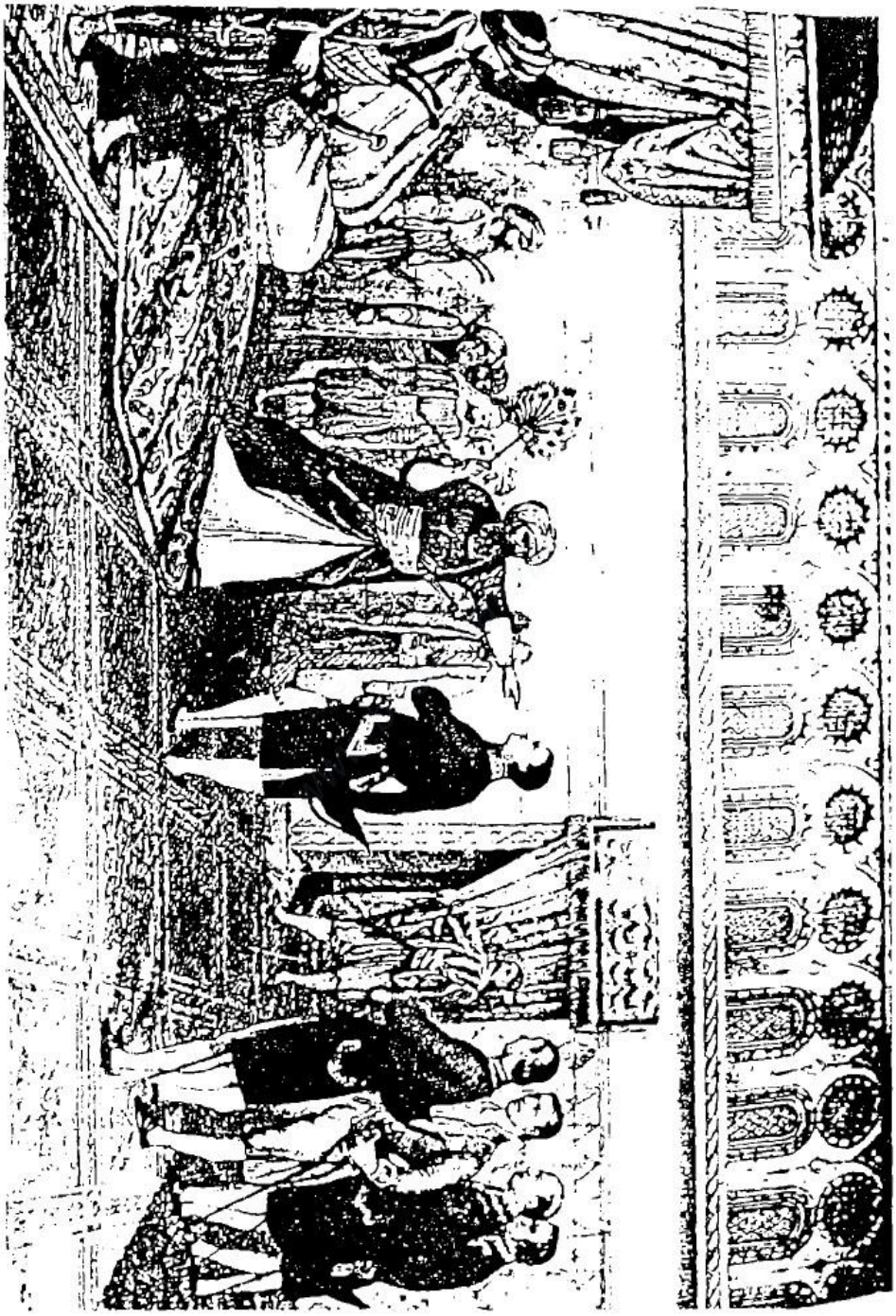

6

[6]-مولود قاسم نايت بلقاسم ، المرجع السابق ، 38.

فهرس الأماكن و البلدان

-أ-

انجلترا 12 ،32،33،48،54،73،82.

ألمانيا 39،71.

ألمنسا 13،70.

أرزيو 58.

اسبانيا 11.

- ب-

البندقية 12.

الباب العالي 15،16،30،31،33،39.

باريس 49،67.

بونة 38.

بجاية 38،50،59.

- ت-

تلمسان 7.

توسكانيا13.

سانت دونيس 35.

سانت أنطوان35.

سان مارتان35.

-ج-

جيجل 38،59.

جزائر 6،10،11،12،15،18،28،29،

29،30،31،32،33،35،37،38،40،47،51،52،55،

55،56،57،58،60،63، 71،72،73،79،84،86.

- د-

دانمارك 11.

الدولة العثمانية 6.

- ر-

رأس البونة 29.

الرأس الأحمر 35،38.

- س-

سردينا 11.

سينيغال 21.

- ش-

شرشال 7.

الشلف 7،18.

- ع-

عنابة 7،33،36،53،57،58،73،74،76،79.

- ف-

فرنسا 11،19،20،21،24،28،29،31،32،33،

35،37،40،45،47،51،53،57،60،63،66،67.72.

فيرساي 40،41.

- ق-

قسنطينة 9،18،31.

القالة 50،53،57.

- ل -

ليفورنة 59.

- م -

معسكر 7.

متيجة 7،16.

المدية 7.

مستغانم 7.

مرسيليا 28،29،46،50،52،55،74.

- هـ -

هولندا 12

- و -

وهران 7.

الولايات المتحدة الأمريكية 12.

قائمة الأعلام

-أ-

أرغو 46.

أحمد باشا 18.

أرنيت كاسيل 42،43،49

أرنو 38،46

اكسموث 71.

-ب-

باري 56،57

بابا حسين 63.

بونابرت26، 30، 32،33،34،70،78.

بوشناق وبكري 34،53،54،55،74،75،76.

بوتان 86.

بولوتاك 86.

-ت-

تورفيل 39.

-ج-

جعفر اغا 18،40.

-خ-

خير الدين بربروس 28.

سورهايند

سيدني سميث

-ح-

حمدان خوجة 75.

حسين ميزوموتو 39،64، 67،68،81،83.

-د-

دوفال 28،34،56،80.

دوكين 31،39،48،62،63،64.

داي حسين 54،72،84،32.

ديسو 37،38.

ديستري 40،65.

دي فوردي 41.

دوزو 47،48.

دوبرمون 86.

دامغيل 46.

ديبو تانفيل 33،44،55،57.

- ر-

روسو 25.

رازاي راي 30.

ركوت 65.

رايس حميد و 10.

-س-

سليمان القانوني 28.

سيمون دانصا 29.

-ش-
الشريف بن الأحرش 18.
شارل العاشر 86.
شارل الخامس 86.
-ص-
صالح خوجة45.
صالح باي 18.
-ع-
علي باشا 18.
عمر باشا 18.
-ف-
فاليار 11،32.
-ك-
كوليرا 20 21.
كوهين 12.
كالون 21.
كنان اغا 30.
كارلين ديديه 35.
كتاجو 53.
كول 83.
-هـ-
هيركلي52.
سيمون بفايفر 81.
-ل-
لويس الرابع عشر 19،20،22،45،47،62،64.
لانش 35.
لايور 38.
لافوتين 38.
لالو 38.
لافون 46.
لوفاشي 47.
-م-
مصطفي باشا 18،33.
محمد باشا 18.
محمد بن عبد القادر 18.
مارسيال 35.
موتيسكو 25.
مولود قاسم 78.
موريس سيرون 28.
محمد افندي 40.
ميركداي 41.
-ن-
ناصر الدين سعيدوني 60.

هيلي بيار 48.

-و-

وليام شالر 57.

قائمة المصادر

والمراجع

1- المصادر والمراجع بالغة العربية:

- **المصادر:**

- ابن ميمون،التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية،تح:محمد بن عبد الكريم،ط2،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر،1972.

- التلمساني محمد بن عبد الرحمان،الزهرة النيرة فيما جري في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة،مجلة تاريخ وحضارة المغرب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة الجزائر،جويلية ،16961.

- الزهار أحمد الشريف،مذكرات أحمد الشريف الزهار، نقيب إشراف مدينة الجزائر،تح: أحمد توفيق المدني،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1980.

- المحامي فريد بك ،تاريخ الدولة العلية العثمانية،تح:إحسان حقي،ط1،دار النفائس،بيروت،1981م،

- بفايفر سيمون،مذكرات جزائرية عشية احتلال،تق:أبو لعيد دودو،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1974.

- شارل وليام،مذكرات وليام شالر،قنصل أمريكا في الجزائر1814-1830،تع:إسماعيل العربي،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،1982.

- وزان حسن،وصف إفريقيا،ج2،ط2،تح:محمد حجي،محمد الأخضر،دار الغرب الإسلامي ،بيروت،لبنان،1983م.

الجزائر،جويلية، رقم 03، 1961.

-خوجة حمدان، المرآة، تع: محمد العربي الزبيري، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر، 2006.

-عنتري صالح، فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلاءهم علي أوطانهم، تح: يحي بوعزيز ،عالم المعرفة،الجزائر ،2009.

- **المراجع:**

- الزبيري محمد العربي،التجارة الخارجية للشرق الجزائري،الشركة الوطنية للنشر والنوزيع، الجزائر.

- المدني أحمد التوفيق، الجزائر، عالم المعرفة، الجزائر، 2010.

- أندري جوليان شارل، تاريخ إفريقيا الشمالية، تع: مزالي والبشير بن سلامة، ج1، دار التونسية للنشر، 1983.

- أندري جوليان شارل، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبداية الاحتلال(1827-1830)، تر: جمال فاطمي وآخرون، ط1،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2018.

- بحري أحمد، الجزائر في عهد الدايات، ج1، دار الكفاية، الجزائر، 2013.

- برا هيمي نصر الدين، تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني، منشورات ثالة، الجزائر، 2010.

- بوعزيز يحي،الموجز في تاريخ الجزائر ،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2001.

- بوعزيز يحي،علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوربا1500-1830م، دار البصائر للنشر والتوزيع،حسين داي، الجزائر، 2009.

- جيفري براون،تاريخ أوربا الحديث،تر: علي مرزوق،دار الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.

- حمداني عمار، حقيقة غزو الجزائر،تر:لحسن زغدار،ثالة، الجزائر، 2008.

- زروال محمد، العلاقات الجزائرية الفرنسية 1791-1830م، مطبعة دحلب، الجزائر، 1993.ذ

- فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث،ط2، مكتبة دار الشرق،بيروت، 1979.

- سامح عزيز،الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية،تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية ،بيروت،1989م.

- سبكي أمال، أوربا في القرن19،ط1، عالم المعرفة، جدة، 1985.

- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تح: عبد القادر زبابدية، دار القصبة، الجزائر، 2006.

- سعد الله أبو قاسم،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث،بداية الإحتلال،ط3،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،الجزائر، 1982.

- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1798-1830م، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر.

- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية،دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2000.

- سعيدوني ناصر الدين،بوعبدلي المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر، 1984.

- سليمان عبد العزيز والنعنعي عبد المجيد نوار، تاريخ معاصر أوربا من الثورة الفرنسية إلي الحرب العالمية الثانية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر,بيروت.

- شويتام أرزقي، نهاية الحكم العثماني في الجزائر وعوامل إنهياره1800-1830م، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2011.

- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي(1514-1830م)، ط2،دار الهومة،الجزائر، 2007.

- عباد صالح،المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر(الجزائر،تونس،المغرب الأقصى)، ط6، مصر، 1993.

- عبد الكريم احمد عزت، العربية دراسات في تاريخ العرب الحديث،دار النهضة العربية، بيروت،لبنان، 1976.

- عطا جمل شوقي،تاريخ أوربا من النهضة حتي الحرب الباردة،مكتبة المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة،2000.

- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ ماقبل التاريخ إلي 1962،ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

- عمورة عمار، الموجز في تاريخ الجزائر، ط1، دار الريحانة، الجزائر، 2002م.

- عوض لويس،الثورة الفرنسية،المؤسسة المصرية المنامة للكتاب،1992.

- غالي عربي،العدوان الفرنسي علي الجزائر،الخلفيات و الأبعاد، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954م،الجزائر، 2007.

- قاسم محمد،حسن حسين، تاريخ القرن التاسع عشر في أوربا،منذ عهد الثورة الفرنسية حتي نهاية الحرب العظمي، مطبعة دار الكتاب المصرية، القاهرة.

- قنان جمال،العلاقات الجزائرية الفرنسية 1790-1830م، المؤسسة الوطنية للنشر و التوزيع الإشهار، الجزائر،2010.

- قنان جمال،معاهدات الجزائر مع فرنسا 1619-1830، دار الهومة، الجزائر،2010.

- قنان جمال،نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1560-1830م،ط2، الجزائر، 1993.

- محمد الجيلالي، تاريخ جزائر عام،ج3،شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2010.

- محمد السيد، تاريخ دول المغرب العربي(ليبيا، تونس، المغرب،موريتانيا)،مؤسسة شباب الجامعة،مصر، 2006.

- ميلي بن مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر 1964.

- ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية والوقف والجباية في العهد العثماني، الطبعة 2، دار البصائر، الجزائر، 2013،

- نايت بلقاسم مولود بلقاسم، شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م، ط1، دار الأمة،الجزائر،2007.

- هريدي أحمد صلاح، تاريخ أوربا الحديث من عصر النهضة حتي الثورة الفرنسية،دط، مكتبة البستان المعرفة،الإسكندرية، 2014.

- هلايلي حنيفي، العلاقات الجزائرية الأوروبية ونهاية الإيالة 1815-1830م، ط3، دار الهدي،عين المليلة، الجزائر،2007.

- هلايلي حنيفي، أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

- هلايلي حنيفي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني،ط1، دار الهدي، الجزائر، 2007.

- يحي جمال، المغرب الكبير في العصور الحديثة وهجوم الاستعمار،ج3، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.

-المقرحي ميلاد، تاريخ أوربا الحديث1453-1848، ط1،دار الكتب الوطنية،بنغاري، 1996.

-سعيدوني ناصر الدين،دراسات في الملكية والوقف والجباية في العهد العثماني، ط2، دار البصائر، الجزائر،2013.

2- **المجلات والمقالات**:

- الزبيري العربي محمد، مقاومة لاحتلال الأوروبي قبل الاحتلال، مجلة الأصالة، الجزائر، 1973م. الجزائر

- المشهداني مؤيد محمود حمد،رمضان رشيد، أوضاع الجزائر خلال الحكم العثماني 1518-1830م،مجلة الدراسات التاريخية والحضارية، العدد16، جامعة تكرت، 2013.

- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الاقتصادية بعنابه خلال العهد العثماني، مجلة الأصالة، العدد 34،35، 1976.

- قاسيمي لمياء، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر،مقالة تاريخية، جزائر.

- ورعي فاطمة، العلاقات الجزائرية الفرنسية، مجلة،العدد 3،4.

3- الرسائل الجامعية:

- الشيخ لكحل،نشاط وكالة الباستيون وأثرها علي علاقات جزائرية فرنسية خلال نصف أول من ق11،مذكرة شهادة ماجستر ،تخصص تاريخ حديث،جامعة غرداية، 2012-2013م.

- بن سعيدان محمد، علاقات الجزائر مع فرنسا 1619-1776م،مذكرة لنيل شهادة ماجستر، تخصص تاريخ حديث،جامعة غرداية،2011-2012م.

- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعاليته في العهد العثماني(1519-1830م)، إشراف: عمار بن خروف، رسالة دكتورة، تخصص تاريخ حديث و معاصر، جامعة الجزائر، 2005-2006م.

- غطاس عائشة، العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر(1619-1694م) ، رسالة لنيل شهادة الماجستر ،تاريخ حديث،جزائر، 1984-1985م.

- محمد عائشة، الأسري الأوروبيين في مدينة الجزائر و دورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي المتوسط خلال القرنين 16و17، رسالة لنيل شهادة الماجستر ،تاريخ حديث، المركز الجامعي، غرداية،2011-2012م.

- نواضر عبد الرحمان،مسألة الديون الجزائرية علي فرنسا و انعكاساتها علي علاقة البلدين في أواخر عهد الدايات،إشراف : مختار حساني، مذكرة تخرج ماستر، تخصص تاريخ حديث، جامعة غرداية، 2000-2001م.

3- المعاجم:

- الشويخات أحمد مهدي محمد ،الموسوعة العربية العالمية،ط3،المملكة العربية السعودية،2004م،

- صابان سهيل،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية،ط3، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000.

4- مراجع ومصادر باللغة الفرنسية:

- Roude de Card, Traite de la France et avec des pays de l'Afrique du nord Alger, Tunisie, tripolitaine, Maroc, libraires de la course d appel et de l arche, paris,1946

- De Grammont, Histoire d'Alger durant du turque 1515- 1830, Eriest Luroux, Paris, 1946.

- Fraude Charles, Histoire des villes de province de Constantine la calle, Alger, 1877.

- Masson Paule, Histoire des établissements d'commerce français dans l Afrique barbaresque 1560-1793, paris,1909.

فهرس الموضوعات

فهرس الموضوعات.

البيان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
مقدمة	
الفصل الأول:الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر وفرنسا خلال عهد الدايات 1671-1830م	6-26
المبحث الأول: الوضع السياسي والاقتصادي للجزائر.	6-18
المطلب الأول: الوضع السياسي	6
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي	10
المبحث الثاني: الوضع السياسي والاقتصادي لفرنسا	19-26
المطلب الأوّل: الوضع السياسي	18
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي	24
الفصل الثاني: العلاقات التجارية الفرنسية الجزائرية	28-60
المبحث الأول: **طبيعة العلاقات الثنائية في القرن 16م**	28-37
المطلب الأول: بداية العلاقات الثنائية في القرن 16م	28
المطلب الثاني: حصن الباستيون ودوره في تجسيد العلاقات التجارية	35
المبحث الثاني: وسائل تجسيد العلاقات التجارية	37-60
المطلب الأول: المعاهدات الاقتصادية	37
المطلب الثاني: نشاط الشركات الاقتصادية الفرنسية	45
المطلب الثالث: المبادلات التجارية	57
الفصل الثالث: الانعكاسات الدبلوماسية بين البلدين	62-86
.المبحث الأول: مرحلة التوتر بين الطرفين	62-73
المطلب الأول: الحملات الفرنسية علي الجزائر	62
المطلب الثاني: موقف الدول الأوروبية من الجزائر	68
المبحث الثاني: تطور العلاقات الثنائية	73-86
المطلب الأول : مسالة ديون بكري وبوشناق	73
المطلب الثاني: حادثة المروحة واحتلال الجزائر	81

خاتمة عامة	89-88
ملاحق	99-91
فهرس الأعلام	103-101
فهرس الأماكن والبلدان	106-105
قائمة المصادر والمراجع	115-105
فهرس الموضوعات.	118-117